۱۶۶۳۰
۲۰۷۷۹۵

جمهوری اسلامی ایران
شمارهٔ ثبت کتاب ۲۰۷۷۹۵

کتابخانهٔ مجلس شورای اسلامی
کتاب حاشیه بر حاشیه ملا عبدالله بعربی خطی
مؤلف
مترجم
شمارهٔ قفسه ۱۶۶۳۰

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي خلق فسوى، والذي قدر فهدى، والذي صور فاحسن وانطق فاتقن
وبين وفصل، وعرض فحمل، وصدق وصلى، وارسل وبنى، وعرف فاحسن
وزاوج فانتج، وقضى وقدر، وحقق وحصر، واطلق ووجه فاعلم فقوه، واوجب
وسلب، وبسط وركب، بفعل الاشياء منطقة لآيات وحدته، وصير برهانا وحجة لكمال
حكمته، ووضع الموازين القسط والتعديل ليوم القيمة، ورفع درجة اوليائه في دار المقامة،
والصلوة والسلام على نبيه الذي عصم بشرافة مقدمه الشريف اذهان الاتباع عن الزلل،
وسدد بمقابلة بعثه المنيف [illegible] الاشباح من الخطل فجعله لبرايات الهدى في تيه الجهالة
سراجا وشمسا فتم بوجوده الكريم الذين طردوا وعكسوا، الذي [illegible] ومن تخلف عنه هوى
وعلى آله الانجبين، وعترته المنتجبين، الذين محوا آثار البدعة، ونقضوا ابنية الغواية وعكوا
حبل الدين، وشيدوا بنيان الهداية. اما بعد فيقول العبد المستغني [illegible] المسمى [illegible] المدعو
بمحسن ابن محمد ابن طاهر عفى الله تعالى عنهما وعن جميع المؤمنين والمؤمنات هذه تعليقات على
الحاشية التهذيبية التي الفها العالم النحرير مولانا عبد الله طاب ثراه [illegible] قيدتها عليها
عند قراءتها على بعض [illegible] واحبتي فسئلوني بعد برهة ان افصلها لهم وانظمها في سلك التقرير
وبسط التحرير فاجبت مسئولهم مستعينا بالله ومتوكلا عليه ومستمدا منه المعونة واسئل الله تعالى
العصمة عن [illegible] السداد والاهتداء الى سبيل الرشاد وانه هو البر الرحيم والجواد الكريم فلا حول ولا قوة الا
بالله العلي العظيم وهو حسبي ونعم الوكيل قوله ابتداء بخير الكلام واقتداء بالحديث خير الانام
طاب ثراه

عليه وآله السلام المصدران كلاهما منصوبان على انهما مفعول لاجلهما لقوله افتتح لوجود شرائطه
فيهما كما سنشير اليهما عند قول المصنف [illegible] وما فيه من الاقوال وانما كان خير الكلام لقوله تعالى
خير الكلام حمد الله سبحانه [illegible] قوله لحديث خير الانام اشارة الى ما هو مروي عنه صلى
الله عليه وآله بطريق المؤالف والمخالف كل امر ذي بال لم يبدأ فيه بحمد الله فهو اجذم
وروي ابتر وروي اقطع والكل بمعنى مقطوع البركة وما يؤدي مؤداه ومثله
مروي عنه في التسمية قوله قدس سره فان قلت حديث الابتداء مروي الى
قوله او في كليهما على العرفي حاصل السؤال ان بين الروايتين تنافيا ظاهرا لان كل ابتداء
باحدهما لم تكن الاخرى مبتدأ بها وحاصل الجواب ان التنافي انما يكون بينهما اذا حمل
الابتداء في كلا الحديثين على الحقيقي او في حديث التحميد فقط على الحقيقي وفي التسمية على
المطلق واما اذا حمل في التسمية على الحقيقي وفي التحميد على الاضافي اعني ما كان سابقا
من وجه وان كان لاحقا من وجه آخر او على العرفي كما يفهم اهل العرف العام
والخاص او في كليهما على العرفي فلا منافات بين الروايتين هذا الذي ذكرناه هو مراده
طاب ثراه واعلم ان الكلام هنا يقتضي احتمالات تسعة ثلثة منها من جنسين
متفقين وستة منها من جنسين مختلفين تحصل من ضرب الاقسام الثلاثة للابتداء
في الاثنين التسمية والتحميد كما يتبين من هذا الجدول

[illegible]	حقيقي	اضافي	عرفي
حقيقي	باطل	[illegible]	[illegible]
اضافي	باطل	[illegible]	[illegible]
عرفي	باطل	[illegible]	[illegible]

ثلثة منها صحيحة معتبرة كما ذكره طاب ثراه احدها
من الجنسين المتفقين اعني كون الابتداء في كليهما
محمولا على الابتداء العرفي واثنان منها من الجنسين
المختلفين اعني كون الابتداء في التسمية على الحقيقي
وفي التحميد على الاضافي او العرفي [illegible] كل امر ذي بال لم يبدأ ببسم الله ابتداء حقيقيا

فهو ابتر وكل امر ذي بال لم يبدأ بحمد الله ابتداء اضافيا او عرفيا او في كليهما حرفيا فهو
اجزم واقطع وواحد منها ايضا صحيح معتبر لكونه مركبا من المعتبرين اعني كونه في التسمية
عرفيا وفي التحميد اضافيا كما اشرنا اليه في الجدول ايضا لكنه خلاف تحريرهم بعبرة
وثلثة منها باطلة اعني كون كليهما حقيقيين وكون الاول اضافيا او عرفيا والثاني
حقيقيا فقط واثنان منها صحيحان غير معتبرين ويحتمل البطلان ايضا على وجه وهما كون الاول
اضافيا فقط والثاني اضافيا او عرفيا **قوله** قدس سره والحمد الخ مقصوده ان الحمد
لغة هو ما ذكره وقيد اللساني اما لبيان الواقع وحديث انه كما اثبتته على انفكاكه مقول على المث
كله او للاحتراز وحديث المذكور شمول على الحقيقة كما هو الاصح وقيد على الجميل للاختياري اما احتراز
عن المدح فانه يعم الاختياري وغيره كما يقال مدحت اللؤلؤ على صفائه ولا يقال حمدته فيكون
بينهما من الحمد والمدح عموم مطلق او لبيان للواقع عند من جعل المدح ايضا مخصوصا بالاختياري
ومثال اللؤلؤ مصنوعا متخذا كما ذهب اليه الزمخشري في الكشاف وغيره فيكونان مترادفين و
قيل الحمد ايضا يعم الاختياري وغيره كالمدح الا انه يجب ان يكون المحمود اختياريا عليه للمحمود بخلاف
الممدوح عليه لانه اعم فيكون بينهما عموم مطلق ايضا كالاول فعلى هذا يكون حمده تعالى على صفاته
الذاتية حمدا حقيقيا لكن المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل مجازا لعدم الاختيار فيها الا
بها ويحل الخلاف الاول فانه يحتاج الى التاويل في كليهما واما الحمد عرفا فهو فعل ينبئ عن تعظيم
المنعم لكونه منعما وذلك الفعل اما فعل القلب اعني الاعتقاد باتصافه بالصفات الكمالية الجلي
لة او فعل اللسان اعني ذكر ما يدل على الاعتقاد المذكور او فعل الجوارح من الاتيان بافعال دالة على
ذلك الاعتقاد من فعل الصلوة والصيام وغيرهما وهذا المعنى للحمد عرفا بعينه هو الشكر اللغوي لان الشكر
يطلق على افعال الموارد الثلاثة المذكورة كما قال افادتكم النعماء مني ثلثة يدي ولساني والضمير
المحجبا واما الشكر عرفا فهو صرف العبد جميع ما انعم الله عليه من السمع والبصر وغيرهما الى ما خلق لاجله

لاجله كصرف البصر الى مطالعة المصنوعات والآيات الباهرات وهكذا فبين الحمد والشكر
اللغويين عموم من وجه باعتبار المتعلق والمورد على التعاكس وكذا بين الحمدين لان الحمد
العرفي هو الشكر اللغوي بعينه كما بيناه وبين العرفيين منهما عموم مطلق وكذا بين
الشكرين وكذا بين الحمد اللغوي والشكر العرفي وكذلك بين الشكر اللغوي والحمد
العرفي ايضا اذا قيدت النعمة بوصولها الى الشاكر في الشكر اللغوي كما قال الفخر الرازي
والا فكان بينهما تباين و **وهذا الجدول مستكشف لذلك**

في النسب الثلاث

الحمد اللغوي	الشكر اللغوي	الحمد اللغوي	الحمد العرفي	الشكر اللغوي	الحمد العرفي
العموم من وجه	العموم مطلق	العموم من وجه	العموم مطلق	[illegible]	العموم مطلق
الحمد العرفي	الشكر العرفي	الشكر اللغوي	الشكر العرفي	الحمد اللغوي	الشكر العرفي

والله علم على الاصح للذات الواجب
المستجمع لجميع صفات الكمال
انما قال على الاصح لان بعضهم
قال انه اسم لمفهوم الواجب
لذاته والمستحق للعبودية وكل
منهما كلي منحصر في فرد كما

يجيء عن قريب فلا يكون علما لان مفهوم العلم جزئي كما حقق في موضعه ويجيء في هذا الكتاب
ايضا وانما كان ما قاله على ما زعمه اصح لان قولهم لا اله الا الله كلمة توحيد بالاتفاق فلو كان
اسما لمفهوم الواجب لذاته او المستحق للعبودية لما افاد التوحيد لان الكلي من حيث هو يحتمل الكثرة
وايضا المراد بالاله في قولهم لا اله اما المعبود بالحق فيلزم استثناء الشيء من نفسه مع
عدم افادة التوحيد او مطلق المعبود فيلزم كذب المستثنى منه لكثرة معبودات باطلة
مع عدم افادة التوحيد ايضا فيجب ان يكون الاله بمعنى المعبود بحق والله علما للفرد الموجود منه
هذا مقصوده والتقدير في ذلك المصنف ذكرته وليس كذلك بل الصواب انه ليس بعلم حقيقة كما في حاشية

التوحيد والنص من سيبويه وغيره منقول بل هو جار مجرى الاعلام الغالبة كالنجم والصعق وابن
الزبير ونحو ذلك كما هو الحق والصواب كما حققنا جميع ذلك في شرحنا المسمى بزبدة السالك
في شرح خلاصة محمد بن مالك عبد الله ابن في بحث النكرة والمعرفة وفي باب لا التي لنفي الجنس
فهو لا يفيد التوحيد كالعلم الحقيقي فيسقط الاقوال الثلثة وما يرد على بعضها وذكرنا فيه
ايضا اعراب قولهم لا اله الا الله وما هو الحق من الاقوال فليرجع اليه **قوله** ولالته
على هذا الاستجماع ظاهرة ووجه دلالته انه لما اشتهر بجميع هذه الصفات صار حين اطلاق
هذا الاسم فيفهم هذه الصفات منه كما اشتهر حاتم بالجود في حين اطلاق هذا الاسم فيفهم هذه
هذه الصفة منه **قوله** كدعوى الشيء ببينة وبرهان ولا يخفى لطف ذلك لان تعليق الحكم
بوصف يشعر بالعلية كما يقال اكرم الرجل الفاضل فالفضيلة علة للاكرام كما ان الاستجماع
علة لاستحقاق الحمد **قوله** رحمه الله تعالى ههنا على الاستعمال الاول هو الايصال وعلى الثاني بيان ارا
ءة الطريق اراد بالاستعمال الاول تعديتها الى المفعول الثاني بنفسه وبالثاني تعديتها اليه بالى
وباللام والاول منقوض بقوله تعالى انا هديناه السبيل اما شاكرا واما كفورا لان الهداية في الآية
الكريمة تعدت الى المفعول الثاني بنفسه وليس معناها الايصال الى المطلوب لانه لا يتصور الكفر
بعد الوصول الى الحق وبقوله تعالى انا هديناه النجدين وقوله تعالى حكاية عن ابراهيم عليه السلام فاتبعني
اهدك صراطا سويا وعن مؤمن آل فرعون يا قوم اتبعون اهدكم سبيل الرشاد ونحو ذلك من
الآيات والحمل على الحذف والايصال غير مقبول لكونه غير مقيس بل مقصور على السماع كما حققنا
في شرحنا في باب تعدي الفعل ولزومه بل المعنى في جميع الآيات ارادة الطريق والثاني
منقوض بقوله تعالى في سورة البقرة والله يهدي من يشاء الى صراط مستقيم لان الهداية في هذه
الآية الشريفة بمعنى الايصال الى المطلوب مع انها تعدت الى المفعول الثاني بالى وليست بمعنى
ارادة الطريق لانه لا معنى لمشيئة الله تعالى ارادة الطريق بمن يشاء من عباده لان اللطف الخ

عليه تعالى بالنسبة الى الجميع دون البعض كما هو الحق من المذهب ونحو ذلك من الآيات التي تعدت فيها
الهداية بالى ونحوه فالصواب ان الهداية لفظ مشترك بين المعنيين بل بمعان ثلاثة ايضا كما نشير
الآن ويجيء كل من المعنيين يتعدى الى المفعول الثاني بنفسه وبحرف الجر كما مرت في الآيات المذكورة
كقوله تعالى في سورة الشورى الله يجتبي اليه من يشاء ويهدي اليه من ينيب وفيها ايضا وانك لتهدي الى
صراط مستقيم وفي البقرة فهدى الله الذين آمنوا لما اختلفوا فيه من الحق باذنه والله يهدي من يشاء الى
الى صراط مستقيم كما مر وفي يونس عليه السلام قل هل من شركائكم من يهدي الى الحق قل الله يهدي للحق وفي الحجرات
بل الله يمن عليكم ان هداكم للايمان ان كنتم صادقين وغير ذلك فيظهر انه فات كلا المتقضيين
وتجسم مادة الخلاف من البين فتامل تقف فايدة واعلم ان للهداية معنى ثالثا كما انه استعملت
في مقابلة الاضلال فكما ان للاضلال ثلثة معان كما حقق في موضعه احدها الدلالة والاشارة
الى خلاف الحق الثاني فعل الضلالة الثالث الاهلاك والتعذيب فكذلك الهداية فالهداية بمقابلة
له في المعاني الثلاثة فالاول الدلالة والاشارة الى الحق ويسمى ارادة الطريق والثاني فعل الهداية
ويسمى الايصال الى المطلوب والثالث عدم الاهلاك والتعذيب بل الايصال الى الثواب والفضل والاحسان
والاضلال بالمعنيين الاولين منتف عنه تعالى لانه قبيح والله تعالى منزه عن فعل القبيح فما ورد في الآيات
والاحاديث من اسناد الاضلال اليه تعالى فهو بالمعنى الثالث اعني الاهلاك والتعذيب
كقوله تعالى وما يضل به الا الفاسقين يضل به كثيرا ويهدي به كثيرا او غير ذلك واما بيان الخير والشر ونحوه فانه تعالى يفعل ويجب عليه ذلك كقوله تعالى انا هديناه السبيل
اما شاكرا واما كفورا وقوله تعالى وهديناه النجدين اي طريق الخير والشر وقوله ليهلك من هلك عن
بينة ويحيى من حي عن بينة واما الهداية فيجوز ان تسند اليه تعالى بالمعاني الثلاثة فيزول الاشكال
في مواضع كثيرة لان الاضلال باسرها واما الاشاعرة فالاضلال عندهم بمعنى خلق الكفر والضلال
بناء على اصلهم انه لا يقبح منه تعالى شيء فانهم الله تعالى اي يوفقكم اي يدلكم الذي يفضي الى الحق

السواء بمعنى الوسط فاضافته الى الطريق لامية او بمعنى السوي والمستوي فهو من قبيل اضافة الصفة
الى الموصوف كما في جرد قطيفة واخلاق ثياب بتقدير من المبنية واشار المحشي طاب ثراه الى الاول
حيث قال او وسطه الذي يفضي سالكه الى المطلوب البتة واشار المحقق الدواني الى الثاني وفسره بالطريق المستوي
والصراط المستقيم قوله والاولى اولى لحصول البراعة والنظر بالقياس الى قسمي الكتاب
وذلك لان كتابه على قسمين كما سيجيء الاشارة اليه في قوله في تحرير المنطق والكلام فيكون
براعة بالنسبة الى القسمين المذكورين مأخوذا من برع الرجل اذا فاق اقرانه في العلم او غيره
والاستهلال طلب الهلال من موضع عال وفي الاصطلاح كون الابتداء موافقا ومناسبا للمقصود
كقول ابي محمد في تهنئة الصاحب بولد بنت لا ابنه بشرى فقد انجز الاقبال ما وعدا وكوكب المجد في افق
العلى صعدا وقول ابي الفرج في مرثية فخر الدولة هي الدنيا تقول بملء فيها حذار حذار
من بطشي وفتكي فلا يغرركم حسن ابتسامي فقولي مضحك والفعل مبكي وقول ابي تمام في تهنئة
المعتصم بفتح عمورية وكان اهل التنجيم زعموا انه لا تفتح في ذلك الوقت السيف اصدق انباء
من الكتب في حده الحد بين الجد واللعب بيض الصفائح لا سود الصحائف في متونهن جلاء الشك والريب
قوله ثم الرحمة طلب الرحمة هذا بالنسبة الى العباد قوله ويراد به معنى الرحمة مجازا لان معناها حقيقة
العطف والحنو ورقة القلب فهي من الكيفيات النفسانية والله جل شأنه منزه عن ذلك فهي
مجاز مرسل عن الانعام تعالى فان الرحمة والرقة سبب للانعام والانعام مسبب وعلاقة هذا
المجاز تسمية المسبب باسم السبب كاطلاق السماء على المطر والمسبب كقولهم رعينا الغيث اي النبات
قوله اوتنبيها الى قوله لا يتبادر الذهن منه الا اليه وذلك لان المطلق ينصرف الى
الفرد الاكمل قوله يستلزم سائر الصفات الكمالية ليكون موافقا لقوله الحمد لله تمام
قوله فان الرسالة اه فلهذا بين الرسول والنبي عموم مطلق وقيل ان الرسول هو الذي يرى جبرئيل
عيانا والنبي يراه في المنام او يسمع صوته من غير رؤيته وقيل عكس الاول قوله هدى اما مفعول
له لقوله

قوله غدارة اي اغدر اي لا تغتروا من بطشي ... اي من اخذي الشديد وبطشي ... اي قتلي بغتة ... والغزو
باسمه

قوله ارسله هدى ... لم يراد بالهدى هدى الله ليكون فعلا الفاعل الفعل المعلل فان هذا الشرط لانتصاب
المفعول له ليس باتفاقي بل اكثري بل المتأخرون وهو اكثري وخالفهم ابن خروف فاجاز النصب
مع اختلاف الفاعل محتجا بقوله تعالى هو الذي يريكم البرق خوفا وطمعا لان فاعل الارادة هو الله تعالى
وفاعل الخوف والطمع المخاطبون واجاب بعضهم بانه على حذف مضاف اي ارادة خوف
وطمع فلا يكون حينئذ مفعولا له بل مفعول مطلق وجعلهما الزمخشري حالين وقال نجم الائمة وبعض النحاة
لا يشترطون ذلك في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو الاول والدليل على
جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين عليه السلام في نهج البلاغة فاعطاه النظرة استحقاقا
للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة هو الله تعالى ولا يجوز ان
يكون استحقاقا حالا من المفعول لان استتماما للبلية اذن يكون حالا من الفاعل وكذا وانجازا
للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة
وزعل المحبور والهول من تهول الهبور فان الهول بمعنى الافزاع لا الفزع والتسور ليس
بمفرغ بل هو فزع انتهى كلام نجم الائمة ولقد فصل ذلك الشرط وما فيه وما في سائر الشروط الاخر
في شرحنا المسمى بزبدة المسالك والحق ما ذهب اليه ابن خروف ومن تبعه ومال اليه نجم الائمة
وان كان الاولى والاكثر كما اشرنا اليه لورود ذلك في فصيح الكلام كثيرا اذا عرفت هذا
فيجوز ان يراد بالهدى هدى الرسول الله بل هذا انسب بالمقام كما لا يخفى قوله اطلق على ذي الحال
من غير تأويلها باسم الفاعل لاجل المبالغة لوروده وقوع المصدر المنكر حالا كثير مثل طلع زيد بغتة
وقوله تعالى ثم ادعهن يأتينك سعيا وكلمته شفاها ووجه المبالغة انه تعالى او النبي ص لكثرة والائه
والارشاد كانه تجسم من الهداية وكذا زيد لكثرة العدالة كأنه تجسم من العدل وصار نفسه فيكون
من قبيل المجاز العقلي الاسنادي على حد قول الخنساء في مرثية اخيها صخر فانما هي اقبال وادبار
كما نص عليه الشيخ في دلائل الاعجاز فانه لم ترد بالاقبال والادبار غير معناهما حتى يكون المجاز

اي اطلق على الصيغة
المصدر على ذي الحال

وان ارسل ... ان ارسله ... والقطع ... والمفعول له

في الكلمة وانما المجاز في ان جعلتها لكثرة ما تقبل وتدبر كانها تجسمت من الاقبال والادبار وليس ايضا
على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه ولو كنا لو اذكرونه منه اي لو قلنا اريد انما هي ذات
اقبال وادبار افسدنا الشعر على انفسنا وخرجنا الى شيء مغسول وكلام عامي مرذول لا
مساغ له عند من هو صحيح الذوق والمعرفة نسابة للمعاني ومعنى تقدير المضاف
فيه انه لو كان الكلام قد جيء به على ظاهره ولم يقصد المبالغة المذكورة لكان حقه ان
يجاء بلفظ الذات لا انه مراد انتهى كلام الشيخ قوله ارسله بالهدى بما انه اول بان و
الفعل المبني للفاعل والمبني للمفعول لان مصدر المعلوم والمجهول في الصورة واحد وانما يعلم ذلك
بحسب التقدير والمعنى ونظير ذلك قوله تعالى وهم من بعد غلبهم سيغلبون فالغلب مصدر مبني للمفعول
لقرينة غلبت الروم وسيغلبون من بعد وهم ان غلبوا سيغلبون قوله والجملة صفة لقوله هدى
يعني ان جملة المبتدا والخبر مع متعلقه اعني هو بالاهتداء حقيق نعت لهدى اذا كان هدى
حالا من مفعول ارسل لا مفعولا له ولا حالا من الفاعل لان هذه وصف للرسول ص قوله اويكونان
حالين مترادفين اي يكون هدى وجملة هو بالاهتداء حقيق كلاهما حالين من مفعول ارسل فكانهما
ركبا مركبا واحدا فصار احدهما رديفا للآخر قوله او متداخلين بان يكون هدى حالا
من مفعول ارسل والجملة المذكورة حالا من فاعل هدى فيدخل الثاني في الاول ونظير ذلك قوله
راشدا مهديا وقوله تعالى ان الله يبشرك بكلمة منه اسمه المسيح عيسى بن مريم وجيها في الدنيا
والآخرة ومن المقربين ويكلم الناس في المهد فيجوز ان يكون وجيها ومن المقربين ويكلم الناس
احوالا من كلمة فتكون من تعدد الاحوال المترادفة ويجوز ان يكون وجيها حالا من كلمة ومن
المقربين حالا من الضمير المستتر في المقربين فيكون من الاحوال المتداخلة وفي الآية باعتبار
الاقوال الثلاثة احتمالات سبعة ذكرناها في شرحنا المسمى بزبدة المسالك فليرجع اليه قوله
ويحتمل الاستيناف اي الجملة المذكورة تحتمل ان تكون مستانفة جوابا لسؤال تضمنته جملة ارسله هدى
فانه

قوله ... اراد ... مفعولا له ... والاسم ... ان ارسل ... ان يكون ...
في وجيها ويكلم حالا من الضمير المستتر في المقربين صم

فانه لما قال والصلوة على من ارسله هدى قيل لماذا ارسله هدى اراد اي هو حقيق بالاهتداء فقال هو بالاهتداء
حقيق على حد قولهم احسنت الى زيد زيد حقيق بالاحسان فانه لما قال احسنت الى زيد قيل
لم احسنت الى زيد او هل هو حقيق بالاحسان فقيل زيد حقيق بالاحسان كما هو مذكور في فن
المعاني في باب الفصل والوصل فعلى هذا لا يكون لهذه الجملة محل من الاعراب لان الجملة المستانفة
من السبع التي لا محل لها من الاعراب ولذا فصلت من الاولى بخلاف ما اذا كانت حالا فان
محلها النصب لوقوعها موقع الفضلة والمفرد قوله وقس على هذا قوله ونورا مع الجملة التالية
له يعني كما ان هدى يكون مفعولا له لقوله ارسل ويراد به هدى الله فيكون فعلا لفاعل الفعل المعلل
كذلك نورا بعينه وعلى ما ذكرنا من التحقيق يجوز ان يراد به نور النبي ص بل هو الانسب بالمقام
مدحه وكما انه يجوز ان يكون حالا من الفاعل او من المفعول فكذلك نورا بعينه وكما يكون هدى
مصدرا بمعنى اسم الفاعل او يقال اطلق على ذي الحال مبالغة كما في زيد عدل كذلك نورا بعينه وكما
جاز ان تكون جملة هو بالاهتداء حقيق صفة لهدى على تقدير كونه حالا من مفعول ارسله او
حالا ايضا منه او من فاعل هدى على الترادف والتداخل فكذلك جملة هو [illegible] حقيق كما جاز ان
تكون الجملة المذكورة مستانفة جوابا لسؤال تضمنته جملة ارسله هدى فكذا هذه الجملة بعينها قوله
اصله اهل بدليل اهيل هذا هو المشهور وسمع الكسائي اعرابيا يقول اهل واهيل وآل واويل
وعلى التقديرين خص استعماله في الاشراف في الدنيا والآخرة وفي الدنيا فقط كما قال فرعون فيكون
آل اخص مطلقا من الاهل والمراد بآل الرسول صلى الله عليه وآله عترته المعصومين وهم الائمة
اثنا عشر وفاطمة صلوات الله عليهم وقال ابن الاثير في النهاية وفيه خلفت فيكم الثقلين كتاب الله
وعترتي عترة الرجل اقاربه وعترته بنو عبد المطلب وقيل اهل بيته الذين حرمت عليهم الزكوة انتهى
فمن حيث انه مطابق الى قوله الضم على هذين الوجهين يكون الصدق والحق وصفين للخبر والمصدر
وهذا نص في ان الخبر المتكلم هو الكلام باعتبار المطابقة وكذا اذا لم يخرج الى الواقع الضمير مطابقا له من حيث انه لا مطابق للواقع

الخبر والحق ... لواقع ... م

به الا فيكون ... صم

الا اعترف وهم
او لا ... والاولاد
والمشهور ... قرينة
... الجنة صم

الكبير يسمى كذبا ومن حيث انه لا مطابق للواقع بالفتح يسمى باطلا وقد يطلق الكذب والباطل
على القول الا مطابقة واللا مطابقة بالكسر والفتح ايضا وكذا الصدق والحق والتكلم وعلى
جميع النقد ير يكون المغايرة بين الصدق والحق وكذا بين الكذب والباطل اعتبارية قوله
بالتصديق متعلق بقوله سعدوا فالمراد بالسعيد ارباب التصديق والاقرار والايمان بجميع ما جاء
به النبي صلى الله عليه وسلم من احوال المبدء والمعاد ويجوز ان يكون الملابسة والمصاحبة متعلقة
بمحذوف خبر المبتدء محذوف كما في الفقرة الاولى اي هؤلاء الكرام السعداء في مناهج الصدق متلبس بالتصديق
قوله فان الصعود على جميع مراتبه يستلزم ذلك اي بلوغهم اقصى مراتبه وذلك لان الجمع اذا
اضيف يفيد العموم والشمول كالمصدر كقولهم ضربي زيدا قائما فان المعنى ما ضرب زيدا الا قائما
وكذا الجنس الذي يقع على القليل والكثير كالتراب والماء كما نص عليه المحققة منهم الائمة رح في بحث
المبتدء والخبر وذكرناه في شرحنا فليرجع اليه قوله وله حالات ثلث هذا ما ذكره بعض النحاة
والتحقيق وهو ما ذكره المحققون ان له اربع حالات لفرط بالمضاف اليه ... عدمه لفظا
ومعنى او نسيا منسيا وفي هذه الاحوال الثلثة معربة والرابع نية اللفظ فهي في هذه الحالة مبنية على الضم وانما
سميت غايات لان حق الكلام واصلها ان ينطق بما بعدها من مضافات فلما قطع عنهن ما اضفن لجعل اليه وسكت
عليهن صارت حدود منتهى الكلام عندها وصارت غايات ونهايات قوله لانه هذا التحرير فيه الاشارة
الى ان هذا البيان خال عن الحشو والزوائد مراده طالب تحريره بالزوائد هنا التطويل بقرينة مقابلة
الحشو لان العطف يقتضي المغايرة في الاصل وهو اعني التطويل ان يزيد اللفظ على اصل المراد ولا يكون
اللفظ الزائد متعينا كقول عدي بن الابرش في قصة قتل الزباء جذيمة الابرش وقددت الاديم لراهشيه
والفى قولها كذبا ومينا والمين هو الكذب فاحد اللفظين زائد على اصل المراد واما الحشو فهو ان
يكون اللفظ الزائد متعينا وهو قسمان حشو مفسد للمعنى كالندى في قول ابي الطيب ولا فضل
فيها للشجاعة والندى وصبر الفتى لولا لقاء شعوب وحشو غير مفسد كقبله في قوله واعلم علم اليوم
والامس

المحققون صح
ونية لفظا صح
مشرق

والامس قبله ولكنني عن علم ما في غد عمي ويحتمل بعيدا ان يكون عطف الزوائد على الحشو تفسيرا ومن
عطف العام على الخاص فافهم قوله والعلم على طريق المبالغة وقد ذكرنا تحقيق ذلك فتذكر
ولا تغفل لغيره قوله ويحتمل التجوز في الاسناد يعني بالتجوز في الاسناد المجاز العقلي على ما
ذكرنا في قوله انه من اقتبس دبار بلى مراده رح انهما مجاز من قبيل نسبة الشيء واسناده
الى السبب والباعث له وهو كثير في القرآن واذا تليت عليهم اياته زادتهم ايمانا اسند الزيادة
التي هي من فعل الله تعالى الى الايات لكونها سببا لها وبذبح ابناءهم نسب التذبيح الذي هو فعل
الجيش الى فرعون لانه سبب امر له وغير ذلك من الايات وفيما نحن فيه جعل المرتب الى فرائد
من الالفاظ والمعاني المخصوصتين قوله تبصرة لمن حاول التبصر لكونه سببا وباعثا
له والا فالمبصر في الحقيقة هو الله تعالى وكذا الحال في قوله تذكرة بانه مثل قوله تبصرة على الوجهين
اللذين هما كون المصدر بمعنى اسم الفاعل اي مبصرا ومذكرا فلا مجاز فيهما وكذا اذا قدر
المضاف اي ذا تبصرة وذا تذكرة وكونه مجازا اسناديا عقليا على ما ذكرنا قوله فهذا
ايضا يحتمل الوجهين اي كما ان قوله الافهام بكسر الهمزة يحتمل الوجهين كونه للمتعلم او المعلم
كذلك قوله ذوي الافهام يحتمل ان يكون للمعلم على تقدير كونه حالا من فاعل تبذكر وان
يكون للمتعلم على تقدير كونه متعلقا بيتذكر بالتفهيم المذكور فيستعمل في التفهيم او ان
يجعل التفهيم فيه اصلا كما فعله المحشي ويجوز الحكم الخ والتقدير ياخذ ويتعلم متذكرا من ذوي
الافهام قوله رح المسمى بمختصر المفتاح يعني ان لفظ سمى كمثل لفظ ومعنى واصله سموي اوسمو
اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء فصار
سميا كمثل وفيه بعده ثلثة اوجه من الاعراب الاول الجر باضافة سمي اليه وما زائدة مثلها
في قوله تعالى ايما الاجلين قضيت فلا عدوان علي او باضافته سمي المحشي الوالد الثاني الرفع على
انه خبر لمبتدء محذوف وما فيها موصولة والجملة من المبتدء والخبر صلة لها او موصوفة والجملة

بمعنى عام
الا صح
وفي المعنى ما يليه
اما ما والاسم المجرور بعده بدل
من ما في كونه خبر موصوفة
الى الاسم صح

صفة لها والجر اولى من الرفع لكثرة لقلة استعمال ما على من يعقل ولقلة حذف صدر الجملة الواقعة
صلة او صفة مع عدم الاستطالة والفتحة التي في سمي على الوجهين اي وما بعده ورفعه وفتحة اعراب
لانه مضاف في الوجه الثالث النصب والنصب بتقدير اعني او اخص او على انه تمييز الى
كان نكرة على ما هو المشهور من اشتراط النكارة في التمييز او مطلقا على مذهب من لم يشترط وعليه
قوله تعالى الامن سفه نفسه وبطرت معيشتها ومثل قوله وتاخذ بعده بذناب عيش اجب الظهر
ليس له سنام على تقدير النصب الظاهر على حد حسن الوجه الوجه بالنصب عند من يجعل الوجه تمييزا او على
الاستثناء او حال في بعض الصور كما حكي بالاشارة اليه وهي الاوجه الثلاثة فيما بعد لاسيما من
الجر والرفع والنصب سي اسم لا وخبره محذوف عند الجمهور اي لا مثل الولد او لا شيء مثل الولد
موجود او المثل الذي هو الولد او لا مثل شيء هو الولد موجود ولفظ لاسيما على تقدير النصب
مثل خصوصا اعرابا ومعنا وما بعده مفعول به للفعل الذي وقع لاسيما مصدرا له على وجه اي
اخص خصوصا الولد الاعز هذا الا الاخفش فانه يقول ان ما في لاسيما خبر لا ويلزمه قطع
سي عن الاضافة بدون عوض او الفتحة فتحة بناء وقد يحذف منه لا لفظا مع ارادة معنى
مثلها في قوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف وقد تدخل عليها الواو والاعتراضية كقوله الا رب
يوم لك منهن صالح ولا سيما يوما بدارة جلجل يروى يوم بثلثة اوجه وقيل الواو للحالية وقيل
عاطفة وقولهم زيد شجاع ولاسيما راكبا حال اي واخصه بزيادة الشجاعة خصوصا راكبا
مثلا فراكبا حال من مفعول الفعل المقدر اعني اخصه بالجملة واذا وقعت الواو بعدها كقولك
زيد شجاع لاسيما وهو راكب فالواو بعدها للحال كما مر وقيل عاطفة والمعطوف عليه مقدر اي
زيد شجاع لاسيما هو لابس السلاح وهو راكب فتبصر تقف وقل من نسج على هذا المنوال
من التوفيق قوام ومن التاييد عصام قدم الظرفين اعني من التوفيق ومن التاييد على
قوام وعصام لرعاية السجع ويحتمل الحصر ايضا قوله لكونه معهودا ذهنا وذلك لان شرط لام
العهد

لفظا مع صح

العهد الخارجي رجحان يكون مدخوله معهودا معلوما صريحا كقوله تعالى كما ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون
الرسول وقوله تعالى كمشكوة فيها مصباح المصباح في زجاجة الزجاجة كانها كوكب دري او ضمنا
كالذكر في قوله تعالى وليس الذكر كالانثى واللام في الانثى فهي مثل المصباح في الزجاجة الزجاجة لتقدم
ذكر مدخولها في قوله تعالى حكاية عن امرءة عمران رب اني وضعتها انثى او كونه معلوما في علم
المخاطب كقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم وكقولك ركب الامير وكل ذلك كما فصلنا في شرحنا
المسمى بنزهة السالك قوله فلت يجوز ان يراد بالقسم الخ ماخوذ من تحقيق السيد
الشريف في حاشيته على شرح تلخيص المفتاح في توضيح المقدمة ردا على ما اخترعه شارح
التلخيص ومن اراد البسط من هذا فليرجع الى ذلك الموضع قوله جملة وثلثون ا
احتمالا يقدر في بعضها البيان الخ هذا الجدول المتكفل بذلك وجميع ذلك لتوجيه الظرفية
فيه لئلا يلزم اتحاد الظرف والمظروف والجدول هذا

والقسم الاول في المتعلق	ملكة	المتعلق بالعلم لجميع	العلم بالقواعد المعتبرة او الواقعة	جميع بعض انما هو	لنفس القدر المعتبر
الالفاظ	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
المعاني	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
النقوش	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
الالفاظ والمعاني	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
الالفاظ والنقوش	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
المعاني والنقوش	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان
الالفاظ والمعاني والنقوش	تحصيل	حصول	تحصيل	بيان	بيان

قوله ويجوز الاحتمالات الاخر في الكتاب يستدعي جوازها في المقدمة التي هي جزؤه بان تكون

المقدمة لما فيه من النقوش وطائفة من الالفاظ والمعاني في اوائل فقه من الالفاظ والنقوش
جميعا او طائفة من المعاني والنقوش معا او طائفة من الالفاظ والمعاني ذوا
لنقوش جميعا قد سما م المقصود لارتباط المقصود بها ولنفعها فيه وايجاب الا
طلاع عليها وبصيرة في الشروع قوله واما ان تعريف العلم مشهور مستفيض فبعضهم عرفه
بانه حصول صورة الشيء في العقل وهو من الكيفيات النفسانية والكيف عرض لا
يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا
فالمراد عرض من مقولة الكيف سواء كان المعلوم جوهرا او عرضا ثم ان هذه الصورة الحا
صلة في العقل ان كانت اذعانا وقبولا للنسبة يسمى تصديقا والا فتصورا والتصديق
ان كان مع تجويز النقيض يسمى ظنا والا جزما والجزم ان لم يكن مطابقا للواقع يسمى جهلا مركبا
وان كان مطابقا للواقع فان كان ثابتا اي ممتنع الزوال بالتشكيك يسمى يقينا والا
تقليدا وبعضهم عرفه بانتقاش النفس بعد الحصول الى صورة من الشيء فيكون من مقولة الا
نفعال وقد يعرف بانه ما يقتضي سكون النفس وقد يعرف بانه [illegible]
بموجب سكون النفس الى ما اعتقد اي الحق [illegible] فتوى العلم فعلي
وانفعالي وغيرهما لانه اما ان يكون سببا لوجود المعلوم في الخارج كما انا تصورنا شيئا
ففعلناه ويسمى فعليا او مستفادا عن وجود المعلوم كما اذا شاهدنا شيئا فتعقلناه ويسمى
انفعاليا او لا يكون هذا ولا ذاك كما اذا تصورنا الاشياء المستقبلة التي ليست
فعلا لنا قوله واما ان العلم بديهي التصور على ما قيل كما ذهب اليه المحقق الطوسي
في التجريد حيث قال ولا يحد اي لا يحد العلم لانه بديهي التصور والتحديد انما يكون للكسبي وما
ذكروه في معرض التعريف له تحديد للالفاظ والاشياء البديهية قد تتوقف بحسب الالفاظ وقيل لا يمكن تعريف
العلم لان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منهما على
الآخر

تعريف العلم

الاعتقاد ح

الآخر والجواب ان معلومية غير العلم انما تكون بحصول علم جزئي متعلق بذلك الغير لا بمعلومية ولا
بمعلومية حقيقة العلم والموقوف على معلومية الغير هو معلومية حقيقة العلم لا حصول العلم
الجزئي فلا دور قوله فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الحكم مقصوده
ان المصنف اختار اولا مذهب الحكماء قاطبة وجعل التصديق نفس الاذعان والقبول
والحكم فيكون التصديق عنده بسيطا ايضا دون المجموع المركب من الحكم ومن تصور الطرفين والنسبة
الحكمية كما ذهب اليه الفخر الرازي ومن تبعه والفرق بين مذهب الحكماء ومذهب الفخر الرازي
من ثلثة اوجه احدها ان التصديق بسيط عندهم ومركب عند الرازي وثانيها ان تصور الطرفين
شرط للتصديق خارج عنه على رايهم وشطره الداخل فيه على رايه وثالثها ان الحكم نفس
التصديق عندهم وجزؤه على زعمه ثم اختار مذهب القدماء منهم حيث جعل متعلق الاذ
عان والحكم الذي هو جزء اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية يعني ان الحكم يتعلق
بالنسبة الحملية او الاتصالية او الانفصالية الخبرية الثبوتية او السلبية التي هي جزء اخير
للقضية ولا يتعلق بوقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها كما هو راي المتأخرين
منهم والحكم اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة الحكمية
الحملية او الاتصالية او الانفصالية والسلب هو انتزاعها وتصوير ذلك انا اذا قلنا الانسان
ضاحك او ليس بضاحك فقد اسندنا الضحك الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الضحك اليه وهو
الايجاب او رفعنا نسبة ثبوت الضحك عنه وهو السلب فلا بد هنا من ان ندرك اولا الانسان
ثم مفهوم الضاحك ثم نسبة ثبوت الضحك الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها
فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان هو المتصور وهو المحكوم عليه وادراك الضا
حك هو تصور المحكوم به والضاحك المتصور هو المحكوم به وادراك نسبة ثبوت الضحك اليه

المجموع ح

المقدمة لما فيه من النقوش وطائفة من الالفاظ والمعاني في اوائل فقه من الالفاظ والنقوش
جميعا او طائفة من المعاني والنقوش معا او طائفة من الالفاظ والمعاني ذوا
لنقوش جميعا قد سما م المقصود لارتباط المقصود بها ولنفعها فيه وايجاب الا
طلاع عليها وبصيرة في الشروع قوله واما ان تعريف العلم مشهور مستفيض فبعضهم عرفه
بانه حصول صورة الشيء في العقل وهو من الكيفيات النفسانية والكيف عرض لا
يتوقف تصوره على تصور غيره ولا يقتضي القسمة واللاقسمة في محله اقتضاء اوليا
فالمراد عرض من مقولة الكيف سواء كان المعلوم جوهرا او عرضا ثم ان هذه الصورة الحا
صلة في العقل ان كانت اذعانا وقبولا للنسبة يسمى تصديقا والا فتصورا والتصديق
ان كان مع تجويز النقيض يسمى ظنا والا جزما والجزم ان لم يكن مطابقا للواقع يسمى جهلا مركبا
وان كان مطابقا للواقع فان كان ثابتا اي ممتنع الزوال بالتشكيك يسمى يقينا والا
تقليدا وبعضهم عرفه بانتقاش النفس بعد الحصول الى صورة من الشيء فيكون من مقولة الا
نفعال وقد يعرف بانه ما يقتضي سكون النفس وقد يعرف بانه [illegible]
بموجب سكون النفس الى ما اعتقد اي الحق [illegible] فتوى العلم فعلي
وانفعالي وغيرهما لانه اما ان يكون سببا لوجود المعلوم في الخارج كما انا تصورنا شيئا
ففعلناه ويسمى فعليا او مستفادا عن وجود المعلوم كما اذا شاهدنا شيئا فتعقلناه ويسمى
انفعاليا او لا يكون هذا ولا ذاك كما اذا تصورنا الاشياء المستقبلة التي ليست
فعلا لنا قوله واما ان العلم بديهي التصور على ما قيل كما ذهب اليه المحقق الطوسي
في التجريد حيث قال ولا يحد اي لا يحد العلم لانه بديهي التصور والتحديد انما يكون للكسبي وما
ذكروه في معرض التعريف له تحديد للالفاظ والاشياء البديهية قد تتوقف بحسب الالفاظ وقيل لا يمكن تعريف
العلم لان غير العلم لا يعلم الا بالعلم فلو علم العلم بغيره لزم الدور لتوقف معلومية كل منهما على
الآخر

تعريف العلم

الاعتقاد ح

الآخر والجواب ان معلومية غير العلم انما تكون بحصول علم جزئي متعلق بذلك الغير لا بمعلومية ولا
بمعلومية حقيقة العلم والموقوف على معلومية الغير هو معلومية حقيقة العلم لا حصول العلم
الجزئي فلا دور قوله فقد اختار مذهب الحكماء حيث جعل التصديق نفس الحكم مقصوده
ان المصنف اختار اولا مذهب الحكماء قاطبة وجعل التصديق نفس الاذعان والقبول
والحكم فيكون التصديق عنده بسيطا ايضا دون المجموع المركب من الحكم ومن تصور الطرفين والنسبة
الحكمية كما ذهب اليه الفخر الرازي ومن تبعه والفرق بين مذهب الحكماء ومذهب الفخر الرازي
من ثلثة اوجه احدها ان التصديق بسيط عندهم ومركب عند الرازي وثانيها ان تصور الطرفين
شرط للتصديق خارج عنه على رايهم وشطره الداخل فيه على رايه وثالثها ان الحكم نفس
التصديق عندهم وجزؤه على زعمه ثم اختار مذهب القدماء منهم حيث جعل متعلق الاذ
عان والحكم الذي هو جزء اخير للقضية هو النسبة الخبرية الثبوتية او السلبية يعني ان الحكم يتعلق
بالنسبة الحملية او الاتصالية او الانفصالية الخبرية الثبوتية او السلبية التي هي جزء اخير
للقضية ولا يتعلق بوقوع النسبة الثبوتية التقييدية او لا وقوعها كما هو راي المتأخرين
منهم والحكم اسناد امر الى امر آخر ايجابا او سلبا والايجاب هو ايقاع النسبة الحكمية
الحملية او الاتصالية او الانفصالية والسلب هو انتزاعها وتصوير ذلك انا اذا قلنا الانسان
ضاحك او ليس بضاحك فقد اسندنا الضحك الى الانسان واوقعنا نسبة ثبوت الضحك اليه وهو
الايجاب او رفعنا نسبة ثبوت الضحك عنه وهو السلب فلا بد هنا من ان ندرك اولا الانسان
ثم مفهوم الضاحك ثم نسبة ثبوت الضحك الى الانسان ثم وقوع تلك النسبة او لا وقوعها
فادراك الانسان هو تصور المحكوم عليه والانسان هو المتصور وهو المحكوم عليه وادراك الضا
حك هو تصور المحكوم به والضاحك المتصور هو المحكوم به وادراك نسبة ثبوت الضحك اليه

المجموع ح

هو ادراك النسبة الحكمية ثبوتا او انتفاء والالتباس بين ادراك النسبة الحكمية وبين الادراك المسمى
بالحكم وانما يظهر امتيازهما وتغايرهما في صورة الشك فان الشاك في النسبة
كان ادراكها بهذا المعنى الحكمية مترددا بين وقوعها اولا وقوعها فقد حصل له ادراك النسبة الحكمية
للشك الشي بدون التصور وهو ولم يحصل له الادراك المسمى بالحكم فظهر الامتياز والتغاير بينهما
قوله وسيشير المصنف الى تثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا يعني في اول مباحث القضايا
حيث يقول ويسمى المحكوم عليه موضوعا والمحكوم به محمولا والدال على النسبة رابطة وقد يستعير
لها هو قوله والا فتصور سواء كان ادراكا لامر واحد الى قوله والوهم قد عرفت مما ذكرنا
في تعريف العلم ان التصديق اربعة اقسام ويعلم هنا من كلام المحشي طاب ثراه ان التصور
ستة اقسام والتخييل لتصور الوقوع واللاوقوع من غير تردد والشك التردد فيهما بعض التصديقها
مع تجويز كل منهما على السواء والوهم لتصور احدهما مع ترجيح الاخر فيكون الراجح ظنا والتصديق
وهذه المرجوح وهما وتصورا قوله ويعلم انقسام كل من التصور والتصديق الى الضروري وا
لمكتسب ضمنا وكناية وذلك لان الضروري والمكتسب وصفان قائمان بالموصوفيهما اعني التصور
والتصديق ولا يوجدان بدونهما ولا يفارقانه كما اشار اليه بقوله كلا من وصفي الضرورة
والاكتساب فاذا انقسم مثل ذلك الوصف كان الموصوف الذي لا يوجد بدونه منقسما
بالطريق الاولى فلذا كان ابلغ واحسن من التصريح والحاصل ان العلم مطلقا ينقسم الى ما يحتاج
حصوله الى نظر وفكر وهو المكتسب والى ما لا يحتاج حصوله الى نظر وفكر وهو الضروري و
الضروري ستة بديهيات ومشاهدات وفطريات ومجربات وحدسيات ومتواترات
قوله كما يجيء اوائل الكتاب وانه لم لما ادركه القوم حيث قالوا ليس كل واحد من التصور والتصديق
بديهيا والا لما احتجنا في فهم شيء من الاشياء الى نظر وفكر وذلك خلاف الواقع والعيان والشاهد
ثم ورقه

و ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها يعني ادراك ان النسبة واقعة او ليست بواقعة هو الحكم لا بمعنى ادراك وقوع النسبة او لا وقوعها فان النسبة تارة ادراكها بهذا المعنى فقط وهو ادراك مركب تقييدي من قبيل الاضافة وهذا الذي ذكرنا هو المراد في هذا المقام فقوله الذي هو جزء اخير للقضية لفظ مشتمل بطبع اللازم في قوله متعلق الاذعان لان متعلق الاذعان هو الحكم كما يعلم في بادي الراي لقياس المقصود ثم قوله فيما سبق ان الاذعان والعلم انه لا ادراك المحكوم به ولادراك الحكم ورتبه كما ينبغي صح

ضرورة انا نحتاج في فهم اكثر الاشياء الى نظر وفكر وليس كل واحد من التصور والتصديق نظريا والا
لدار او تسلسل وكل من الدور والتسلسل باطل اما الدور فلانه توقف الشيء على ما يتوقف عليه
اما بمرتبة كما في الدور المصرح او بمرتبتين او مراتب كما في الدور المضمر وكلاهما محال واما التسلسل
فلانه يستلزم الاستحضار بما لا نهاية له وهو محال سواء كانت النفس الناطقة قديمة او حادثة وذلك
لانه على التقدير قدمها ايضا يستحيل استحضار للامور الغير المتناهية لانها تحصل بالفكر والفكر يحصل بحركة
النفس بالقوة التي في مقدم البطن الاوسط من الدماغ والتراخي من البدن وهو حادث بالاتفاق
فيكون الفكر حادثا فلا يكون اكتساب للامور الغير المتناهية لانها لا تحصل في الازمنة المتناهية
نص على ذلك بعض الفحول من الا فاضل ايضا فاذا بطل الجميع ثبت ان كل واحد من التصور و
التصديق قسمان بديهي ونظري الى غير ذلك من الدلائل التي تحتمل ما ذكرناه من بردعليها وذلك لانا
اذا رجعنا الى وجداننا الى آخر ما قاله ره قوله اي النظر توجه النفس نحو الامر المعلوم لتحصيل امر
غير معلوم هذا تفسير النظر والفكر والمراد بتوجه النفس نحو الامر المعلوم ترتيب امور معلومة على نحو
ترتيبها بان يكون الجنس مقدما على الفصل وكذا ويكون الصغرى مقدمة على الكبرى مع ايجابها وكلية الكبرى
في الشكل الاول وكذا رعاية ما يجب رعايته في الاشكال الباقية ليتأدى الى امر غير معلوم من المطلوب
فالترتيب لغة جعل كل شيء في مرتبة وعرفا جعل الاشياء المتعددة بحيث يطلق عليها اسم واحد ويكون
لبعضها نسبة الى البعض بالتقدم والتأخر كما اشرنا اليه والمراد بالامور ما فوق الواحد لان الجميع
المنطقي كذلك وانما اعتبرت الامور لان الترتيب انما يحصل باثنين فصاعدا والمراد بالمعلومة الصورة
الحاصلة عند العقل مطلقا تصورا كان او تصديقا يقينيا كان او ظنا او جهلا مركبا او تقليدا او غير
ذلك كما ذكرنا سابقا ونشير اليه عنقريب ايضا في وجه العدول وانما اعتبر عدم العلم والجهل في
المطلوب لاستحالة استعلام المعلوم وتحصيل الحاصل وهو المجهول ايضا اعم من ان يكون التصور بالكنه
او التصديق اليقيني فالكسب بمجهول كل واحد منهما من معلوم ذلك الواحد لا من معلوم الآخر كما

ونظري يكتسب نظري كل واحد من بديهي ذلك الواحد لا من بديهي الآخر صح

هذا التحقيق صح

ذكرنا سابقا ويجيء عن قريب ايضا ومن لطائف تعريف النظر انه يشتمل على العلل العلل
الاربع وذلك لان كل مركب صادر عن فاعل مختار لا بد عن علل اربع علتان مادية وعلة صورية وهما
داخلتان في ذلك المعلول المركب وعلة فاعلية وعلة غائية هما خارجتان عنه فالترتيب
والملاحظة اشارة الى العلة الصورية بالالتزام فان الفكر هي الهيئة الاجتماعية الحاصلة
للتصورات والتصديقات كالهيئة الحاصلة لاجزاء السرير في اجتماعها وترتيبها والى العلة الفاعلية
بالالتزام ايضا لان كل ترتيب لا بد له من مرتب وهي هنا القوة العاقلة كالنجار للسرير
والامور معلومة اشارة الى العلة المادية كقطع الخشب للسرير والتحصيل والتادي الى المجهول اشارة
الى العلة الغائية فان المقصود من ذلك الترتيب ليس الا ان يتأدى الذهن الى المطلوب المجهول
كجلوس السلطان مثلا بالنسبة الى السرير نص على ذلك شارح المطالع وغيره قوله وفي العدول
عن لفظ المعلوم الى المعقول فوائد منها التعرض التحرز عن استعمال اللفظ المشترك في التعريف
وذلك لان المعلوم كما يطلق تارة اخرى على الاعتقاد الجازم المطابق للواقع الثابت وهو
الاعتقاد والمذكور اخص من الاول اعني الحصول العقلي لا يتناول التصورية والتصديقية
اليقينيات والظنيات والجهليات فان الفكر كما يجري في التصورات يجري ايضا في التصديقات
وكما يكون في اليقيني يكون ايضا في الظنون والجهليات كما ذكرنا امثلة اما الظني فكقولنا
هذا الى حائط ينتشر منه التراب وكل حائط ينتشر منه التراب فهو منهدم يتهدم
واما الجهلي فكما قيل العالم مستغن عن المؤثر وكل مستغن عن المؤثر قديم فالعالم قديم واما
المعقول فهو مرادف المعلوم بالمعنى الاول المراد هنا اعني الحصول العقلي الشامل للمذكورات
فلذلك عدل عن المعلوم الى المعقول اذ لا يجوز استعمال الالفاظ المشتركة في التعريفات بلا
قرينة ولا قرينة ههنا لانه لم يقل العلم في هذا الكتاب بحصول صورة الشيء في العقل ولا بغيره حتى
يكون قرينة قوله والاصل لا ترتيب نظم الكلام ان تكون تلك الى ثنية متاخرة من قوله
فيه الخطاء

بمعنى الحصول العقلي كذلك يطلق تارة صح

فانه اعم

فيه الخطاء وكانه قدمها لما اشار اليه في قوله فههنا علم امران من ارتباطه بقوله فاشار اليه بقوله
وهو قوله كقول النحاة كل فاعل مرفوع فانه حكم كلي اي قضية كلية حكم فيها على جميع جزئيات
موضوعها واما فروعها اي الاحكام الواردة على خصوصيات تلك الجزئيات كقولك زيد في قام زيد
مرفوع وعمرو في قعد عمرو مرفوع ونحو ذلك وهذه الفروع مندرجة تحت القضية الكلية المشتملة
عليها بالقوة القريبة من الفعل والقانون والقاعدة والاصل والضابطة اسماء لهذه القضية
الكلية بالقياس الى تلك الفروع المندرجة فيها واستخراجها منها من القوة الى الفعل يسمى تفريعا فلذلك
بان يحمل موضوعها اعني الفاعل على زيد مثلا فيحصل قضية ويجعل صغرى وتلك القضية الكبرى
هكذا زيد فاعل وكل فاعل مرفوع فينتج ان زيدا مرفوع فقد خرج بهذا العمل هذا الفرع من القوة
الى الفعل وقس عليه استخراج سائر الفروع قوله يعلم منه جزئيات الفاعل اي بالفعل على
الوجه الذي قررناه كما نص عليه السيد الشريف قوله وذلك هو المنطق انما سمي هذا الفن بالمنطق
لان ظهور القوة النطقية الظاهرة والباطنة انما يحصل به او علم من هذا التعريف المنطق
ايضا بانه قانون تعصم مراعاته الذهن عن الخطاء في الفكر فالآلة هي الواسطة بين الفاعل
والمنفعل في وصول اثره اليه كالمنشار للنجار وانما كان المنطق آلة لانه واسطة بين القوة
العاقلة والمطالب الكسبية والمجهولات وانما كان المنطق قانونا لان مسائله قوانين كلية منطبقة
على جميع جزئياتها لانا اذا عرفنا ان السالبة الكلية الضرورية تنعكس الى سالبة دائمة عرفنا
منه ان ذلك ليس مختصا بمادة دون اخرى بل يجري بالضرورة والاستثناء من الحجر بان ان واشباه
بل يجري في جميع المواد وانما كان تعصم مراعاته الذهن عن الخطاء لان المنطق ليس بنفسه
تعصم الذهن عن الخطاء والا لم يعرض للمنطقي خطاء اصلا وليس كذلك لانه ربما يخطي لاهماله
الآلة فالآلة بمنزلة الجنس للتعريف يشمل جميع الآلات والقانون يخرج الآلات

قوله حذف منه لفظ الآلة اعتمادا على المذكورة في شرح قول المصنف فحرر المنطق والكلام فانه آلة قانونية تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء في الفكر صح

الجزئية لارباب الفنون وبقيد تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر تخرج سائر العلوم القانونية التى لا تعصم مراعاتها الذهن عن الخطاء فى الفكر بل فى المقال كالعلوم العربية قوله

فههنا علم امران من الامور الثلثة التى وضعت المقدمة لبيانها احدهما بيان احتياج الناس الى المنطق والثانى رسمه وانما يكون هذا التعريف رسما للمنطق لما ذكرنا ان المنطق آلة وكونه آلة عارض من عوارضه فان الذاتى للشئ يكون له فى نفسه والآلية للمنطق ليست له فى نفسه بل بالقياس الى غيره من العلوم الحكمية فهو تعريف بالعارض ولى ان التعريف بالخارج رسم كما سيجئ فى بحث المعرفات ثم وايضا حقيقة كل علم مسائل ذلك العلم وان كان للموضوعات والمبادى ايضا مدخل فى ذلك الحقيقة فى الجملة لانه يحصل تلك المسائل اولا ثم يوضع اسم ذلك العلم بازائها فلو فلا يكون له حقيقة وماهية وراء تلك المسائل فمعرفته بحده وحقيقته لا تحصل الا بالعلم بجميع مسائله و ليس ذلك مقدمة الشروع بل معرفته برسمه فلذلك كان هذا التعريف رسما ايضا قوله هو ما

قيد انما كانت مقدمة الشروع

يبحث فيه عن عوارضه الذاتية وهذا الضمير عائد الى مطلق الموضوع وذلك لانه لما كان المقصود ههنا التصديق بموضوعية الموضوع اى بان الشئ الفلانى موضوع للمنطق وكان موضوع المنطق اخص من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسبوق بالعلم بالعام وجب اولا تعريف موضوع العلم مطلقا حتى يحصل منه معرفة موضوع المنطق فلذا قال وموضوع كل علم ما يبحث فيه اى فى ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان مثلا لعلم الطب فانه يبحث فيه عن عوارضه واحواله من حيث الصحة والمرض وكالكلمة لعلم العربية فانه يبحث فيه عن احوالها من حيث الاعراب والبناء والصحة والاعلال والادغام ونحو ذلك وكالمعرف والحجة للمنطق على الوجه الذى نذكره الآن قوله والعرض الذاتى الخ

يعنى ان

يعنى ان العرض الذاتى للشئ على المذهب الصحيح قسمان احدهما ما يعرض الشئ من حيث هو هو اى لذاته كالتعجب بالقوة فانه يعرض الانسان من حيث انه انسان والمراد به ههنا ادراك الامور الغريبة لانه يطلق عليه ايضا كما يطلق على التعجب المتعارف وليس المراد هنا التعجب المتعارف فانه وان كان عارضا للانسان لكنه لا يلحقه لذاته بل لا ريب فيه وهو ادراك الامور الغريبة لان التعجب المتعارف هيئة انفعالية للنفس الانسانية عند ادراك امور غريبة فالتعجب المتعارف كالضحك فى كونه عارضا للانسان بواسطة امر مساو لكنه بواسطة واحدة والضحك بواسطتين وثانيهما ما يعرضه بواسطة امر مساو له كالتعجب المتعارف والضحك فانه يعرض للانسان باعتبار المنطق الذى هو جزؤه المساوى وباعتبار التعجب الذى هو خارج عنه مساو له ايضا والحاصل ان اقسام العوارض للشئ ستة لان ما يعرض الشئ اما ان يكون عروضه لذاته او لجزئه او لامر خارج عنه والامر الخارج عن المعروض اما اعم منه او مباين له فالاول فالثالث من هذه الاقسام الستة وهما العارض لذات المعروض والعارض له بواسطة الخارج يسميان عرضين ذاتيين وكذا الثانى باعتبار الجزء المساوى للمعروض كما ذكرنا اليه واما العارض اللاحق بواسطة الجزء الاعم كالحركة بالارادة اللاحقة للانسان بواسطة انه حيوان فليس عرضا ذاتيا له وقال السيد الشريف طريقة المتاخرين انهم يجعلون العارض اللاحق بواسطة الجزء الاعم من الاعراض الذاتية التى يبحث عنها فى العلوم وليست بصحيحة بل الحق ان الاعراض الذاتية ما يلحق الشئ لذاته او لما يساويه سواء كان جزءا له او خارجا عنه انتهى كلامه واما الاربعة الباقية وهى العارض للشئ بواسطة الجزء الاعم كالحركة بالارادة للانسان والعارض له بواسطة امر خارج اعم من المعروض مطلقا او من وجه كالحركة بالارادة

او الشخص

اللاحقة للابيض بواسطة انه جسم وهو اعم من الابيض وغيره مطلقا وكالحركة اللاحقة للانسان بواسطة انه ابيض فان الابيض اعم من الانسان من وجه والعارض له بواسطة كونه متعجبا وهو اخص منه كالضحك من الحيوان كما يستعرضه لا ذهنا وللانسان فكما هو اخص من الحيوان لذا التعجب وكالحركة اللاحقة للحيوان بواسطة انه ابيض والعارض له بسبب الامر المباين كالحرارة العارضة للماء بواسطة النار وهى مباينة للماء فتسمى اعراضا غريبة وبعيدة لما فيها من الغرابة والبعد بالقياس الى المعروض بخلاف القسمين فانهما لما كانا اقرب الى الذات سيما من الاعراض الذاتية و الثانى الكل مستند و منسوب الى الذات قوله وثانيهما اعلم ان موضوع المنطق هو المعرف والحجة الخ يعنى اذا علمت ان الموضوع كل علم هو ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية فاعلم ان موضوع المنطق هو المعلومات التصورية التصديقية لان المنطقى يبحث فى المنطق عن اعراضها الذاتية وهى صحة ايصال كل منها الى المجهولية فى المنطق انما يبحث فيه من احوالها باعتبار صحة ايصالها الى المجهول التصورى والتصديقى فتلك الاحوال هى الايصال وما يتوقف عليه الايصال بيان ذلك ان احوال كل واحد من المعلومات التصورية والتصديقية التى يبحث عنها فى المنطق ثلثة اقسام اما الاحوال الثلثة للمعلومات التصورية قوله فاحدها الايصال الى المجهول التصورى اما بالكنه كما فى الحد التام واما بوجه يمتاز عن جميع ما عداه ذاتيا كان او عرضيا كما فى الثلاثة الباقية من الاقسام الاربعة للمعرف اعنى الحد الناقص والرسم التام والناقص والبحث عن هذه الاحوال فى باب التعريفات قوله وثانيها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصورى توقفا قريبا ككون المعلومات التصورية كلية وجزئية وذاتية وعرضية وجنسا وفصلا وخاصة ما يتركب المعرف منه فالايصال يتوقف على هذه الاحوال بلا واسطة والبحث عن هذه الاحوال فى باب الكليات وذكر الجزئية استطرادى قوله وثالثها ما يتوقف عليه الايصال الى المجهول التصديقى توقفا بعيدا اى بواسطة ككون المعلومات التصورية موضوعات ومحمولات لانه لا بد لكل قضية من محكوم عليه وبه والبحث عن هذه الاحوال فى ضمن باب القضايا

يحتمل اللاحق مطلقا او من وجه كالضحك العارض للحيوان بواسطة الجسم

ككون المعلومات التصديقية مقدمات وتوالى فان المقدم والتالى قضيتان بالقوة القريبة لصيرورتها قضية مستقلة بحذف اداة الشرط من الاتصال والانفصال فهما معدودان فى المعلومات التصديقية دون التصورية بخلاف الموضوع والمحمول فانهما من التصورات قوله معرفا لانه يعرف ومن المجهول التصورى وسمى به اى الموصل الى التصور قولا ايضا لما تسميته قولا فلانه فى الاغلب مركب كما فى الحد التام والرسم الناقص فى بعض الاوقات بل فى اكثرها والقول يرادف المركب فى هذا الفن واما تسميته شارحا فلشرحه والفاحه ماهيات الاشياء قوله حجة لانه يقربها للغلبة على الخصم الخ اى المعلومات التصديقية لتقربها للغلبة من تمسك بها استدلالا على مطلوبه على الخصم سواء كان الخصم مبطلا او محقا وكذا المستدل وهذا من قبيل تسمية السبب باسم المسبب لان المعلومات التصديقية سبب للحجة مسبب الغلبة لهذا المجاز الخاص اطلاق المسبب على السبب قوله فصل فى التصورات انما قدم مباحث التصورات على مباحث التصديقات لان التصور مقدم على التصديق طبعا فليقدم عليه وضعا ليوافق الوضع الطبع والتقدم الطبعى هو ان يكون المتقدم بحيث يحتاج اليه المتاخر ولا يكون علة تامة لذلك المتاخر والتصور بالنسبة الى التصديق كذلك اما انه ليس علة له فظاهر والا لزم من حصول التصور حصول التصديق ضرورة وجود المعلول عند وجود العلة واما انه يحتاج اليه التصديق فلما مر ان رائة و يجئ ايضا ان كل التصديق لا بد فيه من ثلثة تصورات تصور المحكوم عليه اما بذاته او بامر صادق عليه وتصور المحكوم به باحد هذين الوجهين ايضا وتصور النسبة الحكمية ضرورة امتناع الحكم مع جهل احد هذه التصورات قوله من وراء الجدار انما اعتبر هذا القيد ليظهر دلالة اللفظ على وجود اللافظ لان المسموع فى المثال هو يعلم وجود اللافظ بالمشاهدة لا بدلالة

اللفظ عليه عقلا بخلاف المسموع من وراء الجدار فانه لا يعلم وجود لافظ للا بدلالة اللفظ عليه عقلا لكن على ذلك التعريف **قوله** لان دلالة اللفظ بسبب الوضع الواضع واما على تمام الموضوع له او على جزئه او على امر خارج عنه لازم له مقصوره رة ان دلالة اللفظ على تمام المعنى الموضوع له يعني الذي وضع ذلك اللفظ له من حيث انه وضع له مطابقة لان اللفظ مطابق لتمام ما وضع له من قولهم طابق النعل بالنعل والقذة بالقذة اذا توافقتا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق ودلالته على جزء المعنى الذي وضع ذلك اللفظ له من حيث انه كذلك تضمن لان الجزء في ضمن المعنى الموضوع له
المعنى الموضوع له فهي دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له كدلالة الانسان على الحيوان او الناطق ودلالة اللفظ على معنى خارج عن المعنى الموضوع له من حيث انه خارج عنه التزام لدلالة على لازم معناه الموضوع له كدلالة العمى على البصر والحاتم على الجود وموسى على الحق وفرعون على المبطل في قولهم لكل فرعون موسى **قوله** اي كون امر الخارج بحيث يستحيل التصور للمعنى الموضوع له بدونه يعني انه يجب عند ارباب هذا الفن ان يكون اللزوم الذي بين المعنى الموضوع له وبين الخارج اللازم لزوما ذهنيا بينا بالمعنى الاخص الذي سيجيء في بحث الخاصة والعرض العام وهو ما يكفي فيه تصور واحد لارادة المعنى الموضوع وذلك الى اربع كليهما كان راليه بقوله
او فرد من افراد اعم
بحيث يستحيل التصور الموضوع له بدونه والامثلة قدمرت واما ارباب البيان فيكفي عندهم اللزوم مطلق سواء كان بينا اخص او اعم بل اللوازم البعيدة اكثر اعتبارا لهم رانما احتياطا وانما قيدنا حدود الدلالات والثلث بالحيثية لئلا ينتقض حد بعض الدلالات ببعضها لجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الكل والجزء كلفظ الامكان فانه موضوع للامكان الخاص مرة وهو سلب الضرورة عن الطرفين وللامكان العام مرة اخرى وهو سلب الضرورة عن الطرفين دللامكان المقابل للنسبة ولجواز ان يكون اللفظ مشتركا بين الملزوم واللازم كلفظ الشمس فانه موضوع للجرم والضوء وكل ذلك واضح وترك هواه

التقييد

التقييد اعتمادا على وضوحه وشهرتها بين القوم **قوله** اي لفظ الموضوع ان اريد لما سبق ان المقصود بالبحث ههنا هو الدلالة اللفظية الوضعية اذ عليها مدار الافادة والاستفادة دون سائر الدلالات الخمس الباقية صرح باللفظ هنا تاكيدا لما سبق واما له لغفلة الناظر في الكتاب يعني ان اللفظ الموضوع مطلق سواء كان والا بالمطابقة او بالحدالا وبين ان قصد بجزء عنه الدلالة على جزء معناه كذلك فهو المركب والا فهو المفرد والبيانه واضح وانما قدم المركب على المفرد في الوضع اقتداء المفرد مقدم على المركب بالطبع كما مر في تقديم التصور على التصديق وهي لقة الوضع الطبع في قوة الخطء عند المحصلين لان مفهوم المركب وتعريفه وجودي وفي المفرد عدمي والوجود اشرف من العدم ب بق في التصور عليه **قوله** اوان دان لم يحتملها الى الصدق والكذب فلانشا دال
الخطء
على طلب الفعل دلالة وضعه نوضع الاستعلاء امر كاضرب ومع الخضوع سؤال ودعاء ومع التساوي التماس نحو اللهم اغفر لي وللمؤمنين والمؤمنات وافعل لي كذا وكذا ولكن فوتك لمن يك ويك ائظ فلانا اكذا فعل كذا وان دل على طلب الترك كذلك فهو نهي بالاقسام الثلثة وان دل على طلب الفهم كذلك فهو استفهام وان لم يدل على طلب شيء مما ذكر فهو تنبيه لانه ينبه المخاطب على ما في ضمير المتكلم ويندرج فيه التمني والترجي والتعجب
مقتضيات حج
والنداء والقسم فاقسام الانشاء الاولية ثمانية والبواقي مقتضيات **قوله** ان
المستعمل في الدلالة اي اللفظ الموضوع المفرد **قوله** بحيث يكون كلمة هيئته التركيبية
الهيئة
في مادة موضوعة منصرف فيها فهم واحد من الازمنة الثلاثة والمراد بالهيئة الحاصلة للحروف باعتبار تقديمها وتاخيرها وحركاتها وسكناتها وهي الصورة الكلية والحروف مادتها وانما قيد حد اللفظ المفرد الذي هو الكلمة بالهيئة ليخرج ما يدل على الزمان لا بالهيئة فقط

بل بحسب مادته وجوهره ايضا كالصبوح والغبوق والزمان واليوم والامس والغد وغيرها فان دلالتها بموادها على الزمان بمعنى ان موادها وجواهرها مستقلة في الدلالة على الزمان وان كان بهيئتها
لهيئتها مدخل في الجملة بخلاف الكلمة فان الهيئة فيها مستقلة بالدلالة على الزمان بشهادة اختلاف الزمان عند اختلاف الهيئة وان اتحدت المادة كضرب ويضرب واتحاد الزمان عند اتحاد الهيئة وان اختلفت المادة كضرب وجلس هذا مقصوده طاب ثراه ههنا لكن كل ذلك منقوض بنحو الآخر فتامل **قوله** وفيه بحث فانه يقتضي ان يكون الى علامة العلامة مولانا خليل الله القزويني طاب ثراه هذا البحث مندفع فان متحد المعنى لا يكونا داخلا في العلم الا اذا كان مشخصا ولا في المتواطي والمشكك الا اذا كان له افراد وما نحن فيه ليس كذلك لقوله بل قد تحقق في الحصر في هذه الاقسام ليس عقليا الا ترى انهما اذا دخلا في متحد المعنى لم يكونا داخلين في العلم ولا في المتواطي والمشكك واذا دخلا في متكثر المعنى كانا داخلين في المشترك او في المنقول او في الحقيقة والمجاز فافهم انتهى كلامه اعلى الله مقامه **اقول** والحق ان الفعل والحرف داخلان في متكثر المعنى وغير داخلين في متحد المعنى الا ان يجعلا علمين لح ليس فعلين ايضا ثم ان الحق انهما داخلان في المشترك وقيل داخلان في الحقيقة والمجاز على التقديرين فالتقسيم للمفرد المطلق ولا يفرد مفرد فتامل فيه كانه اشارة الى هذا **قوله** وههنا كلام وهو ان المراد في هذا التقسيم ليحكم مولانا خليل الله قدس سره وطاب ثراه هذا الكلام مندفع لان الكلام لانا نختار الثاني ونقول قوله ويخرج عن متحد المعنى ممنوع لان المراد بمتحد المعنى ما لوحظ باعتبار معنى واحد كما ان المراد بمتكثر المعنى ما لوحظ باعتبار معان كثيرة والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد علما ومشتركا باعتبارين كما اعترف به المحشي في حاشيته على الحاشية الجلالية على التهذيب ولا يكن ذلك الا اذا كان داخلا

في المتكثر

في المتكثر المعنى وغير خارج عن متحد المعنى انتهى كلامه اعلى الله مقامه مقصوده طاب ثراه نختار الشق الثاني من الترديد يعني المستعمل فيه اللفظ سواء كان وضع اللفظ له بتحقيق او تاويل فيصح عد الحقيقة والمجاز من اقسام المتكثر المعنى كما فعله المصنف واسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى ومتكثر المعنى معا باعتبارين اعتبار الوضع واعتبار الاستعمال فنحتاج في آخر اجرا الى التقييد بقوله وضعا هذا محصول كلامه طاب ثراه وفيه بحث ان الحق ان اسماء الاشارة داخلة في متحد المعنى فقط وخارجة عن متكثر المعنى عند الجميع المصنف وغيره لكنها بحسب اصل الوضع متواطية كما ان الشمس بحسب الاستعمال منحصر مجازا عندنا لمنحصر عن قبيل لتشخص العلم الا ان العلم مشخص وضعا ودا الشمس لا فاحتاج في العلم الى التقييد بقوله وضعا لتخرج اسماء الاشارة بحسب الاستعمال من العلم ولا يكون ههنا كلام على المصنف اصلا ومراده بالمعنى في التقسيم وهو المعنى الاعم المستعمل فيه اللفظ والا لا يصح عد الحقيقة والمجاز من الاقسام متكثر المعنى كما اعترف وقوله طاب ثراه والدليل على ذلك انه قد يكون اسم واحد علما ومشتركا باعتبارين كلفظ العين قد يكون علما لرجل وقد يكون مشتركا كما اذا لم يكن علما كالجون وقد يكون اسم واحد علما وحقيقة ومجازا باعتبارين كلفظ الاسد فانه ايضا قد يكون علما لرجل وقد يكون حقيقة ومجازا فقياس اسماء الاشارة على ذلك لا يخلو من شيء على ما بينا اذا عرفت هذا فلا باس علينا ان نذكر وضع الاسماء الاشارة والموصولات والضماير استعمالا انها عند المصنف وغيره فانها ايضا كاسماء الاشارة عند المصنف وغيره فنقول قال المحقق السيد الشريف ان الموصولة فيها اشارة الى علم المخاطب بعين من حيث الوصف عنده بخلاف الموصوفة فان وجوب علمه بالنسبة الوضعية لا تقتضي تعين الموصوف عنده ايضا الموصولة مستعملة في ذلك المعين اما لانها موضوعة للمعنيات وضعا عاما او لانها موضوعة لمفهوم كلي المستعمل في جزئياته المعينة والموصوفة مستعملة في مفهوم كلي

وان كان منحصرا في معين انتهى قوله اما لانها موضوعة للمعينات وضعا عاما اشارة الى ما
وضع ذهب اليه هو وبحم الائمة وغيرهما ممن وافقهما من كون الوضع عاما والموضوع له
خاصا مثلا الذى موضوع لكل مفرد مذكر معين وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونه مجازا في شيء
من افراده ولا الاشتراك ولا تعدد الاوضاع وكذا البقية الضماير نحو انا وانت وهو واسما
الاشارة قوله واما لانها موضوعة لمفهوم كلى يستعمل في جزئياته المعينة اشارة
الى ما ذهب اليه المحقق التفتازاني ومن وافقه من كونه الوضع والموضوع له كليهما عامين
قالوا ان لفظة الذى مثلا لا تستعمل الا في الجزئيات معينة اذ لا تصح ان يقال الذى ويراد به مفرد
مذكر لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت في غيره مجازا ولا لكل واحد منها والا لكا
نت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدد افراد المفرد المذكر فوجب ان تكون موضوعة لمفهوم كلى
شامل لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده المعينة دونه وهذا
توهم غير صحيح لانه لو صح ما توهموه لكانت لفظة الذى وهو وانا وانت وهو مجازات لا حقا
يق لها اذ لم تستعمل فيما وضعت هي لاجله من المفهومات الكلية بل لا تصح استعمالها فيها اصلا وهو
فاسد فتذكر فانه ينفعك في مواضع بينا ذلك في رسالتنا المسمى برشحة البال قوله اى
ان يكون صدق هذا المعنى الكلى على تلك الافراد على السوية سواء كانت تلك الافراد خارجية او
ذهنية كالانسان والشمس فان الانسان كلى متحد المعنى له افراد في الخارج ويصدق عليها بالسوية
وكذا الشمس فانها ايضا كلية كما يحكى عن قريب ولها افراد في الذهن وصدقها عليها ايضا بالسوية
وكذا اسماء الاشارة والموصولات والضماير كما قلنا سابقا قوله بالعلية الوجود
فانه حصوله في الواجب قبل حصوله في الممكن لان وجوده علة لوجود الممكن قوله
اويكون صدقه على البعض اولى والبعض الاخر يصدق صدقه على بعض اخر كالوجود ايضا فانه اولى واشد
واتم في الواجب قوله بل قد يكون بالزيادة والفرق بين الزيادة والنقصان والشدة
والضعف

والضعف اى الاولين يطلقان على الكميات والمقادير والاخيران يطلقان على الكيفيات كالسواد
والبياض والحرارة والبرودة وكذلك قوله فعلى الاول يسمى منقولا شرعيا كالصلوة فا
نها في اللغة موضوعة للدعاء ثم نقل بعرف الشرع الى العبادة المقصودة المخصوصة قوله
وعلى الثانى عرفيا كالدابة فانها في الاصل موضوعة لكل ما يدب في الارض ثم نقل في العرف
العام الى ذوات القوائم الاربع من الخيل والبغال والحمير قوله وعلى الثالث اصطلاحيا كا
لفعل فانه في اصل اللغة موضوع للحدث ثم نقل في عرف النحاة الى كلمة دلت على معنى في
نفسها مقترن باحد الازمنة الثلاثة قوله او امكنت اى ان لم يمتنع افراده في الخارج
فيشمل الواجب والممكن الخاص كليهما مقصودة طالب ثم ان المراد بالامكان ههنا
هو الامكان العام المقيد بجانب الوجود كما يقال الله ممكن الوجود اى عدمه ليس ضروريا كما يقال شريك البارى ممكن العدم اى وجوده ليس ضروريا
والممتنع ما يكون عدمه ضروريا فيكون الممتنع في الامكان العام المقيد بجانب العدم
كما رويت فانه لا يقال شريك البارى ممكن الوجود هذا ما ممكن الخاص هو ارتفع من الا
مكان العام المقيد بجانب الوجود كما يقال الانسان ممكن الوجود وان كان مقيدا بجانب
العدم ايضا فح يقابل الامكان العام بهذا المعنى اعنى المقيد بجانب الوجود الممتنع
كما جعله وتينا ول الواجب والممكن الخاص كليهما كما اشار اليه بقوله فيشمل الواجب
والممكن الخاص كليهما فلا يرد ان يقول الجواد ان اريد بالامكان العام مطلقا كان شاملا
للممتنع ايضا فيكون قسم الشيء قسيما له وان اريد به الامكان الخاص فلا يشمل الواجب
بل يكون الواجب قسيما له وهو قد جعله قسما منه والحاصل ان اقسام الكلى منحصرة في
ستة لانه اما معدوم في الخارج وهو قسمان ممتنع الوجود فيه كشريك البارى وممكن
الوجود فيه كالعنقاء واما موجود غير متعدد الافراد بل له فرد واحد فقط وهو ايضا
قسمان كمفهوم الواجب فقط شانه والشمس لكن الاول ليس غيره ممكنا والثانى يمكن غيره

ممكن واما موجود فيه متعدد الافراد وهو ايضا قسمان كالكواكب السبعة السيارة والنفس الناطقة
عند الفلاسفة القائلين بقدم العالم لكن الاول ما يكون افراده متناهية والثانى غير متناهية
على مذهبهم ومثل معلومات البارى عز اسمه قوله كالمتباينين الكلى قد يعتبر كذلك فيكون
المتباينين متشابهتين والاعم والاخص من وجه متشابهان كما اشار اليه بطلب ثمراته اى كما
ان بين نقيض الاعم والاخص من وجه مباينة جزئية كذلك بين النقيضين فح لا يرد عليه الاعتراض
القياس يقتضى معرفة النقيضين المتباينين حتى يحسن تشبيه الاعم مطلقا والاخص من وجه بها قوله فيعلم
بيان النسبة التزاما اى بين الجزئى الحقيقى والاضافى التزاما والمراد بالالتزام ههنا هو ما يفهم
ضمنا وكناية من غير تصريح به لانه هذا المسمى المعنى الثانى يكون صريحا المعنى ان الاخص الذى هو عبا
رة من الجزئى الاضافى اعم من الاخص المطلق الذى تم الاخر فيعلم من هنا ان الاخص الذى
هو الجزئى الاضافى اعم من الجزئى الحقيقى ضمنا لانه اذا كان الاخص الذى هو الجزئى الاضافى
اعم من الاخص المطلق المذكور على ان الاخص المطلق المذكور اعم من الجزئى الحقيقى كان الا
خص الذى هو الجزئى الحقيقى الاضافى اعم من الجزئى الحقيقى بالطريق الاولى لان الاعم
من الاعم من شيء اعم من ذلك الشيء وههنا فايدة جليلة لا باس بايرادها في هذا
المقام وهى ان الفرق بين الجزء والجزئى والكل والكلى هو ان الجزء هو الكلى والكل هو
الجزئى بيان ذلك ان الجزء الحقيقى كزيد مثلا هو كل والانسان مثلا جزئه لانه مركب
من الانسان مع التشخص فيكون زيد مثلا كلا وجزئيا اما كونه كلا فلما ذكرنا منه انه مركب
من الانسان والتشخص واما كونه جزئيا فلكونه منسوبا الى فوقه الذى هو الانسان مثلا ويكون
الانسان جزءا وكليا اما كونه جزءا فلما ذكرنا انه جزء الجزئى الحقيقى واما كونه
كليا فلكونه منسوبا الى الكل الذى هو الجزئى الحقيقى ~~واما كونه كليا فلكونه منسوبا الى الكل~~
الذى ~~هو الجزئى الحقيقى~~ هذا اعنى كون الانسان جزءا وكليا انما هو بالنظر الى ما تحته
من الجزئى

من الجزئى الحقيقى واما بالنظر الى ما فوقه من الحيوان يكون كلا وجزئيا وهكذا يكون مسمى بالاسامى
الاربعة التى الجسم المطلق معنى الجوهر فانه يكون جزءا وكليا ولا يسمى بالاسامى الاربع لانه ليس
فوقه شيء والى هذا ان الجزئى الحقيقى كزيد مثلا يكون كلا وجزئيا فقط والجوهر يكون
جزءا وكليا فقط ~~والى هذا ان الجزئى الحقيقى كزيد مثلا يكون كلا~~ وجزئيا وما بينهما من الاقسام
الاربعة اعنى الانسان والحيوان والجسم النامى والجسم المطلق يكون كل واحد منها كلا وجزئيا
بالنظر الى ما فوقه وجزءا وكليا بالنظر الى ما تحته فيكون كل من هذه الاربعة مسمى بالاسامى
الاربعة اعنى الكل والجزئى والجزء والكلى فافهم فانه ينفعك قوله والا فهو الفصل
اى والا يكون تمام المشترك سواء لم يكن مشتركا بين الماهية وغيرها لكن لا يكون تمام المشترك
بينهما كالحساس والنامى والقابل للابعاد بالنسبة الى الانسان وغيره فالجميع فصل لكن الاول
فصل قريب والباقى فصول البعيدة بالقياس الى الانسان قوله ويقال لهذه الثلاثة
ذاتيات وهو الكلى الذى هو عين حقيقة افراده والجزء الذى هو تمام المشترك بينها
وبين غيرها والجزء الذى لم يكن تماما مشتركا وينبغى ان يفسر الذاتى ههنا بما ليس بخارج عن الما
هية لئلا يرد ما قيل ان كون الجنس والفصل ذاتيين مسلم لانهما جزءان ذاتيان للانسان
فيكونان منسوبين الى الذات الذى هو الانسان واما كون الانسان ذاتيا فغير مسلم لان
الشيء لا ينسب الى نفسه وقال في شرح الملخص ذهب الشيخ في الشفاء ان الكلى اما ذاتى او
عرضى وفسر الذاتى بما لا يكون خارجا عن الماهية حتى يتناول الماهية وجزئيتها و
ح اعتراض الامام وهو ان نفس الماهية لو كانت ذاتيا فلا يخلوا اما ان يكون ذاتيا
لنفسه او لغيره والاول محال لان الذاتى منسوب الى الذات والشيء الواحد لا يكون منسوبا
ومنسوبا اليه والثانى ايضا محال لان الذى يكون الماهية ذاتيا له لا بد ان يكون مركبا منه ومن
غيره ولو كان كذلك يكون الماهية احد اجزاء ذلك المركب وح لا يكون نفس الماهية لا تم

والفصل صح

جزء المركب لا يكون نفس غيره وارد **تنبيه** عنوان يقرء المتن الكليات خمسة بالتاء في
لفظ خمسة لان الكلي ت جمع كلي لا كلية **قوله** طاب ثراه والتصنيف كالرومي قال
ره في حاشيته منه الصنف هو النوع المقيد بقيد عرضي كالانسان الرومي وهو عرضي لانه
لان المركب من الداخل والخارج خارج انتهى **قوله** وفيه مناقشة وهي ما في كلامه طاب
ثراه وفيه نظر فان هذا اي كون النقطة غير قابلة للقسمة اصلا يدل على انها لا جزء لها في
الخارج والجنس ليس جزء خارجيا بل هو من الاجزاء العقلية فيجوز ان يكون للنقطة جزء عقلي
هو جنس لها وان لم يكن لها جزء في الخارج والحق ان النوع الاضافي اعم مطلقا من النوع الحقيقي
لان عدم تركب البسيط من الاجزاء الذهنية غير مسلم والجنس والفصل من الاجزاء
العقلية وقد ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في الشفاء الى ان النوع الاضافي اعم
مطلقا من الحقيقي **قوله** وما بينها متوسطات الخ والحاصل ان الانسان نوع سافل فقط
والجوهر جنس عال فقط والحيوان جنس سافل ونوع متوسط معا والجسم المطلق نوع عال و
جنس متوسط معا والجسم النامي جنس متوسط ونوع متوسط **قوله** ولم يتعرض للجنس
المفرد الى آخره وقد مثلوا للنوع المفرد والجنس المفرد كليهما بالعقل اما كونه مثالا للنوع المفرد
فبان يفرض ان الجوهر جنس له فان تحته العقول العشرة وهي في حقيقة العقل متفقة فهو
لا يكون اعم من نوع اذ ليس تحته نوع بل اشخاص ولا اخص اذ ليس فوقه نوع بل جنس وهو الجوهر
وعلى ذلك الفرض والتقدير فهو نوع مفرد واما كونه مثالا للجنس المفرد فبان يفرض ان لا يكون
الجوهر جنسا له فانه ليس اعم من جنس بل تحته العقول العشرة وهي انواع مختلفة
غير متفقة لا اجناس ولا اخص اذ ليس فوقه الا الجوهر وقد فرض انه ليس بجنس له في التمثيل
بمجرد الفرض سواء طابق الواقع ام لا **قوله** بنعيد كالحساس بالنسبة الخ وقد عرفت
ان الاجناس تترتب متصاعدة الى العالي وان للنوع السافل في سلسلة الترتيب اربعة
اجناس

اذا الجوهر ليس جنسا له

اجناس فيكون له اربعة فصول في تلك السلسلة بازاء كل جنس فصل بناء على ان ما لا جنس له
لا فصل له فان كان ذلك الفصل يميز النوع السافل عن المشاركات في جنسه القريب فذلك
الفصل قريب بالنسبة اليه الى الانسان فانه يميزه عن الاشياء المشاركة له في
جنسه القريب فانه يميزه عن المشاركات في جنسه البعيد بمرتبة فالفصل ايضا
بعيد بمرتبة كالحساس بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن الاشياء المشاركة له في جنسه
البعيد بمرتبة وهو الجسم النامي وان يميزه عن المشاركات في جنسه البعيد بمرتبتين
فالفصل ايضا بعيد بمرتبتين كالنامي بالنسبة الى الانسان فانه يميزه عن الاشياء
المشاركة له في جنسه البعيد بمرتبتين وهو جسم المطلق وان يميزه عن المشاركات
في جنسه البعيد بثلث مراتب فالفصل ايضا بعيد بثلث مراتب كقابل الابعاد فانه يميزه
عن الاشياء المشاركة في جنسه البعيد بثلث مراتب وهو الجوهر **فاذا عرفت هذا** فاعلم
انه كما كان للاجناس اربع مراتب كذلك كان للفصول اربع مراتب بناء على المقدمة
المذكورة فلما عرفت انه اذا سئل عن الماهية الانسانية وعن ما يشاركه في الاجناس
الاربعة كان له اربعة اجوبة من الاجناس الاربعة احدها الجنس القريب والثلاثة الباقية
هي الاجناس الثلاثة البعيدة كذلك عرفت انه اذا سئل عن الماهية الانسانية
بأي حيوان او اي جسم نام او اي جسم او اي جوهر كان له اربعة اجوبة من الفصول
الاربعة احدها الفصل القريب والثلاثة الباقية هي الفصول الثلاثة البعيدة **قوله** الفصل
له نسبة الى الماهية التي هو فصل مميز لها ونسبة الى الجنس الذي يميز الماهية عنه من بين
افراده يعني ان كل واحد من الفصول الاربعة التي هي في سلسلة الترتيب وهي الناطق
والحساس والنامي وقابل الابعاد له نسبة الى ماهية نوع خاص مطلقا سواء كان حقيقيا
او اضافيا يميز ذلك الفصل ذلك النوع الخاص ونسبة ايضا الى الجنس لذلك النوع
مما يشاركه وهي ذلك النوع المعلي م

كالناطق مع بالنسبة ح
وهو الحيوان فان يميز عن
المشاركات في جنسه البعيد بمرتبة
فالفصل ايضا بعيد بمرتبة
كالحساس بالنسبة الى الانسان
فانه

الى ما الذي يميز بسبب ذلك الفصل عنه اي عما يشاركه فهو باعتبار النسبة الاولى
مقوم للماهية لانه جزء لتلك الماهية النوعية ومحصل لها وباعتبار النسبة الثانية
مقسم لانه بانضمامه الى ذلك الجنس وجوده يحصل قسما منها وعدمه يحصل قسما آخر كالناطق
فانه له نسبة الى الانسان باعتبار انه يميزه عن المشاركة في الحيوانية فهو
مقوم للانسان ومحصل له وله نسبة الى الحيوان وما فوقه الى الجوهر باعتبار انه
~~يميز الانسان عن المشاركة في الحيوانية ... الى الحيوان وما~~
~~فوقه الى الجوهر باعتبار انه~~ يميز الانسان عنها فهو مقسم للحيوان وما فوقه الى الجوهر
وكالحساس بالنسبة الى الانسان والحيوان فانه بالنسبة الى الانسان والحيوان مقوم
لهما وبالنسبة الى الجسم النامي والمطلق والجوهر مقسم لها وكالنامي فانه بالنسبة الى الحيوان
والانسان والجسم النامي مقوم لها وبالنسبة الى الجسم المطلق والجوهر مقسم لها
وكقابل الابعاد فانه بالنسبة الى الانسان والحيوان والجسم النامي والجسم المطلق مقوم
لها وبالنسبة الى الجوهر مقسم **وقد عرفت** من هذا التفصيل الذي ذكرنا اربعة اشياء
احدها ان النوع السافل فصلا مقوما فقط وليس له فصل مقسم اصلا وان للجنس
العالي فصلا مقسما فقط وليس له فصل مقوم اصلا وذلك لانه ليس ما تحت النوع
السافل نوع ولا فوق الجنس العالي جنس والا لم يكونا سافلا وعاليا واما ما بينهما فلها
فصل مقوم وفصل آخر مقسم **وثانيها** ان كل فصل من الفصول الاربعة يقوم اي
المذكور يقوم السافل كل السافل ايضا وذلك لان الفصل المقوم العالي جزء العالي والعالي جزء السافل
وجزء الجزء جزء فمقوم العالي جزء للسافل فكل مقوم للعالي مقوم للسافل فكما ان قابل
الابعاد يقوم النوع العالي الذي هو الجسم المطلق كذلك يقوم ما تحته الى الانسان
وكما ان النامي يقوم العالي الذي هو الجسم النامي كذلك يقوم ما تحت الجسم النامي من
الحيوان

يقوم السافل ايضا وكلما ان
قوله اي الى نفس
فقط كالجسم
المطلق اذ لو
وجد منا
اخص فهذا
الفصل المقوم
للسافل مقوم

الحيوان والانسان وكما ان الحساس يقوم العالي الذي هو الحيوان يقوم ما تحته من الانسان
ولانه لا عكس كليا بان يكون كل مقوم السافل مقوما للعالي ايضا بل بعض المقوم
للسافل مقوم العالي كالحساس فانه مقوم للسافل الذي هو الانسان ومقوم للعالي
الواحد وهو الحيوان وكالنامي فانه مقوم للسافل الذي هو الانسان ومقوم للعا
ليين الثنتين الذين هما الحيوان والجسم النامي وكقابل الابعاد فانه مقوم للسافل الذي
هو الانسان ومقوم للعواليات الثلاثة التي هي الحيوان والجسم النامي والجسم المطلق
وهذه الفصول بالنسبة الى البعض تلك الاجناس مقوم له ولما تحته كما ترى وبعض مقوم
السافل ليس مقوما للعالي كالناطق فانه مقوم للسافل الذي هو الانسان وليس مقوما
للعالي الذي هو الحيوان وما فوقه الى الجوهر بل مقسم لهذه الاجناس الاربعة فثبت
ان بعض مقوم السافل ليس مقوما للعالي واما الفصول الثلثة الباقية فانها بالنسبة
الى ما هي جزء له مقوم له وبالنسبة الى ما فوقه مقسمة له كما اشرنا اليه **وثالثها** ان كل فصل
من الفصول الاربعة يقسم السافل مطلقا فهو يقسم العالي ايضا وذلك لان الفصل
المقسم للسافل قسم للسافل للعالي وقسم القسم قسم فكل مقسم للسافل مقسم للعالي الذي
هو الجوهر ومقسم للسافل الذي هو الجسم المطلق الى الحيوان وبعض المقسم للعالي ليس مقسما
السافل كقابل الابعاد مثلا فانه مقسم للعالي الذي هو الجوهر وليس مقسما للسافل الذي
هو الجسم المطلق الى الانسان وحكم الفصلين الواقعين بين الناطق وقابل الابعاد
معلوم بالمقايسة اليهما **ورابعها** ان المراد بالعالي كل جنس او نوع يكون فوق آخر سواء
كان فوقه جنس او نوع آخر اولم يكن وبالسافل كل جنس او نوع يكون تحت جنس او نوع آخر
سواء كان تحته آخر اولم يكن والى جميع هذه الاربعة اشار المصنف بقوله والمقوم للعالي
مقوم للسافل ولا عكس والمقسم بالعكس **قوله** ولا زم الوجود الذهني كالكون

والذي كلما يقسم
المقسم للعالي مقسم للسافل
كالناطق فانه مقسم للعالي

حقيقة الالوان كلية وهذا القسم يسمى معقولا ثانيا الى آخر الحاشية قال صدر الدين الشيرازي وغيره
المعقول الثاني هو ما لا يعقل الا عارضا لمعقول آخر ولم يكن في الاعيان ما يطابقه وقيل
هو ما يحمل العوارض المخصوصة من الوجود الذهني ويصدق تفسير الاول على الوجود والوجوب دون
التفسير الثاني انتهى وقال السيد الشريف في حاشية المطالع هو ما يعرض الماهية بحسب الوجود
الذهني اعني ان للوجود الذهني بخصوصه مدخل في عروضه ثم قال ويسمى معقولات ثانية
لانها في المرتبة الثانية من التعقل الا يرى انه لا يمكن ان يعقل معنى الكلية مثلا
الا بعد تعقل مفهوم يعتبر عروضها له انتهى وكان الكلية من المعقولات الثانية
كذلك الجزئية والشيئية والماهية والذاتية والعرضية والنوعية والجنسية والفصلية
وكذا العدم والوجود على الاصح والجهات الثلثة من الوجوب والامكان
والامتناع بيان ذلك ان عوارض الماهية على ثلثة اقسام منها ما يكون عارضا لها
لنفس الماهية في نفس الامر ولا مدخل لخصوصية احد وجوديها الخارجي والذهني كالزوجية
بالنسبة الى الاربعة والفردية بالنسبة الى الثلثة ويقال لهذه لازم الماهية ومنها
ما يكون عارضا للماهية بحسب وجودها الخارجي كالاضاءة والاحراق للنار ويقال لهذه
لازم الوجود ومنها ما يكون عروضها للماهية بحسب وجودها الذهني وهذه يسمى معقولات
ثانية لكونها في الدرجة الثانية من التعقل ومعروضاتها تسمى معقولات اولية
~~لكونها في الدرجة الثانية من التعقل~~ اذ كل من الامور المذكورة كلا من الكلية و
الجزئية والشيئية والماهية والذاتية الى آخره مما كانت من هذا القبيل فانها عوارض
تعرض للماهيات عند وجودها في العقل فان العقل اذا لاحظ مفهومات وقاسها
على امور اخر حكم على تلك المفهومات المعقولة بانها تمام ماهية تلك الامور او جزء ماهيتها
المشترك او جزؤها المميز او لا هذا ولا ذاك بل خارج عن ماهيتها او كلي يصدق على كثيرين

او جزئي

او جزئي لا يصدق على كثيرين وكذا ذلك فان العقل اذا لاحظ اولا مفهوم الحيوان مثلا ثم
يقيسه الى زيد وعمرو وبكر وخالد وغير ذلك مثلا ويحكم بان هذا المفهوم في العقل كلي يصدق
على هؤلاء الكثيرين وذاتي لتلك الافراد وجنس لها فالكلية والجزئية والجنسية وغيرها امور
عقلية عرضت لمعقول آخر وهو مفهوم الحيوان وغيره فهي من المعقولات الثانية
وحاصل كلام المحشي ان اللازم بالتقسيم الاول ثلثة اقسام لازم الوجود الذهني
فقط ولازم الوجود الخارجي فقط ولازم كلا الوجودين وبالتقسيم الثاني اربعة اقسام
بين وغير بين وكل واحد منهما اخص واعم فاقسام اللازم اثنا عشر **قوله** بحسب العقل
وانما النزاع في ان الطبيعي كالانسان من حيث هو انسان الذي يعرضه الكلية في العقل
يعني مفهوم الانسان اعني الحيوان الناطق الذي يصدق عليه هذا المفهوم من الافراد
هل هو اي هذا المفهوم موجود في الخارج بوجود افراده اي في ضمن افراده ام لا بل ليس
الموجود فيه الا الافراد والاول اعني كون الكلي الطبيعي كمفهوم الانسان والحيوان
موجودا في الخارج بوجود افراده اي في ضمن افراده مذهب الحكماء المشائين
والثاني اعني عدم كونه موجودا في الخارج اصلا بل ليس الموجود فيه الا الافراد مذهب
بعض المتأخرين ومنهم المصنف ودليل المتأخرين والمصنف ما قال المحشي من قوله ذلك
لانه لو وجد الكلي الخ وهذا المذهب باطل بل الحق ما ذهب اليه الحكماء من كونه موجودا
في ضمن افراده لانه ليس مرادهم انه موجود كليا في ضمن كل فرد فرد حتى يلزم ما ذكره
بل مرادهم انه باعتبار حصته موجود في ضمن الافراد بازاء كل فرد معين حصة معينة
من حصيته فهو موجود باعتبار الحصص في ضمن الافراد نظيره ان حصص السواد مو
جودة في ضمن افراد السواد وحصص الحرارة موجودة في ضمن افراد النار الى غير
ذلك **قوله** التعريف لا بد ان يحمل على امر يخص المعرف ويساويه الى آخر الحاشية

حصص ما

وحاصل هذا الكلام ان المعرف الحقيقي اولا قسمان حد ورسم لانه اما ان يكون بالذاتي فقط
او بالعرضي فقط فالاول هو الاول والثاني هو الثاني والاول لا يكون الا فصلا والثاني
لا يكون الا خاصة وذلك بناء على اشتراط المساواة في الصدق وكونه آلة لادراك كنه المعرف
او لامتيازه عن جميع ما عداه ثم ان كان كل من الفصل القريب والخاصة مع الجنس
القريب فهو تام وان لم يكن معه جنس قريب سواء كان فصلا قريبا فقط او خاصة
فقط او كانا مع الاجناس البعيدة فحدود نواقص ورسوم نواقص فيكون الحد التام
قسما واحدا مركبا من الفصل والجنس القريبين والحدود النواقص اربعة فكذا يكون
الرسم التام قسما واحدا مركبا من الخاصة والجنس القريب والرسوم النواقص اربعة
والمجموع عشرة انما سمي الخمسة الاول حدودا لان الحد لغة المنع والذاتي للشيء في جملته
يمنع ان يدخل فيه غيره وسميت الخمسة البواقي رسوما لان الرسم لغة الاثر والعلامة
ولما كانت الخاصة اثرا وعلامة للمعرف الذي هو الانسان مثلا سميت بها ولما اشتمل في
بعض الصور على الذاتي ايضا لان الذاتي لا يخرج معها لا يفيد شيئا من الاطلاع بكنه المعرف
ولامتيازه عن جميع ما عداه وهنا كلام وهو انه قد يكون المعرف مركبا من الفصل مطلقا
والعرض العام وقد يكون مركبا من الخاصة والعرض العام وقد يكون مركبا من الانواع العامة
وقد يكون بالعرض الاعم وحده وقد يكون بالذاتي الاعم وحده بل بالذاتي الاخص وحده
فيكون الاقسام التي لم يشر اليها المصنف اصلا ثلثة عشر الا واحدا او قسمين اعني
التعريف بالذاتي الاعم او بالعرض الاعم كما سيجيء في التعريف الناقص فمجموع هذه الاقسام
التي ذكرناها ثلثة وعشرون عشرة منها معتبرة اتفاقا وثلثة عشر منها مختلف فيها والى
امثال ذلك اشار المحشي رحمه الله بقوله وفيه ابحاث لا يسعها المقام فعلم من ذلك ان ذكر النوع
في باب الكليات الخمسة للاستطراد بالنسبة الى المعرف وان كان مقصودا بوجه آخر هذا

قريبا ام

القريب والخاصة وقد يكون مركبا من نوع الفصول البعيدة والخاصة وقد يكون وكذا من الفصل ايضا

بلغ

بلغ

مباحث القضايا

لينبغي ان يفهم المقام من **قوله** فلا دور اما توجيه الدور وتقريره فبيانه وتقريره انه لما عرف الخبر
والقضية بما يحتمل الصدق والكذب كان الصدق والكذب ماخوذين في تعريف الخبر والقضية
~~بما يحتمل الصدق والكذب كان الصدق~~ فلما عرف الصدق بمطابقة الخبر للواقع او مطابقة
القضية للواقع والكذب بلا مطابقة للواقع كان الخبر والقضية ايضا ماخوذا في تعريف
الصدق والكذب فيتوقف كل منهما على الآخر ضرورة توقف معرفة المحدود على معرفة الحد
ومعرفة الحد على اجزائه وذلك التوقف هو الدور فاذا فسر الصدق والكذب بما ذكره المحشي
كما ستراه فلا دور اذ لم يحمل تعريف الصدق والكذب على الخبر والقضية وقد يقال انه لو
اخذ الخبر في تعريف الصدق والكذب ايضا كما اخذ الصدق والكذب في تعريف الخبر
لا يلزم الدور اصلا وذلك لان الخبر في قولهم الخبر ما يحتمل الصدق والكذب بمعنى الكلام
المخبر به كما في قولهم الخبر هو الكلام المحتمل للصدق والكذب وقولهم الخبر كلام يكون لنسبته
خارج في احد الازمنة الثلثة تطابقه او لا تطابقه واما الخبر الماخوذ في تعريف الصدق والكذب فهو
بمعنى الاخبار عن الشيء والاعلام به كما في قولهم الصدق هو الخبر عن الشيء بما هو به بدليل
تعديته بعن فلا دور لان الخبرين متغايران والفا الصدق والكذب
يوصف بها الكلام والمتكلم والصدق والكذب الماخوذان في تعريف الخبر صفة الكلام
بمعنى مطابقة نسبته للواقع وعدمها والخبر عن الشيء بانه كذا تعريف لما هو صفة المتكلم
فلا دور ايضا لتغاير الصدقين وكذا الكذبان كما نص على ذلك المصنف في شرح الكبير
على تلخيص المصباح المفتاح في اوائل فن المعاني في التنبيه **قوله** وليتم المحكوم عليه
موضوعا هذا هو الذي اشار المحشي رحمه الله اليه سابقا بقوله ولذلك يسمى المصنف
بتثليث اجزاء القضية في مباحث القضايا **قوله** حكمة الفلسفة اسم المصدر
او اسم الجمع الفيلسوف وجمعه فلاسفة والفيلسوف يونانية اي محب الحكمة اصل

او لا تطابقه م

فيلا وهو المطلب وسوفا وهو الحكمة الاسلم الفلسفه مولدة كالطولقه نص على ذلك فى
القاموس قوله سواء كان الحكم بثبوت نسبة يعنى الجزاء وليعبر في عرف اهل
هذا الفن التالى على تقدير اخرى اى نسبة اخرى وهى الشرط ويعبر فى هذا الفن بالمقدم
كالحيثى كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود هذه اى القضية الشرطية
المتصلة اللزومية الموجبة قوله اونفى ذلك الثبوت اى نفى ثبوت نسبة
التالى على تقدير ثبوت نسبة المقدم كقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة
كان الليل موجودا هذه اى الشرطية المتصلة السالبة اللزومية قوله اوبالمنافاة
بين النسبتين اى بين نسبة التالى ولنسبة المقدم كقولنا واما اما ان
يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا وهذه اى الشرطية المنفصلة الحقيقية
العنادية الموجبة قوله اولسلب تلك المنافاة بين نسبتى التالى والمقدم كقولنا
ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا اومنقسما بمتساويين وهذه اى
المنفصلة الحقيقية السالبة العنادية قوله وعلى الثانى فاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة
هذا الكلى تسوامامحلت للكلية والجزئية كقولنا الانسان حيوان ناطق اولم يصلح لها
كقولنا الحيوان جنس والانسان نوع وغير ذلك خلافا لبعضهم حيث زعموا ان الثانية تسمى
عامة والاول تسمى طبيعية وبعضهم يسمى الثانية طبيعية والاول مهملة والمصنف ذهب
الى ان الجميع من الطبيعية ولذا قال وان كان نفس الحقيقة فطبيعية وكذا المحققون
من المنطقيين الى حصل ان الاقسام القضية الحملية باعتبار الموضوع اربعة شخصية
وطبيعية ومحصورة ومهملة والمعتبر فى العلوم هذه الاقسام الاربعة هو القسم الثالث
اعنى المحصورة وهى اربعة كما يشير المصنف والمحشى اليها قوله اى الا فى صدقها
وذلك لان الحكم فيها فى السالبة فان وجود الموضوع ليس شرطا فى صدقها بل قد يكون

اى مع قطع النظر عن كون موضوع القضية الحملية كليا تاما ان يكون الحكم على نفس حقيقة هذا الكلى م

موجودا

موجودا وقد لا يكون موجودا فان قولنا ان زيدا ليس بكاتب صادق سواء كان زيدا موجودا او لا
اى القضية الحملية الموجبة باعتبار وجود الموضوع ثلاثة اقسام خارجية وحقيقية وذهنية
والفرق بين الاولين والثالثة انه اشترط فى الاولين ان يكون موضوعهما من الموضوعات
موضوعات الممكنة التحقق فى الخارج بخلاف الثالثة فانها من الموضوعات الممتنعة التحقق
الخارج بخلاف الثالثة فانها فى الموضوعات الممتنعة التحقق فى الخارج كشريك البارى كما
سيجئ الاشارة اليه فى كلام المحشى واما الفرق بين الاولين اعنى الحقيقية والخارجية
فهو ان الحقيقية لا تستدعى وجود الموضوع فى الخارج بالفعل والتحقيق بل قد يكون
موجودا فى الخارج بالفعل والتحقيق وقد يكون موجودا فيه بالقوة والتقدير وان كان
موجودا فالحكم فيها لا يكون مقصورا على الافراد الخارجية بل يتناولها والافراد المقدرة
الوجود معا بخلاف الخارجية فانها تستدعى وجود الموضوع فى الخارج بالتحقيق بالتحقيق
والحكم فيها مقصور على الافراد الخارجية والمعتبر فى العلوم فى الاغلب هى الحقيقية قوله
اى من جزء الموضوع نحو الاحى جماد او من المحمول نحو الجماد لا عالم او من كليهما نحو اللاحى
لا عالم قوله المصنف والا فمحصلة اى والا يكن حرف السلب جزءا من جزء الطرفين سواء لم
يكن هناك حرف سلب اصلا نحو زيد كاتب او كان ولكن لم يجعل جزءا من طرفيها نحو زيد
ليس بكاتب سميت القضية محصلة موجبة كانت او سالبة لان حرف السلب اذا لم يكن
جزءا من طرفيها وجوديين محصلين بالخصوص سميت المحصلة بالموجبة وتسمى السالبة
بسيطة لان البسيط ما لا جزء له وحرف السلب وان كان موجودا فيها الا انه
ليس جزءا من طرفيها هكذا قرر شارح الشمسية رحمه الله قوله فتلك الكيفية الواقعة
فى نفس الامر تسمى مادة القضية الى قوله واللفظ الدال عليها فى القضية الملفوظة
والصورة العقلية الدالة عليها فى القضية المعقولة تسمى جهة القضية فان طابقت

ببعد

فكل واحد من طرفيها م

اى على الكيفية م

الجهة المادة صدقت القضية كقولنا كل انسان حيوان بالضرورة والا كذبت كقولنا كل انسان
حجر بالضرورة والتفصيل الكلام فى هذا المقام ان نسبة المحمول الى الموضوع ايجابية كانت او سلبية
يجب ان يكون لها وجودات ثلاثة وجود لها فى نفس الامر ووجود لها فى العقل ووجود لها
فى اللفظ كالموضوع والمحمول وغيرهما من الاشياء فالنسبة متى كانت ثابتة فى نفس
الامر لم يكن لها وبد من ان تكون مكيفة ما هناك بكيفية ثم اذا حصلت عند العقل اعتبر
لها كيفية اى اما عين تلك الكيفية الثابتة فى نفس الامر او غيرها ثم اذا وجدت فى
اللفظ اوردت عبارة تدل على تلك الكيفية المعتبرة عند العقل اذ الالفاظ
انما هى بازاء الصور العقلية فكما ان للموضوع والمحمول والنسبة وجودات فى
نفس الامر وعند العقل وفى اللفظ فالكيفية الثابتة للنسبة فى نفس الامر هى مادة القضية
والكيفية الثابتة لها فى العقل هى جهة القضية المعقولة والعبارة الدالة
عليها اى جهة القضية الملفوظة ولما كانت الصور العقلية والالفاظ الدالة
عليها لا يجب ان تكون مطابقة للامور الثابتة فى نفس الامر لم يجب مطابقة الجهة للمادة
فكما اذا وجدنا شبحا هو انسان ورأيناه من بعيد فربما يحصل منه فى عقولنا
صورة انسان فيعبر عنه بالانسان وربما يحصل منه صورة فرس فيعبر عنه بالفرس
فللشبح وجود فى نفس الامر ووجود فى العقل اما مطابق لما فى نفس الامر او غير مطابق
له وجود فى العبارة اما فى عبارة صادقة او كاذبة فكذلك كيفية نسبة الحيوان
الى الانسان لها ثبوت ووجود فى نفس الامر وهى الضرورة وثبوت ووجود فى العقل
وثبوت فى اللفظ فان طابقتها الكيفية المعقولة او العبارة الملفوظة كانت القضية
صادقة فهذا هو معنى مطابقة الجهة للمادة وان لم تطابقها كانت كاذبة البتة كما نص
على ذلك شارح المطالع طاب ثراه قوله على عدد اربعة اوجه الاول ضرورية تحتها ثابتة

اى وجود لها وجود فى نفس الامر ووجود فى العقل ووجود فى اللفظ م

او بهذا الاعتبار صارت اجزاء للقضية المعقولة وفى اللفظ صارت اجزاء للقضية الملفوظة كذلك تحقق للنسبة وجود فى نفس الامر وعند العقل وفى اللفظ

بين

بين الضرورية المطلقة وبين الثلثة الباقية اعنى المشروطة العامة والوقتية المطلقة
والمنتشرة المطلقة ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من هذه الثلث لانه متى ثبت
الضرورة فى جميع اوقات الوصف ثبت الذات ثبت فى جميع اوقات كون فى الوقت
المعين وغير المعين من غير عكس وذلك ظاهر وكذا المشروطة العامة اخص مطلقا من
الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة لانه متى ثبت الضرورة فى جميع اوقات
الوصف ثبت فى الوقت المعين وغير المعين من غير عكس وكذا الوقتية المطلقة
اخص مطلقا من المنتشرة المطلقة وذلك ايضا قوله اى للمشروطة العامة تفسيرين
احدهما انها هى القضية التى حكم فيها بالضرورة لنسبة المحمول الى الموضوع او سلبها عنه بشرط ان
يكون الوصف الموضوع دخل فى تحقق الضرورة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا فان لحركة الاصابع ليس ضرورى الثبوت لذات الكاتب اعنى
افراد الانسان مطلقا بل ضرورة ثبوته انما هى بشرط اتصافها بوصف الكتابة
وثانيهما ان المشروطة العامة اى القضية التى حكم فيها بالضرورة لنسبة المحمول الى
الموضوع او سلبها عنه فى جميع اوقات الوصف العنوانى والمصنف فسرها بالمعنى
الثانى حيث قال او ما دام الوصف فمشروطة عامة قوله بين المعنيين للمشروطة
العامة انما يظهر فى قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا فان اريد المعنى
الاول صدقت كما ذكرنا وان اردنا المعنى الثانى كذبت لان حركة الاصابع ليست
ضرورية الثبوت لذات الكاتب فى شئ من الاوقات فان الكتابة التى هى الشرط
فى تحقيق الضرورة غير ضرورية لذات الكاتب فى زمان فى ظنك بالمشروطة بالمعنى
على ذلك شارح المطالع اذا عرفت هذا ما ذكرنا من ان الضرورية المطلقة اخص مطلقا
من المشروطة العامة انما هو على التفسير الثانى للمشروطة العامة واما على التفسير الاول

الوصف م

اعلم م
احدهما م

والفرق م

فبين الضرورة المطلقة والمشروطة العامة عموم وخصوص من وجه وذلك لان
ذات الموضوع قد يكون عين وصف وقد يكون غيره فاذا اتحدا وكانت المادة مادة
الضرورة صدقت الضرورية المطلقة والمشروطة العامة على التفسير الاول كقولنا كل انسان
حيوان بالضرورة او ما دام انسانا وان تغايرا وكانت المادة مادة الضرورة
ولم يكن للوصف مدخل في تحقق الضرورية المطلقة دون المشروطة العامة المذكورة
كقولنا كل كاتب حيوان بالضرورة ولا يجوز ما دام كاتبا فان الكتابة لا دخل لها في ضرورة
ثبوت الحيوان لذات الكاتب اعني افراد الانسان وان تغايرا ايضا ولم تكن المادة مادة
الضرورة الذاتية وكان هناك ضرورة بشرط الوصف صدقت المشروطة العامة بالتفسير
الاول دون الضرورية المطلقة كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا فان تحرك الاصابع ليس بضروري لذات الكاتب بل ضروري بشرط الكتابة
وكذا بين الدائمة المطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الثاني عموم مطلق فان الدا
ئمة المطلقة اخص مطلقا من المشروطة العامة بالمعنى الثاني واما بين الدائمة ا
لمطلقة والمشروطة العامة بالمعنى الاول فعموم من وجه كما كان بينهما وبين الضرو
رة المطلقة عموم من وجه وبين الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة عموم
مطلق فان الضرورية المطلقة اخص مطلقا من الدائمة المطلقة وقس على
ذلك النسبة بين الدائمتين والوقتيين المطلقتين والدائمة المطلقة اخص
مطلقا من العرفية وهي اخص مطلقا من العرفية وهي اخص مطلقا من لاحقه وهذا
هو السر في تقديم كل سابق على لاحقه فاللاحقة على الجميع اعم مطلقا من الجميع
لان الاعم من الاعم من الشيء اعم من ذلك الشيء بالطريق الاولى وهكذا الى الضرورية
المطلقة قوله اي القضايا الثمانية المذكورة من جملة الموجهات بسائط فالى
الضرورة

الضرورة صدقت مع ... (marginal note)
(marginal note:) المطلقة ... اخص مطلقا من الممكنة العامة فكل سابق اخص مطلقا

الضرورة المطلقة والمشروطة العامة والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والدائمة
المطلقة والعرفية العامة والمطلقة العامة والممكنة العامة كلها بسائط لان حقيقتها
اما من ايجاب فقط او من سلب فقط والقياس ان يقول اي القضايا الثمانية المذكورة
الا ان يكون من سهو الناسخ قوله فتكون اشارة الى قضية مطلقة عامة مخالفة للا
صل في ... القضية المركبة اي لجزئها الاول الذي هو اصل القضية المركبة منه
ومن اللادوام في الكيف اي في الايجاب والسلب وموافقة في الكم اي في الكلية وا
لجزئية كما يجيء عن قريب وانما كانت اللادوام اشارة الى المطلقة العامة لان
المطلقة العامة لازم نقيض للدائمة المطلقة كما يجيء ونقيض صريح الدوام هو ا
للادوام ولما لم يكن له مفهوم محصل معتبر من القضايا المتعارفة قالوا نقيض الدائمة
المطلقة هو المطلقة العامة كما سيصرح به المحشي في باب التناقض قوله المشروطة الخاصة
اي المشروطة العامة المقيدة باللادوام الذاتي نحو كل كاتب متحرك الاصابع الى آخره و
هذه مثال المشروطة الخاصة الموجبة الكلية ومثال السالبة السالبة الكلية نحو لا شيء
من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ساكن الاصابع
بالفعل ومثال للموجبة الجزئية نحو بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا
لا دائما اي بعض الكاتب ليس متحرك الاصابع بالفعل وعليه فقس ما ترك المحشي رحمه الله من
الموجبة الكلية والسالبة الجزئية والموجبة الجزئية من العرفية الخاصة قوله كل قمر
منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل هذه مثال
الموجبة الكلية كما لا يخفى واما السالبة الكلية نحو لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع بالضرو
رة لا دائما اي كل قمر منخسف بالفعل وعليها فقس ما ترك من الامثلة المنتشرة والوجودية
اللاضرورية والوجودية اللادائمة قوله لان تقييد العامتين باللادوام الوصفي غير صحيح

(marginal note:) في الكيف ... اشارة الى مطلقة عامة مخالفة للاصل ...
(marginal note:) ... الكاتب متحرك الاصابع بالفعل ... ليس بمتحرك الكاتب ...
(marginal note:) بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض ... الاصابع بالفعل

ضرورة تنافي اللادوام بحسب الوصف مع الدوام بحسب الوصف فلانه لو قيد كل من المشرو
طة العامة والعرفية العامة نحو كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة او دائما ما دام كاتبا
لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا ضرورة تنافي اللادوام بحسب
الوصف مع الدوام بحسب الوصف لانه اجتماع النقيضين فان قلت ان العرفية العامة لما كا
نت مقيدة بالدوام بحسب الوصف لم يجز تقييدها باللادوام بحسب الوصف للزوم
اجتماع النقيضين واما المشروطة العامة فليست مقيدة بالدوام بحسب الوصف
حتى يلزم من تقييدها باللادوام بحسب الوصف اجتماع النقيضين بل هي مقيدة بالضر
ورة بحسب الوصف فلو قيدت باللادوام بحسب الوصف لا يلزم اجتماع النقيضين
قلت قد عرفت سابقا ان الضرورة اخص من الدوام ولا عكس فيكون كل ضرورة دوام
فيلزم اجتماع النقيضين فهو باطل فلا يجوز تقييدها باللادوام الوصفي قوله انه
لم يمكن تقييد الوقتيتين المطلقتين باللادوام الوصفي ايضا هكذا كل قمر منخسف
بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف ما دام قمرا ومثل كل
انسان متنفس وقتا ما بالضرورة لا دائما اي لا شيء من الانسان بمتنفس ما دام
انسانا لكن هذين التركيبين غير معتبرين قوله واعلم انه كما يصح تقييد هذه القضايا الا
ربع باللادوام الذاتي وهذه القضايا الاربع هي العامتان والوقتيتان
باللاضرورة الذاتية وكذا يصح تقييد ما سوى المشروطة العامة من العرفية العامة
والوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة باللاضرورة الوصفية لكن هذه التراكيب
صحيحة غير معتبرة واما المشروطة العامة فلا يصح تقييدها باللاضرورة الوصفية للزوم
اجتماع النقيضين فلا يقال كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا بالضر
ورة اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا وامثلة تقييد هذه القضايا
الاربع

(marginal note:) باللاضرورة الذاتية وكذا يصح تقييد ما سوى ...
بلغ

الاربع باللاضرورة الذاتية هكذا مثال المشروطة العرفية الخاصتين كقولنا بالضرورة
او بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع بالامكان العام لان اللاضرورية الذاتية
اشارة الى الممكنة العامة كما يجيء بعد هذا ومثال الوقتية كل قمر منخسف بالضرورة
وقت الحيلولة لا بالضرورة اي لا شيء من القمر بمنخسف بالامكان العام ومثال المنتشرة
كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس
بالامكان العام وامثلة تقييد ما سوى المشروطة العامة من القضايا الثلث اعني العرفية
العامة والوقتيتين المطلقتين باللاضرورة الوصفية هكذا مثال العرفية الخاصة
نحو كل كاتب متحرك الاصابع دائما ما دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب
~~بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع~~
~~ما دام كاتبا~~ ومثال الوقتية نحو كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا بالضر
ورة اي لا شيء من القمر بمنخسف ما دام قمرا ومثال المنتشرة كقولنا كل انسان
متنفس بالضرورة وقتا ما لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بمتنفس ما دام
انسانا قوله واعلم ايضا انه كما يمكن تقييد المطلقة العامة الخ والحاصل ان
القيود المذكورة هنا كما عرفت اربعة اللادوام الذاتي واللادوام الوصفي
واللاضرورة الوصفية وعرفت ايضا ان القضايا البسيطة المذكورة
ثمان فيحصل من تقييد هذه الثمان من الموجهات البسيطة مع القيود الاربعة المذكورة
اثنان وثلثون احتمالا كما يومي اليه كلام المحشي من قوله لكن البسيطة بعد
الضم البتة الخ سبع منها صحيحة معتبرة وهي ما ذكر المصنف من تقييد العامتين
والوقتيتين المطلقتين باللادوام الذاتي وتقييد المطلقة العامة باللاضرورة

(marginal note:) ما دام كاتبا لا بالضرورة اي لا شيء من الكاتب
(marginal note:) الذاتية واللاضرورة

الذاتية واللادوام الذاتي وتقييد الممكنة العامة بلاضرورة الجانب الموافق اعني المشروطة الخاصة والعرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة والوجودية اللاضرورية والوجودية اللادائمة والممكنة الخاصة وسبع منها غير صحيحة وهي تقييد الضرورة المطلقة الضرورة باللادوام الذاتي وتقييدها باللاضرورة الذاتية وتقييد المشروطة العامة باللادوام الوصفي وتقييدها باللاضرورة الوصفية وتقييد الدائمة المطلقة باللادوام الذاتي وتقييدها باللاضرورة الذاتية وتقييد العرفية العامة باللادوام الوصفي وثمانية عشرة منها صحيحة غير معتبرة وهذا الشكل متكفل لجميع ذلك هذا الشكل المربع

القيود / الفصول	الضرورية المطلقة	المشروطة العامة	الوقتية المطلقة	المنتشرة المطلقة	الدائمة المطلقة	العرفية العامة	المطلقة العامة	الممكنة العامة
اللادوام الذاتي	غير صحيح	صحيح معتبر	صحيح معتبر	صحيح معتبر	غير صحيح	صحيح معتبر	صحيح معتبر	صحيح غير معتبر
اللادوام الوصفي	صحيح غير معتبر	غير صحيح	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	غير صحيح	صحيح معتبر	صحيح غير معتبر
اللاضرورة الذاتية	غير صحيح	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	غير صحيح	صحيح غير معتبر	صحيح معتبر	صحيح معتبر
اللاضرورة الوصفية	صحيح غير معتبر	غير صحيح	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر	صحيح غير معتبر

وامثلة الاكثر قد مرت وقس عليها ما تركناها مثال الضرورية المطلقة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو بالضرورة كل انسان حيوان لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بحيوان بالامكان العام وهذا باطل كما ذكرنا ومثال الدائمة المطلقة المقيدة باللاضرورة الذاتية نحو دائما كل فلك متحرك بالدوام لا بالضرورة اي لا شيء من الفلك بمتحرك بالامكان العام وهذا ايضا باطل كما ذكرنا وقس عليها لم نذكر **قوله** بل يسمى الانسان الى البعض و مراده بهذا البعض

اربع قضايا يجيء في فصل التناقض وهي الحينية الممكنة والحينية المطلقة والممكنة الوقتية والممكنة الدائمة مثال الحينية الممكنة ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان ومثال الحينية المطلقة ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل ومثال الممكنة الوقتية بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان العام وقت التربيع ومثال الممكنة الدائمة نحو بعض الانسان ليس بمتنفس دائما بالامكان العام فالاولى نقيض المشروطة العامة والثانية نقيض العرفية العامة والثالثة نقيض الوقتية المطلقة والرابعة نقيض المنتشرة المطلقة كما يجيء في باب التناقض ان شاء الله تعالى **واما النسب** بين تلك تسع المركب وكذا بينها وبين الثماني البسيطة **فاما** المشروطة الخاصة فهي مباينة للدائمتين المطلقتين واخص مطلقا من سائر البسائط الست الباقية ومن الست المركبات الباقية هذا اذا فسر بالتفسير الثاني اعني ما دام الوصف واما اذا فسر بالتفسير الاول اعني بشرط الوصف فليست اخص من جميع المركبات لان بينها وبين الوقتيين ح عموما من وجه لكن المصنف فسرها بالتفسير الثاني اعني ما دام الوصف فهي اخص مطلقا من سائر المركبات الست كما قلنا **واما** العرفية الخاصة فهي مباينة للدائمتين ايضا واعم مطلقا من المشروطة الخاصة واعم من وجه ~~من المشروطة الخاصة~~ واعم من وجه من المشروطة العامة واخص مطلقا من سائر البسائط ومن الممكنة الخاصة واخص من وجه من الوقتيين **واما** الوجودية اللاضرورية فهي مباينة للضرورية المطلقة واعم من وجه من الدائمة المطلقة ومن المشروطة والعرفية العامتين ومن الوقتيين المطلقتين واعم مطلقا من الوقتية ~~المشروطة~~ والمنتشرة واخص مطلقا من المطلقة العامة والممكنة العامة والممكنة الخاصة **واما** الوجودية اللا

دائمة فهي مباينة للدائمتين واخص مطلقا من الوجودية اللاضرورية والممكنة الخاصة والمطلقة العامة والممكنة العامة واعم مطلقا من الخاصتين ومن الوقتيين واعم من وجه من العامتين والوقتيين المطلقتين **واما** الوقتية فهي مباينة للدائمتين واخص مطلقا من الوجوديتين ومن الممكنة الخاصة ومن الوقتيين المطلقتين ومن المطلقة العامة واعم من وجه من العامتين والخاصتين **واما** المنتشرة فهي اعم مطلقا من الوقتية **واما** نسبتها الى سائر القضايا مطلقا فهي كنسبة الوقتية اليها من غير فرق الممكنة الخاصة فهي مباينة للضرورية المطلقة واخص مطلقا من الممكنة العامة واعم مطلقا من جميع الست الباقية واعم من وجه من الدائمة المطلقة ومن العامتين ومن الوقتيين المطلقتين ومن المطلقة العامة وظهر لك مما ذكرنا ان الممكنة العامة اعم مطلقا من سائر البسائط والممكنة الخاصة اعم مطلقا من جميع المركبات والضرورية المطلقة اخص مطلقا من سائر البسائط والمشروطة الخاصة اخص مطلقا من جميع المركبات على ما فسرها المصنف كما اشرنا اليه **قوله** على تقدير اخرى قد ذكرنا سابقا ان الجزء الاول من الشرطية يسمى مقدما في عرف هذا الفن والثاني تاليا وان المراد بقولهم ثبوت نسبة على تقدير اخرى ثبوت جزاء وتال على تقدير الثبوت شرط ومقدم سواء كانت النسبتان ثبوتيتين كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او سلبيتين نحو قولنا كلما لم يكن زيد حيوانا لم يكن انسانا او مختلفتين نحو قولنا كلما لم يكن الانسان شجرا كان حيوانا ونحو قولنا كلما كان الانسان حيوانا لم يكن شجرا فجميع الامثلة الاربعة متصلة موجبة فالمتصلة الموجبة ما حكم فيها باتصال النسبتين كما في الامثلة الاربعة واما المتصلة السالبة فهي التي حكم فيها بسلب اتصال النسبتين سواء

كانت النسبتان هنا ايضا ثبوتيتين نحو ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او سلبيتين نحو ليس البتة كلما لم يكن زيد حمارا لم يكن حيوانا او مختلفتين نحو ليس البتة كلما لم يكن العدد زوجا كان منقسما بمتساويين ونحو ليس البتة كلما كان العدد زوجا لم يكن منقسما بمتساويين فجميع هذه الامثلة الاربعة سالبة الاتصال وكذلك اللزومية الموجبة ايضا ما حكم فيها بان الاتصال المذكور لعلاقة كما مر في نحو كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا وغير ذلك من الامثلة الموجبة اللزومية والسالبة ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال لعلاقة الى آخره يعني ان القضية المتصلة السالبة اللزومية ما حكم فيها بانه ليس هناك اتصال مقيد بالعلاقة سواء لم يكن هناك اتصال اصلا كقولنا ليس البتة كلما كانت الشمس طالعة كان الليل موجودا او كان هناك اتصال لكن لا لعلاقة نحو ليس البتة كلما كان الانسان ناطقا كان الفرس ناهقا وبين نطق الانسان وعدم نهيق الفرس اتصال لكن ليس لعلاقة وسببية بينهما لعلاقة و هي امر بسببه يصحب المقدم التالي كعلية طلوع الشمس لوجود النهار الخ ليس مراده طلب حصر ان العلاقة منحصرة في العلية لانها تحصل بغيرها لانها شيء بسببه يستصحب الاولى اعني المقدم الثانية كالعلية والمتضايف اما العلية فبان يكون المقدم علة للتالي نحو قولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود او معلولا له كقولنا كلما كان النهار موجودا كانت الشمس طالعة او يكونا معلولي علة واحدة كقولنا كلما كان النهار موجودا كان العالم مضيئا فان وجود النهار واضاءة العالم معلولان لطلوع الشمس واما التضايف فبان يكون المقدم والتالي متضايفين كقولنا ان كان زيد ابا لعمرو كان عمرو ابنه ونحو ذلك تنافي النسبتين الخ اي نسبة التالي ونسبة المقدم سواء كانت النسبتان

ثبوتيتين نحو دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا او سلبيتين نحو
قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد لا زوجا واما ان يكون لا فردا ~~او سلبيتين نحو~~
~~قولنا دائما اما ان يكون هذا العدد اما زوجا واما ان يكون لا فردا~~ او مختلفتين نحو قولنا
دائما اما ان يكون العدد لا زوجا واما ان يكون زوجا ونحو قولنا دائما اما ان يكون هذا
العدد فردا واما ان يكون لا فردا فجميع هذه الامثلة الاربعة منفصلة حقيقية موجبة
لانه لحكم فيها بتنافي النسبتين وان حكم فيها بسبب تنافيهما فهي منفصلة سالبة
اى حكم فيها بسلب الانفصال وعدم المنافات بين النسبتين سواء
كانت النسبتان ايجابيا ايضا ثبوتيتين كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا
العدد زوجا او منقسما بمتساويين او سلبيتين كقولنا ليس البتة اما
ان يكون هذا القرطاس لا شجرا واما ان يكون لا حجرا او مختلفتين كقولنا ليس
البتة اما ان يكون العدد لا زوجا واما ان يكون فردا وكقولنا ليس البتة اما
ان يكون هذا العدد هو فردا واما ان يكون لا زوجا فجميع هذه الامثلة الاربعة سالبة منفصلة
لانه حكم فيها بعدم التنافي بين النسبتين كما ترى فالمنفصلة الحقيقية ما حكم فيها بتنافي
النسبتين في الصدق والكذب معا في موجبتها كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا
واما ان يكون فردا الى آخر الامثلة الاربعة التي ذكرناها في الموجبة المنفصلة فجميع
ذلك منفصلة موجبة حقيقية كما اشرنا اليه او حكم فيها بسلب التنافي بين النسبتين في
الصدق والكذب معا بل يجتمعان في الصدق والكذب معا ولم يكن بينهما منافاة

اصلا كقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين الى آخر
الامثلة الاربعة التي ذكرناها في السالبة المنفصلة ~~وكقولنا ليس البتة اما ان يكون~~
~~هذا العدد زوجا او منقسما بمتساويين الى آخر الامثلة الاربعة التي ذكرناها في السالبة~~
~~المنفصلة~~ وكقولنا ليس البتة اما ان يكون هذا القرطاس شجرا او الى آخر اما ان يكون حجرا
فجميع ذلك منفصلة حقيقية سالبة لعدم تنافي النسبتين في الصدق كما في الامثلة
الاربعة وعدم تنافيهما في الكذب كما في المثال الاخير الخ ~~المنفصلة~~ الموجبة
المانعة الجمع ما حكم فيها بتنافي النسبتين في الصدق فقط كقولنا دائما اما ان يكون هذا الشيء
شجرا واما ان يكون حجرا فان كان المشار اليه بهذا احدهما كانت النسبتان متنافيين
في الصدق وان كان غيرهما كالفرس والانسان والقرطاس ونحوها كانت النسبتان غير
متنافيين في الصدق الكذب
السالبة المانعة الجمع ما حكم فيها بعدم المنافاة
بين النسبتين في الصدق فقط ايضا كقولك مشيرا الى الفرس ليس البتة اما ان يكون هذا الشيء
لا شجرا ~~او لا حجرا~~ وكقولنا ليس البتة اما ان يكون زيد في البحر واما ان يكون لا يغرق
الموجبة المانعة الخلو ما حكم فيها بتنافي بين النسبتين في الكذب فقط نحو اما
السالبة المانعة الخلو ما حكم فيها
ان لا يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان يكون لا حجرا
بعدم تنافي النسبتين في الكذب فقط نحو قولك مشيرا الى الكتاب او الفرس ليس البتة
اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا الا انه لا تنافي بين النسبتين في الكذب
كما ترى فان الكتاب والفرس ليس شجرا او لا حجرا او صدق فقط اى لا في
الكذب او مع قطع النظر عن الكذب حتى جاز ان يجتمع النسبتان في الكذب
كما ذكرنا في الموجبة المانعة الجمع مثاله ونحو قولك ايضا مشيرا الى الكتاب اما ان يكون
هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا فانه لم يصدق على الكتاب شيء من الشجر والحجر

2 واما ان يكون لا حجرا
فانه لا منافاة بينهما
المنفصلة
النسبتين في الصدق
فان الفرس لا شجر ولا حجر معا
اى لا يكون هذا الشيء
البحر واما
ان لا
يغرق
وقولنا
مشيرا
الى الحجر
الشجر والحجر
اما ان
يكون
هذا الشيء

اى في الكذب وان لا يجتمعا كقولنا مشيرا الى الحجر او الشجر اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا او ذكرنا
هذا ايضا هنالك او ذكرنا فقط اى لا في الصدق او مع قطع النظر عن الصدق حتى
جاز ان يجتمع النسبتان في الصدق كما مر مثاله كقولنا ايضا مشيرا الى الكتاب اما ان يكون
هذا الشيء لا شجرا واما ان يكون لا حجرا فاجتمع عدم الشجرية وعدم الحجرية كلاهما في الكتاب
وكقولنا اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق او لا يجتمعا فيه كقولك مشيرا الى الشجر
او الى الحجر اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان لا حجرا اذا عرفت هذه الجملة عرفت
ان سلب منع الجمع ايجاب منع الخلو وسلب منع الخلو ايجاب منع الجمع بلا تفاوت
وعرفت ان بين المنفصلة الحقيقية وبين المنفصلة المانعة الجمع المانعة الخلو عموم
مطلق فالمنفصلة الحقيقية اخص مطلقا من الاخريين لتصادق الجمع في قو
لك مشيرا الى الشجر او الحجر اما ان يكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا وفي مثال
العدد ايضا وصدق منع الجمع بدون الانفصال الحقيقي كما في قولك مشيرا الى الكتاب
اما ان يكون هذا شجرا واما ان يكون حجرا ~~وصدق منع الخلو بدون الانفصال الحقيقي~~
في قولك اما ان يكون زيد في البحر واما ان لا يغرق وبين الاخريين عموم من وجه
لتصادقهما في قولك مشيرا الى الحجر او الشجر اما ان يكون هذا حجرا وان ما ان يكون
شجرا الخ وصدق منع الجمع بدون منع الخلو في قولك مشيرا الى الكتاب اما ان يكون هذا
حجرا وصدق منع الخلو بدون منع الجمع في قولك مشيرا الى الكتاب اما ان يكون هذا لا
شجرا واما ان يكون لا حجرا اى ان كان المنافاة بين الطرفين الخ يعني ان كل
واحدة في القضايا الثلث المذكورة اعني المنفصلة الحقيقية والمانعة الجمع والمانعة
الخلو عنادية اى كانت المنافات الواقعة بين المقدم والتالي ناشئة عن ذاتيهما في
اى مادة تحققا وامثلة هذه القضايا الثلث قد مرت في العنادية فيما قبل لان العنادية

مشيرا الى
الكتاب اما
ان يكون هذا
لا شجرا واما ان
يكون لا حجرا
اما ان يكون هذا لا شجرا واما ان يكون
وفي قولنا

بالتنافي
اى التي حكم فيها لذاتي الجزئين بان مفهوم احدهما مناف لمفهوم الآخر كالمنافاة بين الزو
جية والفردية والشجرية والحجرية وكون زيد في البحر وان لا يغرق والتحقيق في هذا المقام ان
الموجبة الحقيقية العنادية ما يجب تركيبها من جزئين يمتنع ~~جزئين يمتنع~~ صدقهما معا وكذبهما
معا وجب ان يكون تركيبها من قضية ومن نقيضها او من وى نقيضها كقولنا اما ان يكون
هذا العدد زوجا او لا زوجا وكقولنا اما ان يكون زوجا او فردا والمانعة الجمع العنادية ما يجب تركيبها من
جزئين يمتنع صدقهما معا فقط وجب ان يكون تركيبها من قضية وما هو اخص من نقيضها كقولنا
اما ان تكون هذا الشيء شجرا واما ان يكون حجرا فان كل واحد من الشجر والحجر اخص من نقيض الآخر
والمانعة الخلو العنادية ما يجب تركيبها من جزئين يمتنع كذبهما معا فقط وجب ان يكون
تركيبها من قضية وما هو اعم من نقيضها كقولنا اما ان يكون هذا الشيء لا شجرا واما ان يكون
لا حجرا فان كلا منهما اعم من نقيض الآخر هذا اذا اخذ منع الجمع ومنع الخلو بالمعنى الاخص واما
اذا اعتبر بالمعنى الاعم فيصدق كل منهما عام وما يركب منه الحقيقة نص على ذلك السيد
الشريف اتفاقية وكما في انسان اسود وغير كاتب كما اما ان يكون
هذا اسود او يكون كاتبا في الحقيقة فانه لا منافاة بين مفهومي الاسود والكاتب ولكن
اتفق بينهما تحقق السواد وانتفاء الكتابة فلا يصدقان لا نتفاء الكتابة ولا يكذبان لوجود
السواد وفي المثال المفروض ايضا نحو قولنا اما ان يكون هذا لا اسود واما ان يكون كاتبا في المانعة
الجمع لان الجزئين لا يصدقان معا ولكن يكذبان لانتفاء اللاسواد والكتابة وكقولنا في المانعة
المثال المفروض ايضا اما ان يكون هذا اسود واما ان يكون لا كاتبا في المانعة الخلو لانهما لا
يكذبان ويصدقان لتحقق الجزئين اعني السواد وعدم الكتابة في هذا المثال وعدم المكاتبة
امثلتها الثلث في الاتفاقية ايضا في عكس هذا المثال الذي ذكره المحشي بقوله او يكون كاتبا وغير اسود
فنقول في الحقيقة اما ان يكون هذا كاتبا واما ان يكون اسود ~~واما ان يكون اسود~~ فلا يصدقان معا لانتفاء

هذا العدد زوجا او دم

في هذه المادة صح

السواد ولا يكذبان لوجود الكتابة فى تعقل المنافاة كما عرفت وفى المانعة الجمع كقولنا اما ان يكون هذا الا كتابا و
اما ان يكون اسود لان الجزئين لا يصدقان معا ولا يكذبان لانه لا الكتابة والسواد وفى المانعة
الخلو كقولنا اما ان يكون هذا الا كتابا او لا اسود لانهما لا يكذبان ويصدقان لتحقق الجزئين معا هكذا ينبغى ان
يفهم المقام ثم الحكم فى الشرطية ان كان على جميع تقادير المقدم فكلية اعلم ان الكلية والجزئية
فى الحملية كما مر شانهما بالنظر الى كلية افراد الموضوع وجزئيتها بخلاف الشرطية فان موضوعها
فى الجميع موضوع فرضى وانما كليتها وجزئيتها بالنظر الى تقادير المقدم وحالاته وانه التكثير لا
يعقل الطبيعة فى الشرطية وان كان الحكم فى الشرطية على جميع تقادير المقدم واحوالاته فالشرطية
كلية كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فكلية وسورها الخ والحاصل ان سورا
لمتصلة وسورا المنفصلة الموجبتين الكليتين متغايران ففى المتصلة الموجبة الكلية كلما
ومتى ومهما وما فى معناها من اى لفظ كانت وفى المنفصلة الموجبة الكلية دائما وابدا وما
يفيد معناهما واما سورا المتصلة والمنفصلة السالبتين الكليتين فمتحد وهو ليس البتة وما فى معناه و
كذا سور المتصلة والمنفصلة الموجبتين الجزئيتين متحد وهو قد يكون وكذا سور المتصلة و
المنفصلة السالبتين الجزئيتين متحد وهو قد لا يكون كقولنا فى الجزئية الموجبة المتصلة
والمنفصلة ~~السالبتين~~ قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا وقد يكون اما ان
تكون الشمس طالعة او يكون النهار موجودا ويكون السالبة الجزئية المتصلة سورا آخر غير ما ذكره
المتصلة والمنفصلة المحشى وهو ادخال حرف السلب على سور الايجاب الكلى نحو ليس كلما وليس مهما وليس متى نحو قولنا
ليس كلما كان الشيء حيوانا كان انسانا ونحو ذلك وكذا السالبة الجزئية المنفصلة سورا فى
غير ما ذكره وهو ليس دائما وليس ابدا كقولنا ليس دائما اما ان يكون الشمس طالعة واما ان يكون
النهار موجودا فلا يكون سور السالبة الجزئية فيهما منحصرا فيما ذكره اعنى قد لا يكون فشخصية
كقولك ان جئتنى اليوم فاكرمك هذا فى المتصلة الشخصية واما فى منفصلتها فكقولنا اما ان

يموت

يموت زيد فى هذا اليوم او يصح فمهملة نحو اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا هذا فى المتصلة
المهملة واما فى منفصلتها فكقولنا اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا
فالاقسام ستة عليك باستخراج ما تركنا من الامثلة يعنى ان الاقسام ستة فى
المنفصلات واما فى المتصلات فزيد عليها ثلثة اقسام اخر لان الثلثة الاخيرة
اعنى من جنسين مختلفين تنقسم فيها على قسمين لامتياز مقدمها عن تاليها لان مفهوم المقدم
فيها الملزوم ومفهوم التالى هو اللازم بخلاف المنفصلة فان مفهوم المقدم فيها المعاند ايضا
بفتح النون ومفهوم التالى هو المعاند بكسرها والمعاند لا بد ان يكون معاندا ايضا لان المعاندة من
الطرفين فاقسام المتصلات تسعة والمنفصلات ستة ومثل المحشى رحمه الله ثلثة امثلة للمتصلة
والبقية ستة وهى هذه من حملية ومتصلة كقولنا ان كانت الشمس علة لوجود النهار
فكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود عكسه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار
موجود فوجود النهار لازم لطلوع الشمس من حملية ومنفصلة كقولنا ان كان هذا عددا
فدائما اما ان يكون زوجا واما ان يكون فردا عكسه كقولنا كلما كان اما ان يكون هذا زوجا
او فردا فهو عدد من متصلة ومنفصلة كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود فدائما
اما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا عكسه كقولنا كلما كان دائما اما ان يكون
الشمس طالعة وكلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود الامثلة الستة المنفصلات فالاول من
حمليتين كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا والثانى من
متصلتين كقولنا واما ان يكون ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون ان
كانت الشمس طالعة لم يكن النهار موجودا الثالث من منفصلتين كقولنا دائما اما ان لا يكون
هذا العدد زوجا او فردا الرابع من حملية ومتصلة كقولنا دائما اما ان يكون الشمس
واما ان كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا الخامس من حملية ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون هذا العدد

[margin:] كلما كان هم
[margin:] واما ان لا يكون النهار موجودا هم
[margin:] واما ان لا يكون هذا العدد زوجا او فردا هم

واما ان يكون زوجا او فردا السادس من متصلة ومنفصلة كقولنا دائما اما ان يكون كلما كانت
الشمس طالعة فالنهار موجود واما ان يكون الشمس طالعة واما ان لا يكون النهار موجودا هكذا
ينبغى ان يفهم المقام لا ما يفهم من ظاهر قول المحشى رحمه الله فالاقسام ستة قول المصنف
فصل التناقض لما فرغ من هذه احكام القضايا وفيها ثلثة مباحث وهى التناقض والعكس المستوى
وعكس النقيض ولما فرغ من الحملية واقسامها ~~من الحملية~~ والشرطية واقسامها
شرع فى احكامها الثلثة فى ضمن ثلثة فصول وبدأ من تلك الاحكام الثلثة
بالتناقض لان العكسين موقوفان عليه وقال التناقض اختلاف القضيتين يعنى اختلاف
القضيتين بالايجاب والسلب كما يجىء فى قوله لا بد من الاختلاف فى الكيفية فالاختلاف
جنس بعيد لانه قد يكون بين قضيتين وقد يكون بين مفردين كالسماء والارض والكاتب ولا
كاتب وقد يكون بين قضية ومفرد وقوله القضيتين يخرج غير القضيتين ثم اختلاف القضيتين
اما بالايجاب والسلب وغيرهما كالاختلاف فيهما بان يكون احدهما حملية والاخرى شرطية متصلة او
منفصلة او معدولة او محصلة وغير ذلك فقولنا بالايجاب والسلب خرج الاختلاف بغير الايجاب
والسلب ثم قد يكون بحيث يقتضى ان يكون احدهما صادقة والاخرى كاذبة وقد يكون
بحيث لا يقتضى ذلك كقولنا زيد ساكن وزيد ليس بمتحرك ونحو ذلك فانهما قضيتان مختلفتان
ايجابا وسلبا ولكن ليس اختلافهما بصدق احدهما وكذب الاخرى بل هما صادقتان فقيد بقوله
بحيث يقتضى ليخرج الاختلاف الغير المقتضى ثم الاختلاف المقتضى اما ان يكون مقتضيا لذاته
وصورته واما ان لا يكون مقتضيا لذاته وصورته بل بواسطة او بخصوص مادة اما الواسطة
فكما فى الايجاب قضية وسلب لازمها المساوى كقولنا زيد انسان وزيد ليس بناطق واما خصوص
المادة فكما فى قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان بحيوان وقولنا بعض الانسان
حيوان وبعض الانسان ليس بحيوان فان اختلافهما بالايجاب والسلب يقتضى صدق احدهما

[margin:] ثم الاختلاف بالايجاب والسلب هم

كذب الاخرى

كذب الاخرى لا لذاته وصورته بل لخصوص المادة ولا لزم ذلك فى كل كليتين وجزئيتين مختلفتين
بالايجاب والسلب وليس كذلك الا ترى انه تخلف فى مادة اخرى نحو بعض الحيوان انسان وبعض
الحيوان ليس بانسان ونحو كل انسان كاتب بالضرورة ولا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة فان
الاوليين صادقتان والاخريان كاذبتان ونحو ذلك ونحو قولك كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان
بانسان ويفهم مما ذكرنا انه لم يحتج لقوله وبالعكس لكن لما كان قوله بحيث يقتضى لذاته من
صدق كل واحدة كذب الاخرى دالا على انه ان كانت الاولى صادقة كانت الثانية كاذبة وعلى
العكس اى ان كانت الثانية صادقة كانت الاولى كاذبة وكانت دلالته على الاول صريحا وعلى
الثانى فى ضمنا صرح بقوله وبالعكس الا ترى انهم لم يذكروا منه هذا القيد بل اكتفوا بقولهم بحيث
يقتضى لذاته كون احدهما صادقة والاخرى كاذبة فتبصر لكنه صح انه فى مقام الاختصار
وغاية التهذيب ضرورة ان الموجبتين وكذا السالبتين قد يجتمعان فى الصدق و
الكذب اما اجتماع الموجبتين فى الصدق فكقولنا كل انسان حيوان وكل انسان ناطق وفى
الكذب نحو كل حيوان انسان وكل حيوان ناطق واما اجتماع السالبتين فى الصدق فكقولنا
لا شيء من الفرس بانسان ولا شيء من الحمار بانسان وفى الكذب نحو لا شيء من الحيوان بانسان ولا شيء
من الحيوان بناطق ~~بانسان لا شيء من الحيوان~~ ومع هذا لا يكون فى شيء من التناقض
وقد ضبطوا هذا الاتحاد فى ضمن الاتحاد فى امور ثمانية وهى الاتحاد فى الموضوع
والمحمول والزمان والمكان والكل والجزء والشرط والاضافة والقوة والفعل وهذه
الشروط عشرة وهو ظاهر لكن لا يمكن اجتماع المجموع فى كل قضية لان هذه الشروط
لا يجتمع بعضها مع بعض الا فى التنافى بينها كالقوة والفعل والكل والجزء فيرجع الى ثمانية
وانما اشترط الاتحاد فى هذه الامور لانه ~~فى الامور~~ لولاه لا يلزم التناقض

[margin:] منتج صح

وهو واضح   اعلم ان نقيض كل شئ رفعه قال السيد الشريف فيه مناقشة لان السلب شئ
ونقيضه الايجاب وليس الايجاب رفع السلب وان كان مستلزما له بل السلب رفع الا
يجاب فالاولى ان يق رفع كل شئ نقيضه الا انه يريد بالرفع ما هو اعم من الرفع
حقيقة او حكما وله وبالنقيض ما هو اعم من النقيض او ما هو مساوله فيظهر صحة
قوله نقيض كل شئ رفعه انتهى كلام السيد.   فنقيض ضرورة الايجاب امكان السلب
ونقيض ضرورة السلب امكان الايجاب يعني ان نقيض الضرورية المطلقة الموجبة الكلية
الممكنة العامة السالبة الجزئية وبالعكس لان التناقض من الطرفين فقولنا كل انسان حيوان
بالضرورة نقيضه قولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالامكان العام وبالعكس وان عا نقيض
الضرورية المطلقة السالبة الكلية الممكنة العامة الموجبة الجزئية وبالعكس فقولنا لا شئ
من الانسان بحجر بالضرورة نقيضه بعض الانسان حجر بالامكان وعلى العكس وان نقيض
الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة وبالعكس فقولنا بعض الحيوان انسان
بالضرورة نقيضه لا شئ من الحيوان بانسان بالامكان وعلى العكس وان نقيض السالبة
الجزئية الضرورية الموجبة الكلية الممكنة وبالعكس فقولنا بعض الحيوان ليس بانسان بالضرورة
نقيضه كل حيوان انسان بالامكان وعلى العكس فالامثلة ثمانية كما اشرنا بقولنا وبالعكس
والحاصل انك عرفت سابقا ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع فاذا
اردت التفصيل في تعيين نقايض القضايا فضع المحصورات الاربع في قضية من
القضايا التي تريد ان تذكر نقيضها ثم ضع المحصورات الاربع في نقيض تلك القضية
كما اذا اردت ان تاخذ نقيض الضرورية المطلقة فضع المحصورات الاربع الضرورة
وضع المحصورات الاربع الممكنة العامة ثم خذ نقيض كل منها من كل منها فتجد نقيض الموجبة

الموجبة الكلية الضرورية السالبة الجزئية الممكنة وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الضرورية الموجبة
الجزئية الممكنة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الضرورية السالبة الكلية الممكنة وبالعكس ونقيض
كما ذكرنا من الامثلة وهكذا الحال بين الدائمة المطلقة ونقيضها اعني المطلقة العامة وكذا
بين كل قضية وما جعل نقيضا لها مما يشير اليها المصنف ونشير اليها انشاء الله تعالى
ونقيض الدوام هو سلب الدوام الى قوله فرفع دوام الايجاب يلزمه فعلية السلب ورفع سلب
دوام السلب يلزمه فعلية الايجاب   اذا عرفت ان اللازم لنقيض الدائمة هو المطلقة العامة
فاعتبر المحصورات الاربع في الدائمة واعتبرها ايضا في المطلقة العامة فتجد نقيض الموجبة الكلية
الدائمة السالبة الجزئية المطلقة العامة وبالعكس فقولنا كل فلك متحرك دائما نقيضه بعض
الفلك ليس بمتحرك بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية الدائمة الموجبة الجزئية المطلقة
العامة وبالعكس فقولنا لا شئ من الافلاك بساكن دائما نقيضه بعض الافلاك ساكن بالفعل وعلى
العكس ونقيض الموجبة الجزئية الدائمة السالبة الكلية المطلقة العامة وبالعكس فقولنا بعض
الفلك متحرك دائما نقيضه لا شئ من الفلك بمتحرك بالفعل وعلى العكس ونقيض السالبة الجزئية
الدائمة الموجبة الكلية المطلقة العامة وبالعكس فقولنا بعض الفلك ليس بساكن دائما نقيضه
كل فلك ساكن بالفعل وعلى العكس فالامثلة ثمانية ايضا وكذا في كل قضية وما جعل نقيضا لها
فالممكنة العامة نقيض صريح للضرورية المطلقة والمطلقة العامة لازمة لنقيض الدائمة المطلقة
قال السيد الشريف الامكان العام وان كان نقيضا حقيقيا للضرورية الذاتية بناء على ما مر
من ان الامكان العام سلب الضرورة الذاتية عن الجانب المخالف للحكم لكن من حيث اعتبار
الكمية تكون الممكنة العامة مساوية لنقيض الضرورية فان نقيض الموجبة الكلية هو رفعها
وذكر ليس رفعها عين مفهوم السالبة الجزئية بل هو مساو لمفهوم السالبة الجزئية وعليه فقس سائر المحصورات
الباقية فالمعتبر من النقيض في هذا الفصل ليس الا الحكم لا زما مساويا وما هو النقيض الحقيقي لا احد

ان السالبة صحيح
ونقيض السالبة الجزئية الضرورية
الموجبة الكلية الممكنة وبا
العكس صح

لزومه صح

يوجد كما زعم انتهى هذا التحقيق حقيق بان يوصى به ففي جميع القضايا يعتبر لازم نقيضها الا
ان الوسايط في بعضها اقل وفي بعضها اكثر كالممكنة والمطلقة في نقيضي الضرورية والدائمة و
كان هذا هو المراد في هذا المقام والسر في جعل بعضها نقيضا صريحا وبعضها لازما للنقيض
اعلم ان نسبة الحينية الممكنة الى قوله فان الحينية الممكنة الى قوله هي التي حكم فيها الى آخره
اعلم ان الحينية المطلقة قضية بسيطة لم تعتبرا في القضايا البسيطة المشهورة وانما
يحتاج اليها في نقايض بعض البسايط المشهورة كما اشرنا اليها والى اختها اعني الممكنة الوقتية و
الممكنة الدائمة في ذكر اقسام المركبات استطرادا في عدم انحصار القضايا فيما ذكره المصنف
فالقضية الضرورية الذاتية ونقيضها وهي الممكنة كلتاهما من القضايا البسايط المشهورة
وكذا الدائمة والمطلقة العامة اما الاحتياج اليها في باب التناقض كما قلنا اذا عرفت ما
ذكرنا من السيد المحقق فقوله رحمه الله ان نسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة كنسبة
المطلقة العامة الى الضرورية الى قوله فيكون نقيضا صريحا لها معناه ان الحينية الممكنة
نقيض صريح للمشروطة العامة بحسب الجهة كما ان الممكنة العامة نقيض صريح للضرورية بحسبها
واما بحسب الكمية فليس شئ من القضايا نقيضا حقيقيا لقضية اخرى كما عرفت فاذا تذ
كرت ما تلونا عليك فقد علمت ان نقيض الموجبة الكلية المشروطة العامة اعني السالبة الجزئية الحينية
الممكنة وبالعكس فقولنا بالضرورة كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا نقيضه بعض الكاتب
ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية المشروطة العامة
هي الموجبة الجزئية الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا لا شئ من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا نقيضه بعض الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى
العكس ونقيض الموجبة الجزئية المشروطة العامة هي السالبة الكلية الحينية الممكنة وبا
لعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا نقيضه لا شئ من الكاتب
بمتحرك الاصابع

الحينية الممكنة وهي

واما المشروطة
العامة والوقتية
العامة والوقتية
المطلقة والمنتشرة
المطلقة فليس
نقايضها من القضايا
المشهورة واما
صح

بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة الجزئية المشروطة العامة هي الموجبة
الكلية الحينية الممكنة وبالعكس فقولنا بالضرورة بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا نقيضه
كل كاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام فالامثلة ثمانية ايضا وكذا في كل من القضايا
قوله ونسبة الحينية المطلقة وهي قضية حكم فيها بفعلية النسبة حين اتصاف ذات الموضوع بالوصف
العنواني الى العرفية العامة الى الدائمة المطلقة يعني انها ليست نقيضا حقيقيا صريحا للعرفية العامة
بحسب الجهة بل هي لازمة مساوية لنقيض العرفية العامة كالمطلقة العامة بالنسبة الى الدائمة
واما بحسب الكمية فليس شئ من القضايا نقيضا حقيقيا لشئ اخر منها كما مر اذا عرفت هذا واذا ذكرنا لك
سابقا فقد عرفت ان نقيض الموجبة الكلية العرفية العامة هي السالبة الجزئية الحينية المطلقة وبالعكس
~~ونقيض الموجبة الجزئية العرفية العامة هي السالبة الكلية الحينية المطلقة وبالعكس~~ ونقيض الموجبة
السالبة الكلية العرفية العامة هي الموجبة الجزئية الحينية المطلقة وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية
العرفية العامة هي السالبة الكلية الحينية المطلقة وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية العرفية العامة هي
الموجبة الكلية الحينية المطلقة والامثلة ايضا ثمانية وهي الامثلة المذكورة في العرفية العامة بعينها
الا انك تضع موضع الضرورة منها ما دام بالدوام وموضع حين هو كاتب بالامكان حين هو كاتب
بالفعل كما سيجئ طالب تراه بقوله ونقيض قولنا بالدوام كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا
قولنا ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل **قوله** والمصنف لم يتعرض لبيان
نقيض الوقتية والمنتشرة المطلقتين من البسايط اذ لا يتعلق بذلك غرض فيما سيأتي من
مباحث العكوس والاقيسة بخلاف باقي البسايط اقول قد عرفت فيما ذكرنا آنفا وفي باب
المركبات من الموجهات ان نقيض الوقتية المطلقة هي الممكنة الوقتية ونقيض المنتشرة
المطلقة هي الممكنة الدائمة وذلك لان الوقتية المطلقة على ما عرفت في باب البسايط ان يحكم فيها بضرورة
النسبة في وقت معين فيكون نقيضها سلب تلك الضرورة كما عرفت مرارا وسلب ضرورة

اي الوقتية صح

قوله

ما هو كذلك ليمكن ان الانسان المقابل مقتضٍ ضرورة الايجاب في وقت معيّن هو امكان السلب في
ذلك الوقت المعيّن وبالعكس فنقيض الوقتية المطلقة هي الممكنة الوقتية ونسبتها الى الوقتية المطلقة كنسبة
الممكنة العامة الى الضرورية المطلقة ونسبة الحينية الممكنة الى المشروطة العامة لجنسها فبما ذكرنا فنقيض الموجبة
الكلية الوقتية المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة الوقتية وبالعكس ونقيض السالبة الكلية الوقتية المطلقة
هي الموجبة الجزئية الممكنة الوقتية وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية الوقتية المطلقة هي السالبة الكلية الممكنة
الوقتية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية الوقتية المطلقة هي الموجبة الكلية الممكنة الوقتية وبالعكس والامثلة
ثابتة كما عرفت مرارا فقولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت الحيلولة نقيضه بعض القمر ليس بمنخسف بالامكان
العام وقت الحيلولة وعلى العكس فان شئت الامثلة للاولى من الثمانية واستخرج انت الستة الباقية
بلا مشقة وان المنتشرة المطلقة الكاينة ما عرفت في البسايط هي التي حكم فيها بضرورة النسبة
في وقت غير معين فيكون نقيضها سلب تلك الضرورة وسلب تلك الضرورة هو الامكان في
جميع الاوقات فيكون نقيض المنتشرة المطلقة هي الممكنة الدائمة ونسبتها الى المنتشرة المطلقة كنسبة
الحينية المطلقة الى الوقتية العامة ايضا فنقيض الموجبة الكلية المنتشرة المطلقة هي السالبة الجزئية الممكنة
الدائمة وبالعكس فقولنا بالضرورة كل انسان متنفس وقتا ما نقيضه بعض الانسان ليس بمتنفس
دائما بالامكان وعلى العكس ونقيض السالبة الكلية المنتشرة المطلقة هي الموجبة الجزئية الممكنة الدائمة
وبالعكس فقولنا لا شيء من الانسان بمتنفس بالضرورة وقتا ما نقيضه بعض الانسان متنفس
دائما بالامكان وعلى العكس وعلى هذا القياس فاستخرج البيان والتمثيل قوله وانت بعد الاطلاع
على حقايق المركبات وحقايق البسايط يمكنك استخراج النقايض وذلك لانك اذا علمت
ان المركبات القضية المعتبرة سبع وعلمت ان المشروطة الخاصة مركبة من المشروطة
العامة الموافقة للاصل في الكيف اعني الايجاب ومن المطلقة العامة المخالفة له اعني السلب
او من العكس وعلمت ايضا ان نقيض المشروطة العامة الموافقة اي الموجبة هي الحينية الممكنة المخالفة

وكلية

السالبة

المخالفة
اي السالبة ونقيض المطلقة العامة هي الدائمة المطلقة الموافقة فقد علمت ان نقيض المشروطة الخاصة
اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة على سبيل منع الخلو او على العكس فاعتبر المحصورات
الاربع المشروطة الخاصة ونقايضها كما مر بيانه في البسايط وقد مر في باب المركبات ان
العبرة في الايجاب والسلب في المركبات بالجزء الاول منها فنقيض الموجبة الكلية المشروطة
الخاصة اما السالبة الجزئية الحينية الممكنة او الموجبة الجزئية الدائمة المطلقة فنقيض قولنا بالضرورة كل
كاتب متحرك الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قولنا
اما بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان واما بعض الكاتب متحرك الاصابع
دائما ونقيض السالبة الكلية المشروطة الخاصة اما الموجبة الجزئية الحينية الممكنة او السالبة الجزئية
الدائمة المطلقة فنقيض قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما
اي كل كاتب ساكن الاصابع بالفعل قولنا اما بعض الكاتب ساكن الاصابع حين هو كاتب
بالامكان واما بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع دائما وعلى العكس ونقيض الموجبة الجزئية
المشروطة الخاصة وكذا نقيض السالبة الجزئية المشروطة الخاصة هو ان تضع افراد الموضوع
كلها بان تأخذها ايجابا كليا ثم تردد النقيض الجزئي اي بالنسبة الى كل فرد من افراد الموضوع كلها بان
تأخذها ايجابا كليا فنقيض قولنا بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما اي
بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل قولنا كل كاتب اما ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان
واما متحرك الاصابع دائما وهكذا الى آخر الامثلة على التفصيل الآتي عند قوله لكن في الجزئية بالنسبة
الى كل فرد فرد واذا علمت ان الوقتية الخاصة مركبة من وقتية عامة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة
او على العكس اذا كان الجزء الاول منها سالبة وعلمت ايضا في نقايض البسايط ان نقيض
الوقتية العامة الموافقة هي الحينية المطلقة المخالفة او بالعكس ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي
الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوقتية الخاصة اما الحينية المطلقة المخالفة

وبالعكس صح

او الدائمة المطلقة الموافقة فاعتبر فيهما ايضا المحصورات الاربع كما في المشروطة الخاصة وفي نقيضها
المردد فالامثلة ثابتة ايضا مثلها في المشروطة الخاصة بعينها الا انك تضع ههنا بالدوام موضع بالضرورة
وبالامكان موضع بالدوام كما اشرنا في نقيض العامتين في البسايط مثلا نقيض قولنا بالدوام كل كاتب
متحرك الاصابع لا بالفعل قولنا اما ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالفعل واما بعض
الكاتب متحرك الاصابع دائما وعلى العكس هذا مثال للاولى من الامثلة الثمانية وقس عليها
الستة الباقية على الترتيب واذا علمت ايضا في المركبات ان الوجودية اللاضرورية مركبة من
مطلقة عامة موافقة ومن ممكنة عامة مخالفة او على العكس كما في سالبتها وعلمت ايضا في نقايض البسايط
ان نقيض المطلقة العامة الموافقة هي الدائمة المخالفة وبالعكس ونقيض الممكنة العامة المخالفة هي الضرورية
الموافقة وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوجودية اللاضرورية اما الدائمة المخالفة او الضرورية
الموافقة او على العكس فاعتبر ههنا ايضا المحصورات الاربع في الوجودية اللاضرورية ونقيضها المردد كما
عرفت مرارا والامثلة ثابتة ايضا هكذا فنقيض قولنا كل انسان متنفس بالفعل لا بالضرورة
اي لا شيء من الانسان بمتنفس بالامكان العام قولنا اما ليس بعض الانسان بمتنفس دائما
واما بعض الانسان متنفس بالضرورة وعلى العكس وقس عليها الامثلة الستة الباقية
واذا علمت ايضا في المركبات ان الوجودية اللادائمة مركبة من مطلقتين عامتين اوليهما موافقة
وثانيتهما مخالفة او على العكس كما في سالبتها وعلمت ايضا في نقايض البسايط ان نقيض المطلقة
العامة الموافقة هي الدائمة المطلقة المخالفة وبالعكس ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة
الموافقة وبالعكس فقد علمت ان نقيض الوجودية اللادائمة ونقيضها المردد ايضا
فنقيض قولنا كل انسان ضاحك بالفعل لا دائما اي لا شيء من الانسان بضاحك بالفعل قولنا
اما ليس بعض الانسان بضاحك دائما واما بعض الانسان ضاحك دائما وقس بواقي الامثلة
واذا علمت ايضا في المركبات ان الممكنة الخاصة مركبة من ممكنتين عامتين احديهما موافقة والاخرى

مادام كاتبا لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل صح

اما الدائمة المخالفة او الدائمة الموافقة وعلى العكس فاعتبر ههنا ايضا المحصورات الاربع في الوجودية اللادائمة ونقيضها صح

مخالفة وعلمت ايضا

مخالفة وعلمت ايضا في نقايض البسايط ان نقيض عامتين فيهما احديهما موافقة الا وهي الممكنة العامة الموافقة
هي الضرورية المطلقة المخالفة ونقيض الممكنة العامة المخالفة هي الضرورية المطلقة الموافقة فقد علمت ان
نقيض الممكنة الخاصة اما الضرورية المخالفة او الضرورية الموافقة وبالعكس كما في سالبتها فتعتبر ههنا
ايضا المحصورات الاربع في نقيض الممكنة الخاصة ونقيضها فتكون لها ايضا ثمانية امثلة كما مر مثلا نقيض
كل انسان كاتب بالامكان الخاص اي كل انسان كاتب بالامكان العام ولا شيء من الانسان
بكاتب بالامكان العام قولنا اما بعض الانسان ليس بكاتب بالضرورة واما بعض الانسان كاتب
بالضرورة وعلى العكس وقس عليها سائر الامثلة هذا واعلم ان المصنف كما ذكر لم يذكر في
نقايض البسايط نقيض الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة وكذا في المركبات باعتبار انه لم يتعلق بذلك
غرض فيما سيأتي من مباحث العكوس والاقيسة فقد ذكرنا لك سابقا ان نقيض الوقتية المطلقة الموافقة
هي الممكنة الوقتية المخالفة وبالعكس وان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة هي الممكنة الدائمة المخالفة و
بالعكس كما ذكرنا امثلتها الثمانية في كل منهما فاذا تحققت ان الوقتية مركبة من وقتية مطلقة موافقة
ومن مطلقة عامة مخالفة او بالعكس كما في سالبتها وتحققت ان نقيض الوقتية المطلقة الموافقة هي
الممكنة الوقتية المخالفة وبالعكس ونقيض المطلقة العامة المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس
والمحصورات معتبرة ههنا ايضا وكذا الامثلة الثمانية فنقيض قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة
لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل قولنا اما ليس بعض القمر بمنخسف وقت الحيلولة بالامكان
العام واما بعض القمر منخسف دائما وعلى العكس وقس البواقي عليها واذا تحققت ايضا ان
المنتشرة مركبة من منتشرة مطلقة موافقة ومن مطلقة عامة مخالفة او بالعكس وتحققت ايضا
ان نقيض المنتشرة المطلقة الموافقة هي الممكنة الدائمة المخالفة وبالعكس وان نقيض المطلقة العامة
المخالفة هي الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس فقد عرفت ان نقيض المنتشرة اما الممكنة الدائمة
المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة وبالعكس وتعتبر هنا ايضا المحصورات الاربع كما مر والامثلة

فقد عرفت ان نقيض الوقتية اما الممكنة الوقتية المخالفة او الدائمة المطلقة الموافقة او على العكس ثم قولنا

ثانيتهما القضايا الخمس النقيض قولنا كل انسان نائم بالضرورة وقتا ما لا دائما اي لا شيء من الانسان بنائم بالفعل
قولنا اما بعض الانسان ليس بنائم دائما بالامكان العام واما بعض الانسان نائم دائما وعلى العكس
وعليها فقس الامثلة الستة الباقية على وفق الترتيب كما عرفت مرارا هذا الذي ذكرت انما هو
بيان نقائض القضايا السبع المركبة المعتبرة عند اهل هذا الفن وقس عليها نقائض القضايا المركبة
المركبات الصحيح غير المعتبرة عندهم فتذكر ما ذكرنا لك فانه ينفعك ولم يات احد بمثل هذا البيان
والتفصيل في امثال هذا المقام قوله وح فطريق اخذ نقيض المركبة الجزئية ان يوضع افراد الموضوع كلها قوله
اي يؤخذ افراد الموضوع كلية ضرورة ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم يردد بين نقيضي جزئيها بالنسبة الى
كل فرد فرد من تلك الافراد فنقيض مع المثال المذكور اعني قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما
وهي الموجبة الجزئية الوجودية اللادائمة فنقول في نقيض قولنا بعض الحيوان انسان بالفعل لا دائما
او ليس انسان دائما وهي الموجبة الجزئية اي بعض الحيوان ليس انسان بالفعل كل حيوان اما انسان دائما اذا عرفت
ما ذكرنا فعلم ان الصحيح ان يقول المختصر نقيض في المثال المذكور كل حيوان اما ليس بانسان
الى اخرها قلنا لما ذكره ثم نقول كما ان المركبات الكلية الصحيحة المعتبرة سبع كما مر كذا المركبات
الجزئية المعتبرة سبع وكما ان المشروطة العامة الكلية مركبة من مشروطة عامة موجبة كلية ومن مطلقة عامة
سالبة كلية او بالعكس كذلك المشروطة الخاصة الجزئية مركبة من مشروطة عامة موجبة جزئية ومن مطلقة عامة
سالبة جزئية او بالعكس وكما ان نقيض المشروطة الخاصة الكلية اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة
الموافقة على سبيل منع الخلو كذلك نقيض المشروطة الخاصة الجزئية اما الحينية الممكنة المخالفة او الدائمة المطلقة
الموافقة لكن ههنا يوخذ موضوع القضية التي هي نقيض جزئية كلية باعتبار ان نقيض الجزئية هي الكلية ثم
يردد في افراد تلك الكلية بين الحينية الممكنة المخالفة والدائمة المطلقة الموافقة او بالعكس فنقيض قولنا
بعض الكاتب متحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل
قولنا كل كاتب اما ليس بمتحرك الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او متحرك الاصابع دائما
فنقيض

فنقيض قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ساكن الاصابع
بالفعل قولنا كل كاتب اما ساكن الاصابع حين هو كاتب بالامكان العام او ليس بمتحرك الاصابع دائما
فان المثالان للمشروطة الخاصة الجزئية احدهما لموجبتها والاخر لسالبتها وهكذا يذكر واحد من المركبات الجزئية
الست الباقية اعني العرفية الخاصة والوقتية والمنتشرة مثالان احدهما لموجباتها والاخر لسوالبها وقد تيسر
ايهما في ضمن المركبات الكلية المذكورات عند الاطلاع على حال المركبات الكلية ونقائضها تمكن
من استخراج المركبات الجزئية ونقائضها لا تفاوت بينهما لكن موضوعها جزئي وفي الكلية كلي والامثلة واضحة فلا نعرض لها
تكميل اعلم ان المصنف في المختصر لم يذكر نقيض القضية الشرطية اصلا لا ايجابا ولا سلبا بعض الحملية وانما لعله الاكتفاء
فنقول الشرطيات اما كلية او جزئية اما الكلية منها مطلقا فنقيضها جزئية المخالفة لها في الكيف اعني الايجاب
والسلب الموافقة في الجنس اعني في الاتصال والانفصال والنوع اعني في اللزوم والعناد والاتفاق وبالعكس
كما مر في الحمليات وكذا باعتبار المحصورات الاربع في اقسام القضية ونقيضها فنقيض الموجبة الكلية المتصلة
اللزومية هي السالبة الجزئية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض السالبة الكلية المتصلة اللزومية هي الموجبة الجزئية المتصلة ال
اللزومية وبالعكس ونقيض الموجبة الجزئية المتصلة اللزومية هي السالبة الكلية المتصلة اللزومية
اللزومية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية المتصلة اللزومية هي الموجبة الكلية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض
السالبة الكلية المتصلة اللزومية وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية المتصلة اللزومية هي الموجبة الكلية المتصلة اللزومية
ونقيض المنفصلة العنادية الحقيقية الموجبة الكلية هي المنفصلة العنادية الحقيقية السالبة الجزئية وبالعكس الى اخر ما قلنا في المتصلة
اللزومية وكذا في مانعة الجمع ومانعة الخلو وفي الاتفاقية لكل واحدة من المتصلة والمنفصلة باعتبار المحصورات الاربع فنقول
اذا قلنا في اللزومية كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود كان نقيضه ليس كلما كانت الشمس طالعة كان النهار موجودا
واذا قلنا في المتصلة الاتفاقية كلما كان آ ب فج د كان نقيضه قد لا يكون اذا كان آ ب فج د وكذا سائر الامثلة
الثمانية في كل من اللزومية والاتفاقية التصديقي واذا قلنا في المنفصلة الحقيقية العنادية دائما اما ان يكون
هذا العدد زوجا واما ان يكون فردا كان نقيضه ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا وا

وبالعكس ونقيض السالبة الجزئية المتصلة اللزومية هي الموجبة الكلية

نقيضه ليس دائما اما ان يكون العدد زوجا واما ان يكون فردا واذا قلنا في الاتفاقية منها كانه الحيوان
اسود غير كاتب او بالعكس ابدا اما ان يكون آ ب او ج د كان نقيضه ليس ابدا اما ان يكون آ ب او ج د
وهكذا سائر الامثلة الثمانية في الحقيقية العنادية وفي كل من مانعة الجمع ومانعة الخلو العناديين والاتفاقيين وقد
اب وج د وكميهم الكلي لكن باختلاف التعبير فان المصنف فصل العكس المستوي يتصل هذا لما فرغ من فصل
الحكم الاول من الاحكام القضايا اعني التناقض شرع في الحكم الثاني منها اعني العكس المستوي وقدم بيان
تقديم التناقض على الباقيين وانما قدم الثاني على الثالث لتقدمه عليه طبعا ولا نتناهيه اليه كما لا يخفى قوله مع قوله
بقاء الصدق معناه ان الاصل لو فرض صدقه لزم من صدقه صدق العكس وذلك لان العكس لازم من لوازم
القضية وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم البتة لانه يستحيل صدق الملزوم بدون صدق اللازم فلذا
اعتبر الملزوم في الصدق بقوله مع بقاء الصدق دائما لم يعتبر بقاء الكذب اذ لم يلزم من كذب الملزوم كذب
اللازم لجواز ان يكون اللازم لازما اعم فان قولنا كل حيوان انسان كاذب مع ان عكسه وهو
قولنا بعض الحيوان الانسان صادق وكذا في الشرطية المتصلة فان قولنا كلما وجدت الحرارة وجدت النار كاذب
مع صدق عكسه وهو قد يكون اذا وجدت النار وجدت الحرارة لكن قد يتفقان في الكذب ايضا كقولنا كل حجر
انسان وبعض الانسان حجر في الموجبة الكلية وقولنا بعض الحيوان ليس بحيوان وبعض الانسان حجر جزئية
فان الاصل والعكس فيهما كاذبان ولذا لم يعتبر بقاء الكذب كما ذكره المحشي
لا يخفى ان الاظهر ان يقول صدقا لزم من صدقه صدق العكس لانه يجب صدقهما في الواقع في هذه الا
لو فرض صدق الاصل لزم صدق عكسه قوله فالموجبة انما تنعكس جزئية معناه ما تنعكس الجزئية مطلقا الاعم قوله
للكلية انما صدق الجزئية فقط كالما دام صدق الكلية فيجوز عموم المحمول او الثاني فيجوز لجواز عموم المحمول او التالي تتقيد
وبالكلية السلبي من الحصر اعني قولنا لا الكلية وذلك لان لفظة انما من ادوات الحصر كما بين في موضعه وبينه شرحا
في شرحنا المسمى بزبدة الى السالك في شرح قول ابن مالك ... الحصر ...
وما والا كما ذكرنا اذا عرفت هذا فنقول الموجبة مطلقا كلية كانت او جزئية حملية كانت او شرطية انما
تنعكس

الا موجبة جزئية فقط لان بقاء الكيف شرط في العكس كقولنا كل انسان حيوان وعكسه بعض الحيوان انسان وكقولنا بعض الحيوان
انسان عكسه بعض الانسان حيوان وكقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وعكسه قد يكون اذا كان النهار موجودا
كانت الشمس طالعة وكقولنا قد يكون اذا كان الشيء انسانا كان حيوانا عكسه قد يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا
وكذا في المنفصلات الثلاث وذلك اعني صدق الجزئية بديهي لانه لو صدق المحمول على ما صدق عليه الموضوع او
بعضه من الافراد لتصادق الموضوع والمحمول في تلك الافراد فيصدق المحمول على افراد ذلك الموضوع في الجملة
وكذا الكلام في المقدم والتالي ولا تنعكس الى الكلية لجواز ان يكون المحمول في الحملية والتالي في الشرطية اعم من
الموضوع والمقدم كقولنا كل انسان حيوان وكقولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا فالحيوان في المثالين اعم
من الانسان فلو عكست القضيتان كلية وقيل كل حيوان انسان وكلما كان الشيء حيوانا كان انسانا
صار الموضوع والمقدم اتم ويستحيل صدق الاخص كليا على الاعم لان العكس اللازم الصدق في جميع المواد هو الموجبة
الجزئية تعلم من الامور المذكورة ان العكس اخص قضية لازمة للقضية اذا عرفت هذا علمت انه لا بد
في اثبات العكس من امرين احدهما ان هذه القضية لازمة لذلك الاصل وذلك ببرهان المنطق
في جميع المواد والثاني انها اخص من تلك القضية ليست لازمة لذلك الاصل وذلك بالنظر بالتخلف
في بعض الصور لانا اذا قلنا كل انسان حيوان كان عكسه كما مر بعض الحيوان انسان فلو قلنا
قوله بدل بعض الحيوان انسان اخص من ذلك كان عكسه كل حيوان انسان فلو قلنا اعني
وقولنا بعض الفرس انسان مثلا كان كاذبا لعدم التخلف مع انه قد مر انه لازم للقضية ويستحيل صدق الملزوم
بدون صدق اللازم قوله المصنف والسالبة الكلية تنعكس كلية معناه ان لا تنعكس السالبة الكلية فيما
تنعكس الا كلية لا جزئية اما صدق الكلية فيما تنعكس فظاهر لما مر من ان وضع السالب في الحكم الكلي الايجابي
كلياتهما وهذان الكليتان العامتان المتباينتان واما عدم صدق الجزئية فلانه لو صدق الجزئية في عكس
السالبة الكلية السالبة الجزئية لزم سلب الشيء عن نفسه كما بينه المحشي وهو محال لقوله واللازم سلب
الشيء عن نفسه بتباين وبيان لزوم السلب من الحصر المعلوم من المحمول اعني قولنا الا جزئية على ما شرح المحشي

في الوجبة والسالبة فان السالبة والكلية تنعكس كلية فيما سبق لان جميع السوالب المنعكسة عشرة لا تنعكس من الثلاث عشر

منها ست وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان في التفصيل الذي والتي لا تنعكس منها سبعة الوقتيتان

المطلقتان والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة

من المركبات على ما سبق مشروحا وسنذكرها بطلها فيما بعد ان شاء الله تعالى واما السوالب الجزئية فلا تنعكس

شيء منها الا الخاصتين بدليل الافتراض كما يجيء ان شاء الله تعالى وانه عكس النقيض انشاء الله تعالى **قوله** والا لصدق قوله

نقيضه وهو بعض ج ب انا كان بعض ج ب صدق نقيضه لا شيء من ج ب الا ما علم من ان النقيض

الكلية والجزئية من اي قضية كانت من الموجبة الجزئية وبالعكس والباقية واضح **قوله** فنوع مع الاصل فينتج قوله

الحيوان نقول بالضرورة او دائما كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بانسان بالضرورة

او دائما لان النتيجة تابعة لاخس المقدمتين من الكيف والكم والسلب والكلية والجزئية كما يجيء انشاء

الله تعالى وذلك سلب الشيء عن نفسه وهو محال وهذا لا يكون الا بنقيض العكس لان الاصل

صادق والعكس لازم له كما مر وصدق الملزوم يستلزم صدق اللازم لاستحالة المذكورة والهيئة المنتجة للشيء

منتجة فيكون نقيض العكس باطلا والعكس حقا وهو المطلوب وكذا البيان في موضع يحتاج اليه وهذا شرح الموجبة

الكلية من الضرورية المطلقة والدائمة المطلقة وشرح الموجبة الجزئية منهما **قوله** لا عناية في القضايا

الموجبة مطلق الجبهة انما اما ان يصدق عليها الامكان او يصدق عليها الاطلاق العام فان الامكان

صدق عليها او من الممكنتين في العام من معلوم حكم العكس كما اشار اليه المصنف بقوله ولا عكس للممكنتين وان صدق

عليها الاطلاق العام فان لم يصدق عليها الدوام الوصفي انعكست موجبة جزئية مطلقة عامة سواء كان الاصل

كلية او جزئية وهي خمس قضايا وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة وان صدق عليها الدوام

الوصفي فان لم تكن مقيدة باللادوام انعكست موجبة جزئية حينية مطلقة وهي اربع قضايا وهي الدائمتان

والعامتان وان كانت مقيدة باللادوام انعكست موجبة جزئية حينية مطلقة لا دائمة وهي قضيتان

الخاصتان وانا ذكرنا ثلث عشرة قضية وتركنا الوقتيتين المطلقتين لما مر من انهم لا يتعلق بهما غرض

[illegible]

قوله

قوله

للشيء

الامكان

في سياق العكوس والاقتصار مع ذلك اشار اليه المصنف بقوله حكم القضايا بالحصر الذي اشرنا اليه انفا بقوله وهي

الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة لانها داخلة في خاصيتها فلا ذلك تفصيلها في القول **قوله** قوله

اما فقد الجزء الاول يعني الجزء الاول من العكس وهو بعض من ب لا دائما كما ثبت بالعكس اي هو تبوت

الاصابع **قوله** واما صدق الجزء الثاني اي اللادوام يعني اللادوام الذي في العكس ايضا بقرينة قوله ومعناه ليس قوله

بعض من الاصابع كاتبا بالفعل لان اللادوام الاصل معناه لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل قوله

قوله اي هذه القضايا بالحصر وهي الوقتيتان والوجوديتان والمطلقة العامة تنعكس كما هو

منها الى مطلقة عامة كما اشرنا اليه في القائلة مثلا لو صدق كل ج ب بجهة من الجهات المذكورة

لصدق في عكسه بعض ب ج بالفعل والا لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة لا شيء من ب ج دائما

ب ج دائما وهو ينتج مع الاصل بعد حذف الاوسط لا شيء من ج ج هذا خلف هذه المسئلة

العقلية بالحصر في الاحكام واما منها التفصيل في هذا انعكاس الوقتية المركبة مثلا اذا صدق كل

قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة لا دائما اي لا شيء من القمر بمنخسف بالفعل صدق في عكسه بعض

المنخسف قمر بالفعل لا دائما اي ليس بعض المنخسف قمرا بالفعل اما صدق الجزء الاول من العكس

وهو قولنا بعض المنخسف قمر بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة كانت وقول

في اثناء فيقال وقولنا لا شيء من المنخسف بقمر دائما وتنعكس مع الجزء الاول من اصل القضية المركبة

كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ولا شيء من المنخسف بقمر دائما ينتج لا شيء من القمر بقمر دائما هذا محال

منشأه نقيض عكس الجزء الاول اعني قولنا لا شيء من المنخسف بقمر دائما وهو باطل ويكون العكس حقا

هو المطلوب واما صدق الجزء الثاني من العكس اعني اللادوام العكس وهو قولنا ليس بعض المنخسف قمرا بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية الدائمة كما مر اعني قولنا كل منخسف قمر دائما منتجة

مع الجزء الاول من اصل القضية ونقول كل منخسف قمر دائما وكل قمر منخسف بالضرورة وقت

الحيلولة ينتج كل منخسف منخسف دائما هذا محال لما ثبت انه نقيضه ثم نضم مع الجزء الثاني من الاصل

قرم

هذا اجتماع المتنافيين وهو باطل فيكون نقيض اللادوام العكس باطلا

العقلية يعني اللادوام الاصل ونقول كل منخسف قمر دائما ولا شيء من القمر بمنخسف بالفعل ينتج لا شيء من

منخسف بمنخسف دائما فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال فيلزم من صدق نقيض اللادوام العكس باطلا ويكون اللادوام اجتماع المتنافيين

العكس حقا وهو المطلوب وعليه فقس عكس المنتشرة المركبة ومثال الوجودية اللاضرورية هكذا مثلا اذا صدق

كل انسان ضاحك بالفعل لا بالضرورة اي لا شيء من الانسان بضاحك بالامكان العام صدق في

عكسها قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل لا بالضرورة اي ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان

العام اما صدق الجزء الاول من العكس اعني قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل لانه لو لم يصدق لصدق

نقيضه وهو قولنا كل لا شيء من الضاحك بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان لا شيء من الضاحك بانسان دائما ونضمه مع الجزء الاول من اصل القضية المركبة ونقول ثم

بانسان دائما هذا خلف ومحال منشأه لا يكون الا نقيض عكس الجزء الاول اعني قولنا لا شيء من لا شيء من الضاحك

الضاحك بانسان دائما فهو باطل والعكس حقا وهو المطلوب واما صدق الجزء الثاني من العكس اعني اللاضرورة

العكس اعني قولنا ليس بعض الضاحك بانسان بالامكان العام لانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو قولنا

كل ضاحك انسان بالضرورة فنضمه مع الجزء الاول من اصل القضية ونقول كل ضاحك انسان

بالضرورة وكل انسان ضاحك بالفعل ينتج كل ضاحك ضاحك بالضرورة فيلزم ثبوت الشيء

لنفسه ونضمه مع الجزء الثاني من اصل القضية ونقول كل ضاحك انسان بالضرورة ولا شيء من الانسان

بضاحك بالامكان العام ينتج لا شيء من الضاحك بضاحك بالضرورة فيلزم سلب الشيء عن نفسه وهو محال

فيلزم من صدق نقيض اللاضرورة العكس اجتماع المتنافيين وهو باطل فيكون نقيض اللاضرورة العكس

باطلا ويكون اللاضرورة العكس حقا وهو المطلوب ويجوز ان نقول في العكس المذكور بعض الضاحك انسان

بالفعل دائما بدل لا بالضرورة اي ليس بعض الضاحك بانسان بالفعل الى اخر البيان لكن الممكنات

القضية وجودية لا ضرورية والضرورة اخص من الدوام كما مر اخذنا لا بالضرورة في موضع لا دائما

ومثال الوجودية اللادائمة هكذا مثلا اذا صدق كل انسان متنفس بالفعل لا دائما اي لا شيء

من الانسان بمتنفس بالفعل صدق في عكسها قولنا بعض المتنفس انسان بالفعل لا دائما اي بعض المتنفس

ليس بانسان بالفعل اما صدق الجزء الاول فلما ذكر ما مر في الوجودية اللاضرورية وما قبلها من الوقتية

داما وهذه

واما ما بقي من ذكر عكس الوقتيات المطلقتين من البسائط فهو ان الوقتية المطلقة تنعكس مطلقة عامة ايضا

كما مر كما مثلا اذا صدق قولنا كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة صدق في عكسه قولنا بعض المنخسف

قمر بالفعل والا لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة المطلقة اعني قولنا لا شيء من المنخسف بقمر دائما

فنضمه مع الاصل ونقول كل قمر منخسف بالضرورة وقت الحيلولة ولا شيء من المنخسف بقمر دائما ينتج لا شيء

من القمر بقمر دائما وهو سلب الشيء عن نفسه وهو محال ومنشأه لا يكون الا نقيض العكس لان الاصل

صادق والعكس لازم الصدق كما ذكرنا والهيئة منتجة فيكون نقيض العكس باطلا والعكس حقا وهو المطلوب

واما المنتشرة المطلقة فهي ايضا تنعكس الى مطلقة عامة مثلا اذا صدق قولنا كل انسان متنفس

بالضرورة وقتا ما صدق في عكسه قولنا بعض المتنفس انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو لا شيء

من المتنفس بانسان دائما فنضمه مع الاصل ونقول كل انسان متنفس بالضرورة وقتا ما ولا شيء

من المتنفس بانسان دائما ينتج لا شيء من الانسان بانسان دائما هذا خلف والبيان البيان

المطلقة العامة وهي ايضا تنعكس مطلقة عامة ايضا هكذا مثلا اذا صدق قولنا كل انسان ضاحك بالفعل

صدق في عكسه قولنا بعض الضاحك انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو قولنا لا شيء من الضاحك بانسان

دائما فنضمه مع الاصل ونقول كل انسان ضاحك بالفعل ولا شيء من الضاحك بانسان دائما ينتج لا شيء

من الانسان بانسان دائما هذا خلف وبهذا البيان البيان **قوله** ولا عكس للممكنتين اعلم ان

قدماء المنطقيين ذهبوا الى انعكاس الممكنتين الخاصة والعامة ممكنة عامة واستدلوا عليه بوجوه ثلاثة

اما دليل الخلف فانه اذا صدق مثلا بعض الانسان كاتب بالامكان صدق بعض الكاتب

انسان بالامكان والا لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة ونضمه مع

الجزء الاول مع الاصل ونقول بعض الانسان كاتب بالامكان ولا شيء من الكاتب بانسان

بالضرورة ينتج بعض الانسان ليس بانسان بالضرورة وانه محال وناقشهم المتأخرون بدليل الافتراض

وهو ان نفرض ذات الموضوع الانسان والكاتب زيدا فنقول زيد كاتب بالامكان وزيد انسان

ومنها ان كل ممتنع الكتابة انسان بالامكان كما مر وهو المطلوب وبالنظر الى العكس على طريقتهم كما سنشير
اليه وهو انه لولم يصدق بعض الكاتب انسان بالامكان في عكس قولنا بعض الانسان كاتب بالامكان
لصدق نقيضه وهو لا شيء من الكاتب بانسان بالضرورة وينعكس الى قولنا لا شيء من الانسان
بكاتب بالضرورة وقد كان الاصل بعض الانسان كاتب بالامكان فيجتمع النقيضان لان بعض الانسان
كاتب بالامكان نقيض لقولنا لا شيء من الانسان بكاتب بالضرورة وبالعكس كما عرفت فيما سبق
وهو محال لكن ذلك لا يتم عند من يقول بان هذا العكس حق وهو المطلوب ورد هذه الوجوه اما الاول فلتوقفها
على انتاج الصغرى الممكنة في الشكل الاول والثالث وسوف ياتي انها عقيمة فيهما لان المصنف
يشترط فيهما ايجاب الصغرى وفعليتها كما يجي واما الثالث فلتوقفه على انعكاس السالبة الضرورية
كنفسها وقد تبين انها لا تنعكس الا دائمة فلما لم تتم هذه الوجوه لم يحكم للممكنتين بعكس والجواب
انا نختار مذهب الفارابي وهو ان اتصاف ذات الموضوع بالعنوان بالامكان كما اشار اليه الا
ويلزم انعكاس السالبة الضرورية كنفسها وانعكاس الموجبة الممكنة مطلقا الى موجبة جزئية
ممكنة عامة ويكون الممكنة منتجة في صغرى الشكل الاول والثالث بلا اشتباه ويكون النقيض بالامكان
المفروض منه فلا يلزم ان لا يصدق على ان كل ما هو مركوب زيد فرس لا يلزم على ذلك لجواب السبعة
الشريعة ايضا واما اذا اعتبرنا اتصاف ذات الموضوع بالعنوان بالفعل كما هو مذهب
الشيخ بزعم المتاخرين يجب ان لا يثبت شيء من هذه الاحكام فلا ينعكس الممكنتان كما مر
المصنف اذا عرفت هذه الجملة فنشير الى مذهب الفارابي والشيخ ثم نعود الى المدعى فنقول ان
صدق وصف الموضوع على ذاته في القضايا المعتبرة في العلوم بالامكان عند الفارابي بمعنى ان المعنى
منه ج في قولنا كل ج ب ما صدق عليه ج بالامكان سواء كان ج ثابتا له بالفعل او مسلوبا
عنه دائما لكن امكان ثبوت ج له بالامكان حتى اذا فرضنا نطفة كاتبا لكان انما يفيد الحكم على كل
ما يمكن ان يكون انسانا حتى الرومي الذي لا امكان اتصافه بالسواد وان كان مسلوبا عنه دائما واما مذهب
الشيخ فصدق وصف الموضوع على ذاته بالفعل الخارجي فيكون معنى قولنا كل انسان كاتب كل ما صدق

عليه الحكم

عليه الحكم بما صدق الا ذات انه لا يلزم من صدق كاتب بالفعل على الرومي لعدم اتصافه بالسواد في وقت
ما والمراد بذات الموضوع افراده الشخصية ان كان الموضوع نوعا او ما يساويه ومن الفصل والخاصة
فاذا قلنا كل انسان او كل ناطق او كل ضاحك كذا كان الحكم على زيد وعمرو وبكر وغيرهم من الافراد
الشخصية وافراده الشخصية والنوعية معا ان كان الموضوع جنسا او عرضا عاما فاذا قلنا كل حيوان او كل
ماش كذا كان الحكم على زيد وعمرو وغيرهما من الشخصي من الحيوان وعلى الطبايع النوعية من الانسان والبقر
وغيرهما اذا عرفت هذه الجملة فلنعد الى ما كنا فيه فنقول معنى كل احد كاتب بالامكان مثلا على راي
الفارابي ان كان ما صدق عليه الاحد بالامكان صدق عليه الكاتب بالامكان ويلزمه العكس وهو ان
بعض ما صدق عليه الكاتب بالامكان صدق عليه احد بالامكان كما يتبين بتلك الوجوه الثلاثة واما على
راي الشيخ فمعنى كل احد كاتب بالامكان العام هو ان كل ما صدق عليه الاحد بالفعل صدق عليه الكاتب
بالفعل بالامكان العام ويكون عكسه على راي الشيخ بعض ما صدق عليه الكاتب بالفعل صدق عليه الاحد
بالامكان العام وذلك لا يلزم من صدق الاصل صدق العكس مثلا اذا فرض ان مركوب زيد
بالفعل منحصر في الفرس صدق كل حمار بالفعل مركوب زيد بالامكان ولم يصدق عكسه وهو ان بعض
مركوب زيد بالفعل حمار بالامكان لان الموضوع فيها ان مركوب زيد بالفعل منحصر في الفرس
ولا يتجاوزه الى الحمار والمصنف لما اختار مذهب الشيخ حكم بانه لا عكس للممكنتين والحكم بما ذهب
الى الفارابي وهو مختص في مواضع من الكتاب والسنة وفي مباحث الامامة وغير ذلك **تنبيه**
اعلم ان المصنف عرف العكس المستوي لوجه يشمل الشرطيات ايضا ومع ذلك لم يذكرها ولا الحق لما بان
ولا مثالا فلا باس علينا بالاشارة اليها اجمالا فنقول الشرطية اما متصلة واما منفصلة وكل واحدة
منها اما موجبة واما سالبة وكل واحدة منهما اما كلية او جزئية الى غير ذلك من الانواع التي لا تلزم
والعناد والاتفاق فالشرطية المتصلة الموجبة مطلقا سواء كانت كلية او جزئية انما تنعكس موجبة جزئية
لا كلية لما مر من جواز عموم التالي فاذا قلنا كلما كان ا ب فج د صدق في عكسه قد يكون اذا كان

تيسيرا

ج د فا ب وجزئية طة والبيان فيها مثل ما مر في الموجبات الحملية وكذا الاتفاقية واما السالبة المتصلة
فان كانت كلية فهي تنعكس كنفسها والا لصدق نقيض العكس وهو مع الاصل ينتج سلب الشيء
الشيء عن نفسه مثلا اذا صدق ليس البتة اذا كان ا ب فج د وجب ان يصدق ليس البتة اذا كان
ج د فا ب والا لصدق نقيضه وهو قد يكون اذا كان ج د فا ب ونضمه مع الاصل هكذا قد
يكون اذا كان ج د فا ب وليس البتة اذا كان ا ب فج د ينتج محالا وهو سلب الشيء عن نفسه وان
كانت المتصلة السالبة جزئية فلا عكس لها اصلا والدليل ما تقدم من جواز عموم المقدم لانه يصدق
قولنا قد لا يكون اذا كان الشيء حيوانا كان انسانا ولا يصدق عكسه وهو قولنا قد لا يكون اذا كان
الشيء انسانا كان حيوانا لصدق قولنا كلما كان الشيء انسانا كان حيوانا ما بطل هذا الحكم اذا كانت
المتصلة لزومية واذا كانت اتفاقية محضة لم يصدق عكسها لان معناها موافقة صادق لصادق فكما
ان هذا الصادق يوافقه ذلك الصادق كذلك يوافق ذلك هذا كما في قولنا كلما كان الانسان
ناطقا كان الحمار ناهقا عكسه قد يكون اذا كان الحمار ناهقا كان الانسان ناطقا واما المنفصلة
فلا فائدة في عكسها لعدم الامتياز بين جزئيتها بالطبع كما حققته في شرح الحاشية على قول المصنف
وطرفا الشرطية في الاصل قضيتان حمليتان او متصلتان او منفصلتان او مختلفتان **تنبيه**
المنطقيين في بيان عكوس القضايا بالثلاث طرق احدها الخلف وهو ضم نقيض العكس مع الاصل
لينتج محالا وهو اعم من الباقيين لانه يجري في جميع القضايا ولذا اختار المصنف وعلى الباقيان في الكل
ان نقيض العكس مع الاصل ينتج محالا المحال كما ذكرنا في جميع المواضع وثانيها الافتراض
وهو فرض ذات الموضوع شيئا معينا وحمل وصف الموضوع والمحمول عليه لتحصيل مفهوم العكس وهو لا يجري
الا في الموجبات والسوالب المركبة لوجود الموضوع فيها ولا يجري في السوالب البسيطة لعدم وجود
الموضوع فيها بخلاف الخلف فانه يجري في الجميع وقد اشرنا الى دليل الافتراض في بيان عكس
الممكنتين وكذا في كلام المصنف ايضا في عكس النقيض وثالثها طريق العكس وهو ان عكس

وهو قد لا يكون اذا كان ج د فا ب

نسخه

نقيض العكس

نقيض العكس يحصل نقيض الاصل او الاخص كما اشرنا اليه ايضا في بيان انعكاس الممكنتين
وهذا اخص من الباقيين لانه يجري في الموجبات لان عكوس الموجبات موجبات بخلاف السوالب
فان عكوسها سوالب ان الكلية وهو تلك كما رايت فيجري فيهما تا ورد في المصنف **فصل**
عكس النقيض بتبديل نقيض الطرفين مع بقاء الصدق والكيف او جعل نقيض الثاني اولا مع مخالفة الكيف
لما فرغ من الحكم الثاني من احكام القضايا باعتبار العكس المستوي شرع في الحكم الثالث من احكامها وهو عكس
النقيض وانما اختار ذكر هذه الاحكام الثلاثة قبل القياس لتوقفه عليها كما يكون في مباحث القياس
وعرف المصنف عكس النقيض بتعريفين **اولهما** طريقة القدماء وبنى عليها احكامه وهو تبديل نقيض
الطرفين الخ وهو واضح مما ذكر مع بقاء الصدق ومع بقاء الايجاب والسلب **وبيانه** على طريقتهم
ان قولنا كل انسان حيوان ينعكس بعكس النقيض الى قولنا كل ما ليس بانسان فاخذنا نقيض الموضوع
وجعلناه محمولا وعكسنا ما جعلناه موضوعا فصدق قولنا كل انسان حيوان وجب ان يصدق في عكس
نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا فيصدق ما ليس بحيوان انسان وينعكس بالعكس المستوي
الى قولنا بعض الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان **هف** وكذا
ينعكس لو نقيض عكس النقيض فيكون نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب
وهذا طريق العكس من احدى الطرق الثلاثة في بيان عكوس القضايا كما ذكرنا سابقا ونقضه
الى الاصل ونقول بعض ما ليس بحيوان انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض ما ليس
بحيوان حيوان وهو محال لانه اثبات الشيء المباينة ومنشاؤه ادعاء نقيض عكس النقيض فيكون
باطلا ويكون عكس النقيض حقا وهو المطلوب هذا طريق الخلف واما دليل الافتراض فسيجيء في كلام
المصنف في اواخر هذا الفصل وقد اشرنا اليه في انعكاس الممكنتين في العكس المستوي وثانيهما طريق
المتاخرين وهو جعل نقيض الجزء الثاني اولا وعين الاول ثانيا مع بقاء الصدق اي ان كان الاصل

ينعكس م

اولا

لعكس

ونقيض عكس النقيض باطلا وهو المطلوب

بحيوان ليس م

صادقاً كان العكس صادقاً لما ذكرنا ان العكس لازم الاصل ويستحيل صدق الملزوم بدون صدق
اللازم الملازم له لازمه ولكن مع مخالفة الكيف في عكس النقيض على طريقتهم اي قولنا لا شيء مما ليس بحيوان
انسان موجب لنقيض الجزء الثاني او لكذب الاول لما مر من بقاء الصدق ومخالفة الكيف ولو لم يصدق
هذا العكس لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بحيوان انسان لما مر من ان نقيض السالبة الكلية هو الموجبة
الجزئية ثم نعكس بالعكس المستوي الى آخر ما قلناه في طريقة القدماء ويلزم منه هنا ما يلزم هناك هذا
طريق المتاخرين وقالوا هذا الطريق هو الحق واعترضوا على القدماء بانا لا نسلم انه لو لم يصدق العكس
في المثال المذكور اعني قولنا كل انسان حيوان لصدق بعض ما ليس بحيوان انسان لجواز ان [illegible]
انه يلزم صدق قولنا ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان لكنه لا يلزم منه صدق بعض ما ليس
بحيوان انسان لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة وصدق الاعم لا يستلزم صدق
الاخص والجواب انا دفعنا ذلك بان ناخذ نقيض الطرفين في السلب لا في العدول وقد برهن ان
موجبة السالبة المحمول مساوية للسالبة فقولنا كل ما ليس بحيوان ليس بانسان موجبة سالبة
الطرفين وهي في حكم السالبة في عدم اقتضاء وجود الموضوع فاذا لم يصدق العكس المذكور اعني قولنا
كل ما ليس بحيوان ليس بانسان صدق ليس بعض ما ليس بحيوان ليس بانسان كما قلتم وكان
معناه سلب سلب الانسان عن بعض ما صدق عليه سلب الحيوان فلا بد ان يصدق على ذلك
البعض انسان فيصدق بعض ما ليس بحيوان انسان ويتم الدليل واعترض بان المعدولة
المحمول وان كانت اعم من الموجبة المحصلة لكن السالبة المحمول اخص [illegible]
النقيض [illegible] فاذا تم الدليل على انعكاس الموجبة الكلية كنفسها
تم الدليل على انعكاس السالبة [illegible] جزئية لانه يلزم من انعكاس الموجبة الكلية كنفسها
وهو المطلوب [illegible] ذلك الجواب [illegible] السيد الشريف [illegible] ذلك جواب بعكس النقيض [illegible]

في اللزوم

في اللزوم وهو عكس النقيض بطريق القدماء واما الذي ذكره المتاخرون فغير مستعمل
فيها انتهى بهذا ينبغي ان يتم المقام **قوله** المصنف وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي يعني
هذا هو طريق القدماء في عكس النقيض واما على راي المتاخرين فحكم الموجبات فيه حكم السوالب
في العكس المستوي بدون العكس **قوله** كذلك الموجبة الكلية في عكس النقيض تنعكس كنفسها
لانها ان لم تنعكس كنفسها لزم اثبات الشيء لمباينه او اجتماع النقيضين وهو محال مثلا اذا صدق
قولنا كل انسان حيوان صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بحيوان ليس بانسان والا لصدق نقيضه
وهو بعض ما ليس بحيوان انسان ونضمه مع الاصل ونقول بعض ما ليس بحيوان انسان وكل
انسان حيوان ينتج بعض ما ليس بحيوان حيوان وهو اثبات الشيء لمباينه وهو محال [illegible]
لا يكون الا النقيض لان الاصل صادق والعكس [illegible] الصدق لازم للاصل وقد مر انه يستحيل
صدق الملزوم بدون صدق اللازم والنتيجة يكون نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا
وهو المطلوب او نعكس ذلك النقيض الى قولنا بعض ما ليس بحيوان انسان بالعكس المستوي الى قولنا بعض
الانسان ليس بحيوان وقد كان الاصل كل انسان حيوان وهو اجتماع النقيضين وهو محال [illegible]
نقيض عكس النقيض ايضا فوجب ان يكون نقيض عكس النقيض باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب وقد
اشرنا الى ذلك سابقا في اول الفصل عند بيان طريقة القدماء في عكس النقيض **قوله** وكذلك التسع
من الموجبات يعني ان القضايا التسع الموجبات الموجبات اعني الوقتيتين المطلقتين والممكنة
العامة والمطلقة العامة من البسائط والوقتيتين والوجوديتين والممكنة الخاصة من المركبات لا
تنعكس هنا كما لا تنعكس اصلا لصدق قولنا بالضرورة كل قمر منخسف وقت التربيع لا دائما
اي لا بالضرورة من القمر بمنخسف بالعكس مع كذب بعض المنخسف ليس بقمر بالامكان العام لصدق نقيضه
وهو كل منخسف قمر بالضرورة واذا لم تنعكس الوقتية والممكنة العامة في هذا الموضع فقد مر بيانه في العكس
المستوي واذا لم تنعكس الاخص لم تنعكس الاعم بالبيان الذي مر في كلام الحق في العكس المستوي

قوله والبواقي تنعكس على ما سبق مع [illegible] الدائمتان والعامتان من البسائط والخاصتان من
المركبات اما الدائمتان فتنعكسان دائمة كلية مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما كل ج ب فدائما
كل ما ليس ب ليس ج والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس ب ج ونعكسه بالعكس المستوي
الى آخر ما قلناه انفا وسابقا الى آخر [illegible] او نضمه مع الاصل ينتج اثبات الشيء لمباينه كما ذكرناه سابقا
انفا وسابقا مرارا وقال المتاخرون ومن وافقهم والضرورية ههنا وفي العكس المستوي لا تنعكس
كنفسها اصلا لانه يصدق بالضرورة كل مركوب زيد فرس مع كذب كل ما ليس بفرس ليس بمركوب
زيد بالضرورة لصدق قولنا بعض ما ليس بفرس مركوب زيد بالامكان [illegible] والجواب ان هذا على راي
الشيخ واما على راي الفارابي فتنعكس كنفسها واما العامتان فتنعكسان عرفية عامة كلية لانه اذا صدق
بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب
ما دام ليس بمتحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع
ونضمه مع الاصل ونقول بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع وبالضرورة
او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا ينتج بعض ما ليس بمتحرك الاصابع متحرك الاصابع حين هو ليس بمتحرك
الاصابع وهو محال [illegible] نقيض عكس النقيض فيكون باطلا وعكس النقيض حقا وهو المطلوب او نعكس نقيض
عكس النقيض اعني قولنا بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب حين هو ليس بمتحرك الاصابع بالعكس المستوي
الى قولنا بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع ما دام كاتبا وقد كان الاصل كل كاتب متحرك الاصابع ما دام
كاتبا **واما** الخاصتان فتنعكسان عرفية عامة لا دائمة في البعض كما مر في سوالب العكس المستوي لانه اذا
صدق بالضرورة او دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا بالضرورة ~~او لا دائما كل كاتب متحرك الاصابع ما دام~~
~~كاتبا~~ لا دائما اي لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل صدق في عكس نقيضه كل ما ليس بمتحرك الاصابع
ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك الاصابع لا دائما في البعض اي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل
اما صدق الجزء الاول من عكس النقيض اعني قولنا كل ما ليس بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك الاصابع

فلما مر بيانه

فلما مر بيانه في الدائمتين بانه لازم للعامتين واللازم العام لازم الخاص واما صدق الجزء الثاني من عكس النقيض
اعني اللادوام اي بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب بالفعل فلانه لو لا ذلك لصدق نقيضه وهو لا شيء مما ليس
بمتحرك الاصابع بكاتب دائما فينعكس بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الكاتب ليس بمتحرك الاصابع
دائما وقد كان لا دوام الاصل لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل وهو يستلزم قولنا كل
كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل لان السالبة البسيطة تستلزم الموجبة المعدولة عند وجود الموضوع الذي
هو محقق ههنا بسبب الايجاب في الاصل كل كاتب ليس بمتحرك الاصابع بالفعل صادق لصدق ملزومه
وهو قولنا لا شيء من الكاتب بمتحرك الاصابع بالفعل فيكذب لا شيء من الكاتب ليس بمتحرك الاصابع دائما
فيكون اللادوام في البعض حقا وهو المطلوب او نضمه مع الجزء الاول من الاصل ونقول كل كاتب متحرك
الاصابع بالضرورة او دائما ما دام كاتبا ولا شيء مما ليس بمتحرك الاصابع بكاتب دائما ينتج لا شيء
من الكاتب بكاتب دائما وهو محال [illegible] الى آخر ما قلناه مرارا **قوله** وكذلك تنعكس الوقتيتان الخ
والعامتان حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة لا دائمة والوقتيتان والوجوديتان والمطلقة
العامة مطلقة عامة يعني ان هذه القضايا الاحدى عشرة اذا كانت سوالب في عكس النقيض تنعكس جزئية
لا كلية الا الاربع الاول تنعكس حينية مطلقة والخاصتان حينية مطلقة مقيدة باللادوام والخمس الاخرى
مطلقة عامة **مثال** الدائمتين مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من الانسان بلا حيوان
صدق في عكس نقيضه ليس بعض الحيوان بلا انسان بالفعل حين هو حيوان والا لصدق نقيضه وهو
كل حيوان لا انسان ما دام حيوانا فصدق بالضرورة صدق بعض الحيوان او ليس بعض الحيوان
لا انسان [illegible] الخاصتين مثلا اذا صدق بالضرورة او دائما لا شيء من
الكاتب بلا متحرك الاصابع ما دام كاتبا صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل
حين هو متحرك الاصابع والا لصدق نقيضه وهو الموجبة الكلية العرفية كما مر اعني قولنا كل متحرك
الاصابع لا كاتب ما دام متحرك الاصابع فضم [illegible] صدق بعض متحرك الاصابع كاتب لا دائما

او ليس بعض الكاتب بمتحرك الاصابع لا دائما وعليه فقس منتشرة جزئية. مثال الممكنة العامة مثلا اذا صدق
قولنا بالضرورة او دائما لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي كل كاتب ليس
بمتحرك الاصابع بالفعل صدق قولنا ليس بعض متحرك الاصابع بلا كاتب بالفعل حين هو متحرك الاصابع
لا دائما اي بعض متحرك الاصابع لا كاتب بالفعل اما صدق الجزء الاول من العكس فقد ظهر بيانه في الكلية
لان لازم العام لازم الخاص واما صدق الجزء الثاني منه اعني لا دوام العكس وهو قولنا بعض متحرك
الاصابع لا كاتب بالفعل فلانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو السالبة الكلية الدائمة المطلقة اعني قولنا
لا شيء من المتحرك الاصابع بلا كاتب دائما وهو باطل لصدق قولنا بعض متحرك الاصابع لا كاتب
بالفعل وقس عليه منتشرة جزئية. مثال الوقتية اذا صدق قولنا بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف
وقت التربيع لا دائما اي كل قمر ليس بمنخسف بالفعل صدق في عكس نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما
قولنا ليس بعض المنخسف بلا قمر بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما
وهو باطل لصدق نقيضه وهو ليس بعض المنخسف بلا قمر لصدق بعض المنخسف قمر هذا الذي ذكرناه
هو عكس الجزء الاول من الاصل واما الجزء الثاني منه وهو قولنا كل قمر ليس بمنخسف بالفعل وهي المطلقة
العامة الموجبة هنا فلا عكس لها بما ذكرنا في العكس المستوي في قول المصنف ولا عكس للسوالب اي
لا عكس في المستوي للسوالب الثمانية وهي سبع الوقتية المطلقة والمنتشرة المطلقة والمطلقة
العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات
وحكم الموجبات ههنا حكم السوالب في المستوي فكما ان سوالب السبع المذكورة لا تنعكس ههنا وقد
ذكرنا بيانه فيها وعليه فقس منتشرة جزئية الوقتية. مثال المنتشرة مثلا اذا صدق بالضرورة لا شيء
من الانسان بمتنفس وقتا ما لا دائما اي كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق قولنا ليس
بعض المتنفس بلا انسان بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل متنفس لا انسان دائما وهو باطل
لصدق نقيضه وهو ليس بعض المتنفس لا انسان اي بعض المتنفس انسان واما الجزء الثاني

اي لا دوام

اعني لا دوام الاصل وهو المطلقة العامة الموجبة اعني قولنا كل انسان ليس بمتنفس بالفعل
فلا عكس لها في عكس النقيض كما مر بيانه ومن الجزئية المنتشرة السالبة جزئية. مثال الوجودية اللاضرورية
مثلا اذا صدق بالفعل لا شيء من الانسان بلا ضاحك بلا ضرورة اي كل انسان ليس بلا ضاحك بالامكان
العام صدق قولنا ليس بعض الضاحك بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل
لا ضاحك انسان دائما وهو باطل لصدق نقيضه اعني ليس بعض الضاحك بلا انسان بالفعل
لان بعض الضاحك انسان البتة واما الجزء الثاني وهو لا دوام الاصل فمر ذكره
المطلقة العامة الوجودية اللادائمة مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بلا متنفس بالفعل لا دائما
اي كل انسان ليس بمتنفس بالفعل صدق ليس بعض المتنفس بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق
لصدق نقيضه وهو كل متنفس لا انسان دائما وهو باطل لصدق نقيضه وهو قولنا بعض المتنفس
انسان البتة كما مر بيانه والجزء الثاني لا عكس له ههنا كما ذكرنا مرارا وقس الجزئية. مثال المطلقة
العامة مثلا اذا صدق لا شيء من الانسان بلا كاتب بالفعل صدق ليس بعض الكاتب
بلا انسان بالفعل فانه لو لم يصدق لصدق نقيضه وهو كل كاتب لا انسان دائما وهو باطل
لصدق بعض الكاتب انسان البتة وصدق نقيضه ايضا وهو ليس بعض الكاتب بلا انسان
هذه امثلة القضايا الاحدى عشرة من السوالب التي تنعكس في عكس النقيض سالبة جزئية
للكلية كما ذكرنا وكذا الوقتيتان المطلقتان من الكتب لكن ههنا تنعكسان
الى مطلقة عامة سالبة جزئية كما ذكرناه هناك في الموجبات وان يذكرهما المصنف
والحق هو التصويب الذي ذكرنا في الشافعي. مثال الوقتية المطلقة السالبة مثلا اذا
صدق بالضرورة لا شيء من القمر بمنخسف وقت الحيلولة صدق في عكس نقيضه ليس بعض المنخسف
بلا قمر بالفعل والا لصدق نقيضه وهو كل منخسف ليس بقمر دائما وهو باطل لصدق بعض
المنخسف قمر البتة او صدق قولنا ليس بعض المنخسف بلا قمر بين لا شيء من المنخسف بلا قمر

جزئية. مثال المنتشرة المطلقة السالبة مثلا اذا صدق قولنا لا شيء من الانسان بلا متنفس بالضرورة
وقتا ما صدق قولنا ليس بعض المتنفس بلا انسان بالضرورة وقتا ما صدق قولنا ليس
~~بعض المتنفس بلا انسان بالفعل~~ والا لصدق نقيضه وهو ليس بعض المتنفس لا انسان
دائما وهو باطل لصدق نقيضه وهو ليس بعض المتنفس بلا انسان لان بعض المتنفس انسان
قطعا فيكون نقيضه ممكن الصدق في جميع الامثلة الثلاثة عشر للقضايا السوالب التي
عشرة لعكس النقيض بالكلية ويمكن تطبيق الكل وهو المطلوب قوله ولا عكس للممكنتين
على قياس الموجبات في المستوي اي على مذهب الشيخ على زعم المتأخرين واما على مذهب
الفارابي فتنعكسان ممكنة عامة كما بيناه سابقا في المستوي مثلا اذا صدق لا شيء من
الانسان بلا كاتب بالامكان صدق ليس بعض الكاتب بلا انسان بالامكان والا
لصدق نقيضه وهو كل كاتب لا انسان بالضرورة وهو باطل لصدق بعض الكاتب انسان
البتة ومعنا الكتابة اللازمة للانسان قوله اما بيان انعكاس
الخاصتين من السالبة جزئية في العكس المستوي الى العرفية الخاصة فلو ان يقال متى صدق
بالضرورة او دائما بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي
بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل لصدق بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب ما دام
ساكن الاصابع لا دائما اي بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وذلك بدليل الافتراض
الذي ذكرناه سابقا وهو ان نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا مثلا
ثم نقول زيد ساكن الاصابع بحكم لا دوام الاصل وزيد كاتب بالفعل لصدق الوصف
العنواني على الذات بالفعل على مذهب الشيخ فصدق بعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وهو
لا دوام العكس ثم نقول زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع والا لكان كاتبا في بعض
اوقات كونه ساكن الاصابع فيلزم بطريق المستوي ان يكون زيد ساكن الاصابع في بعض

اوقات

اوقات كونه كاتبا لان الوصفين اذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما للوصف في زمان
الوصف الآخر في الجملة ولو انه فيكم كان حكم الاصل لانه ليس بساكن الاصابع ما دام كاتبا
هذا اذا ثبت بطلان هذا فوجب ان يصدق في عكس الاصل ان بعض الساكن الاصابع
الذي هو زيد ليس بكاتب ما دام ساكن الاصابع وهو المطلوب وهذا هو الجزء الاول من العكس فثبت الكل
العكس بكلا جزئيه اما الجزء الاول فهو هذا المذكور واما الجزء الثاني فلظهوره وتقدمه في المستوي
لان الجزء الثاني من الاصل اعني اللادوام هو المطلقة العامة الموجبة الجزئية وهي تنعكس في العكس
المستوي كنفسها لان الاصل سالبة جزئية واللادوام اشارة الى موجبة جزئية مطلقة عامة كما
مر في قولنا اي بعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل وعكسه المستوي بعض ساكن الاصابع كاتب
بالفعل كما ذكرناه في تفسير لا دوام العكس فبعض ساكن الاصابع كاتب بالفعل وكذا
لبعض الكاتب ساكن الاصابع بالفعل فثبت العكس بكلا جزئيه قوله واما بيان انعكاس الخاصتين من
الموجبة جزئية في عكس النقيض الى العرفية الخاصة فلو ان يقال اذا صدق بالضرورة او دائما بعض
الكاتب متحرك الاصابع ما دام كاتبا لا دائما اي بعض الكاتب ليس بمتحرك الاصابع صدق بعض ما ليس
بمتحرك الاصابع ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك الاصابع لا دائما اي ليس بعض ما ليس بمتحرك الاصابع ليس
بكاتب بالفعل وذلك ايضا بالافتراض وهو ان نفرض ذات الموضوع الذي هو الكاتب زيدا
فنقول زيد كاتب بالفعل على مذهب الشيخ وزيد ليس بمتحرك الاصابع بالفعل بحكم لا دوام الاصل فزيد
بعض ما ليس بمتحرك الاصابع كاتب وهو مفهوم لا دوام العكس لان لا دوام العكس سالبة جزئية
معدولة الطرفين وهو النقيض الذي هو لازم للايجاب الذي هو قولنا بعض ما ليس
بمتحرك الاصابع كاتب ثم نقول زيد ليس بكاتب ما دام ليس بمتحرك الاصابع والا لكان كاتبا في بعض اوقات كونه
ليس بمتحرك الاصابع فيلزم بطريق العكس ان يكون ليس بمتحرك الاصابع في بعض اوقات كونه كاتبا
لما فرض ان الوصفين الصفتين اذا تقارنا في ذات ثبت كل واحد منهما في

زمان الوصف الاخر في جملة وحاصله انه قد كان حكم الاكثر ان زيد اسود كان الاصابع لانه لم
كان نا هو متصف في عكس الاصل ان بعض ما ليس بجزء كان الاصابع ليس بزيد ليس بكات لانه ليس
بجزء كان الاصابع وهو جزء الاول من العكس فيثبت العكس بجلاء جزئيه بالترتيب السابق فتدبر
قوله القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول آخر لما فرغ من مباحث القضايا
واقسامها واحكامها التي هي الموقوف عليها بالحجة شرع في مباحث الحجة التي هي العمدة في هذا
الفن وهي ثلثة اقسام القياس والاستقراء والتمثيل لان الاستدلال اما من حال الكلي على حال
جزئياته واما من حال الجزئيات على حال كليها واما من حال احد الجزئيين المندرجين تحت كلي
على حال الجزئي الاخر فالاول هو الاول والثاني هو الثاني والثالث هو الثالث ولما كان
المقصد الاقصى والمطلب الاعلى من الحجة هو القياس لانه العمدة في تحصيل المطالب اليقينية ولكونه
مفيدا لليقين بخلاف الاستقراء والتمثيل قدم القياس ومباحثه على الاخيرين ومباحثهما فقال
القياس قول مؤلف من قضايا يلزمه لذاته قول اخر كقولنا العالم متغير وكل متغير حادث فانه قول
مركب من قضايا يلزمه لذاته قول آخر وهو قولنا العالم حادث فالقول هو المركب في عرف هذا
الفن كما مر في المعرف والقضية وذلك المركب اما المفهوم العقلي وهو جنس القياس
المعقول واما الملفوظ وهو جنس القياس الملفوظ والمؤلف هو المركب الذي بين اجزائه الفة
ومناسبة فهو اخص من المركب وفيه اشارة الى اعتبار جزئي الصورة والهيئة في القياس
فالقول يشمل المركبات وغيرها وبقوله مؤلف من قضايا خرج ما ليس كذلك كالمركبات
الغير التامة والقضية الواحدة المستلزمة لذاتها لعكسها او عكس نقيضها اما البسيطة فظ
واما المركبة فلان المتبادر من القضايا هي القضايا الصريحة وجزء الثاني من المركبة ليس
كذلك ولان المتبادر من القضايا ما يعد في عرفهم قضايا متعددة والمركبة تعد قضية واحدة
والمراد من القضايا ما فوق قضية واحدة ليتناول القياس المركب من قضيتين كما ذكرنا وبقوله

٢٠

يلزم خرج الاستقراء والتمثيل اذ لا يلزم منهما شيء وان سلمت مقدماتهما لامكان تخلف مدلولهما عنهما فلم يحصل
منهما الا الظن وبقوله لذاته خرج ما يلزم منه قول آخر بواسطة مقدمة خارجية كقياس المساواة وهو ما
يتركب من قضيتين متعلق محمول اوليهما يكون موضوع الاخرى كقولنا آ مساو لب وب مساو لج
فانه يلزم من ذلك ان آ مساو لج لكن لا لذاته بل بواسطة مقدمة خارجية
وهي ان كل مساو لمساوي الشيء مساو وقياس المساواة لا يستلزم شيئا الا عند صدق هذه المقدمة الخارجية
ومثلها كما في قولنا آ ملزوم لب وب ملزوم لج لان ملزوم الملزوم ملزوم وقولنا الدرة
في الحقة والحقة في البيت فالدرة في البيت لان ما في الشيء الذي هو في آخر يكون فيه واما اذا
لم تصدق هذه المقدمة الخارجية لم يحصل منه شيء كما اذا قلنا آ نصف لب وب نصف لج لم
يحصل منه ان آ نصف لج لان نصف النصف لا يكون نصفا بل ربعا وكما اذا قلنا آ
مباين لب وب مباين لج لا يلزم منه ان آ مباين لج لان مباين المباين لا يجب ان يكون
مباينا وقوله قول آخر اراد ان القول اللازم يجب ان يكون مغايرا لكل واحدة من المقدمتين
فانه لو لم يعتبر ذلك في القياس لزم ان يكون كل قضيتين قياسا كيف كانتا لاستلزامهما احديهما
وذلك القول الاخر هو النتيجة وبستر مطلوبا ايضا قوله فان كان اي القول الذي هو النتيجة والمراد
بمادته طرفاه المحكوم عليه وبه اي المراد بمادة القول الاخر الذي هو النتيجة طرفاه احدهما المحكوم عليه والاخر
المحكوم به مذكوران في القياس وهما العالم والحادث المذكوران في قولنا العالم متغير وكل متغير
حادث قوله فاستثنائي لاشتماله على كلمة الاستثناء في التقسيم يكون نقيضه وجوديا وثبوت الاخر
لا دليل والوجه اشرف من العدم قوله وهي هذا ليعلم انه لو حذف قوله وبمادته لكان اولى
من قوله اذ لا يبقى وهو والهيئة بدون المادة وكذا لا يبقى قياس لا يعلم انه
حج قوله وهي الاصغر والاكبر والاوسط كالعالم والحادث والمتغير في قوله العالم
متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث فان العالم اصغر والمتغير اوسط والحادث اكبر قوله

المصنف وموضوع المطلوب من حيث انه يحمل عليه الاصغر الى قوله فالرابع اعلم ان النتيجة ويقال لها المطلوب ايضا
كالعالم حادث قضية لها موضوع وهو العالم ومحمول وهو حادث فموضوع النتيجة كالعالم في قولنا العالم
متغير يسمى اصغر ومحمولها كالحادث في قولنا كل متغير حادث يسمى اكبر والمكرر اعني المتغير
الذي وقع محمولا للاصغر وموضوعا للاكبر يسمى اوسط فهذا في الشكل الاول وعليه فقس البواقي من الاشكال
والقضية التي فيها الاصغر تسمى صغرى والتي فيها الاكبر الكبرى والاوسط اما محمول الاصغر و
موضوع الاكبر فهو الشكل الاول او محمولهما فالثاني او موضوعهما فالثالث او عكس الاول فالرابع
ويوافق هذا قول قائلهم بالفارسية ❋ اوسط اكر حمل يافت در بر صغرى وباز
وضع بكبرى گرفت شكل نخستين شمار ❋ حمل بهر دو دوم وضع بهر دو سوم ❋ رابع اشكال را عكس
نخستين شمار وهذا الشكل تصوير الاشكال الاربعة وما كتب بالسواد فهو الاصغر والاكبر وما كتب بالحمرة فهو الاوسط

الضرب الاول	العالم متغير	متغير	وكل متغير	حادث	فالعالم حادث
الضرب الثاني	كل انسان	حيوان	ولا شيء من الحجر	بحيوان	فلا شيء من الانسان بحجر
الضرب الثالث	بعض انسان	حيوان	وكل انسان	ناطق	فبعض الحيوان ناطق
الضرب الرابع	كل انسان	حيوان	وكل ناطق	انسان	فبعض الحيوان ناطق

قول المصنف ويشترط في الاول ايجاب الصغرى وكليتها اما اشتراط الايجاب الصغرى فانه لو لم يشترط
الايجاب وجاز سلبها لم يندرج الاصغر في الاوسط لان الصغرى لو كانت سالبة كقولنا العالم
ليس بمتغير لم يندرج الاصغر الذي هو العالم تحت الاوسط الذي هو المتغير فلم يحصل الانتاج لان
الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط فهو محكوم عليه بالاكبر والصغرى على تقدير كونها سالبة
حاكمة بان الاوسط مسلوب عن الاصغر فالاصغر لا يكون داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم عليه

على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة قوله وكليتها ليتعدى الحكم من الاوسط الى
الاصغر وذلك لان الكبرى معناها ان الحكم في الكبرى انما هو على ما ثبت له الاوسط اي على ذات ثبت
لها الاوسط بالفعل بناء على مذهب الشيخ فيصح قولنا كل متغير حادث اي كل ما ثبت له التغير
بالفعل حادث على مذهب الشيخ فيجب ان يكون في الصغرى كذلك حتى يكون معنى قولنا
العالم متغير انه متغير بالفعل ليتعدى الحدوث الى العالم ايضا واول هذا الذي ذكره هو مذهب
الشيخ واما على ما ذهب اليه الفارابي وهو اوسع كما اشرنا اليه سابقا فلا يحتاج الى هذا القيد
ايضا قوله وفعليتها بين المحقق الحكم النتيجة في صور الشكل الاول والثالث بلا اشتباه كما ذكرنا سابقا
في الكتاب المسمى في بيان انعكاس الممكنتين ويؤيد هذا ان اكثر المنطقيين لم يذكروا هذا القيد
قوله مع كلية الكبرى ليلزم اندراج الاصغر في الاوسط فيلزم من الحكم على الاوسط الحكم على الاصغر ليلزم النتيجة فلو كانت
الكبرى جزئية لكان معناها ان بعض الاوسط محكوم عليه بالاكبر وجاز ان يكون الاصغر غير ذلك البعض
الذي حكم عليه بالاكبر لجواز ان يكون محمول الاصغر اعم من الاصغر فالحكم على بعض الاوسط حينئذ لا يتعدى
الى الاصغر مثلا قولنا كل انسان حيوان وبعض الحيوان فرس صادق والهيئة هيئة الاول مع انه
لا ينتج بعض الانسان فرس فوجب كلية الكبرى ليلزم الانتاج والحاصل ان الانتاج جميع ضروب
جميع الاشكال الاربعة مشروط بحسب كيفية المقدمات وكميتها وشرائط بحسب الجهة اما الشرائط التي
بحسب الجهة فستاتيك بعد ذكر الاشكال الاربعة في ضمن الضابطة في الانتاج ايضا واما الشرائط التي
بحسب الكيفية والكمية ففي الشكل الاول امران او ثلثة احدهما ايجاب الصغرى وثانيهما كلية الكبرى — بحسب الكيفية والكمية
الكبرى وهذان الامران متفق عليهما والثالث وهو فعلية الصغرى مختلف فيه فان الشيخ يعتبره والفارابي
لا يعتبره وحاصل الشكل الاول هو اندراج الاصغر كليته او بعضه في الاوسط المحكوم عليه كليا بالاكبر
اما ايجابا او سلبا فيكون الاصغر بكليته او بعضه محكوما عليه بالاكبر ايجابا او سلبا فلذا ينتج المحصورات الاربع
وذلك في ضروبه وما عداه لا ينتج ايجابا كليا قوله اي اشترط هذه الشرائط ان ينتج الصغرى

الموجبة الكلية والموجبة الجزئية مع الكبرى الموجبة الكلية موجبة كلية في الاول وموجبة
جزئية في الثاني ففي الاول كقولنا كل انسان حيوان وكل حيوان جسم فكل انسان جسم
ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وان
ينتج الصغريان الموجبتان الكلية والجزئية مع الكبرى السالبة الكلية سالبة كلية في الاول وسالبة
جزئية في الثاني ففي الاول كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ومثال الثاني كقولنا بعض الحيوان
انسان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس فالنتيجة تابعة للاخس المقدمتين
وارذلهما في الكلية والجزئية والايجاب والسلب وهو واضح ولما كان الاحتمالات في انتاج الشكل
الاول ستة عشر لان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع كما حصل من ضرب المحصورات

فلا شيء من الانسان بحجر

	كبرى موجبة كلية	كبرى موجبة جزئية	كبرى سالبة كلية	كبرى سالبة جزئية
صغرى موجبة كلية	منتج	عقيم	منتج	عقيم
صغرى موجبة جزئية	منتج	عقيم	منتج	عقيم
صغرى سالبة كلية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
صغرى سالبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

الاربع في الكبريات الاربع ستة عشر هذا الشكل الاول لكن الناتج منها اربعة وهي حاصلة من كون الصغرى موجبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية و السالبة الجزئية وكون الصغرى موجبة جزئية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكون الصغرى سالبة كلية مع الكبريات
الاربع وكون الصغرى سالبة جزئية مع الكبريات الاربع العاقم لبطلان بعض منها سببان وهي
كون الصغرى سالبة كلية مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية وكون الصغرى سالبة جزئية
مع الكبرى الموجبة الجزئية والسالبة الجزئية فهذه اربعة ولبطلان البواقي وهي ثمانية بسبب واحد

و الدليل منها صحيح وهي كون الصغرى موجبة مطلقا والكبرى كلية مطلقا **قوله** والمقصود الاشارة الى
ان انتاج هذا الشكل للمحصورات الاربع بيّن بخلاف انتاج سائر الاشكال الثلاثة فانه نظري
محتاج الى دليل الخلف او العكس او الرد الى الشكل الاول كما ترى في ضمن الاشكال الثلاثة الباقية
قوله كقولنا لا شيء من الانسان بحجر ولا شيء من الناطق بحجر كان ملخص الكتاب بان قلنا كل
انسان ناطق مع ان الحق يلزم منه ان بعض لا شيء من الانسان بناطق وهو باطل **قوله** فلو
كان اللازم من المقدمتين الموجبة فلما كان الحق الخ والمراد باللازم هو النتيجة لانا قلنا اللازم من التأليف
اللازم بالذات كما هو بالمقدمتين الصغرى والكبرى فلو كانت النتيجة اللازمة من المقدمتين هي الموجبة
في جميع الاخص او المواد لما كان الحق في بعض المواد هو السالبة لكن الحق في بعض المواد السالبة كما مر
ولو كانت النتيجة اللازمة منهما هي السالبة في جميع المواد لما صدق في بعض المواد الموجبة لكن صدقت الموجبة
في بعضها كما عرفت فمن هنا يعلم ان الاختلاف في الجنس شرط في الشكل الثاني ولذا اشترط فيه
كلية الكبرى كما اشترط كلية الكبرى وكذا اشترط كيف صغرى وكلية في العرضين **قوله** اما ان يصدق الدوام
على الصغرى اي يكون الصغرى دائمة او ضرورية هي الدوام مع امتناع الانفكاك كما في الموجهات
قوله واما ان يكون كبرى من القضايا الست التي ينعكس سالبتها هذا القيد مع الاول على سبيل
منع الخلو اذ يجوز ان يكون الصغرى دائمة او ضرورية مع كون الكبرى من القضايا الست التي ينعكس
سالبتها في العكس المستوي وهي الدائمتان والعامتان والخاصتان وان السوالب التسع التي
لا ينعكس فيه وهي الوقتيتان المطلقتان والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط والوقتيتان
والوجوديتان والممكنة الخاصة من المركبات واما اشتراط كون كبرى هذا الشكل من السوالب
التي ينعكس لان انتاج هذا الشكل الضروب الاربع ليس بديهيا كما في الاول بل نظري يحتاج الى
دليل الخلف او الى طريق العكس كما يجيء وكذا الشكل الثالث والرابع **قوله** والثاني ادعى
الاربع الكلية من ان الاربعة الباقية ليست بمنتج **قوله** الضروب المنتجة في هذا الشكل اثنان

اربعة حاصلة الى آخرها لما اشترط في الشكل الثاني في اختلاف المقدمتين وكلية الكبرى سقط من ضروبه
المحتملة الستة عشر اثنا عشر ثمانية باعتبار اشتراط اختلاف المقدمتين واربعة باعتبار اشتراط الكلية
كبراه وبقيت اربعة منها كما ذكر لكن هذه الاربعة الصحيحة ليست منتجة للمحصورات الاربع بل ينتج اثنان
منهما سالبة كلية واثنان منهما سالبة جزئية لان حاصل هذا الشكل ان الصغرى والكبرى
متنافيان بالاوسط ايجابا كان او سلبا فيتنافيان قطعا نحو الاكبر مسلوبا عن الاصغر كليا او جزئيا
فلذا لا ينتج الشكل الثاني الا السالبة فضربان منه ينتجان سالبة كلية واخران سالبة جزئية فالضرب
الاول وهو المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من
الحجر بحيوان فلا شيء من الانسان بحجر والثاني وهو المركب من سالبة كلية صغرى وموجبة كلية كبرى
كقولنا لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان فلا شيء من الحجر بانسان والثالث وهو المركب من
موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس بانسان فبعض
الحيوان ليس بفرس والرابع وهو المركب من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا بعض الحيوان
ليس بانسان وكل ناطق انسان فبعض الحيوان ليس بناطق وهذه الضروب الاربعة هي المنتجة من
هذا الشكل وبواقيه ضروب غير منتجة فمجموع ضروبه المحتملة ستة عشر ايضا كما حصل من ضرب الصورات
المحصورات الاربع في كبرياتها هكذا ولكن سقط ثمانية منها باعتبار اشتراط الاختلاف المقدمتين في الكيف واربعة منها باعتبار اشتراط الكلية في كبرى كما ذكرنا

قوله بالمنقضات انه لا ينتج

	كبرى موجبة كلية	كبرى موجبة جزئية	كبرى سالبة كلية	كبرى سالبة جزئية
صغرى موجبة كلية	منتج	عقيم	منتج	عقيم
صغرى موجبة جزئية	منتج	عقيم	منتج	عقيم
صغرى سالبة كلية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم
صغرى سالبة جزئية	عقيم	عقيم	عقيم	عقيم

لا ينتج هذه الضروب الاربعة لهذا الشكل لما بين النتيجتين امور بينة لعدم بداهتها كما ذكرنا احدها دليل الخلف وهو ان يؤخذ نقيض النتيجة ويجعل لاحدى

صغرى الشكل الاول وكبرى القياس لكليته كبرى الشكل الاول لينتج في الشكل الاول ما ينافي صغرى قياس
الشكل الثاني وهذا جار في الضروب الاربعة كلها مثلا النتيجة الصادقة في الضرب الاول عما ذكرنا
ولا شيء من الانسان بحجر فلو لم تصدق لصدق نقيضها وهو بعض الانسان حجر فنضمه مع كبراه
كبراه ونقول بعض الانسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحيوان وهذا ينافي
صغراه وهي كل انسان حيوان وهو محال ايضا لانه لا يكون الا لنقيض النتيجة فيكون باطلا والنتيجة حقا
وهو المطلوب والنتيجة في الضرب الثاني وهي لا شيء من الحجر بانسان فلو لم تصدق لصدق نقيضها
وهو بعض الحجر انسان فنضمه مع كبراه ونقول بعض الحجر انسان وكل انسان حيوان ينتج بعض
الحجر حيوان وهو ينافي صغراه اعني قولنا لا شيء من الحجر بحيوان الى آخر ما قلناه والنتيجة
في الضرب الثالث قولنا بعض الحيوان ليس بفرس فلو لم تصدق لصدق نقيضها وهو كل حيوان
فرس فنضمه مع كبراه ونقول كل حيوان فرس ولا شيء من الفرس بانسان ينتج لا شيء من الحيوان بانسان
وهذا ينافي صغراه اعني قولنا بعض الحيوان انسان الى آخر ما قلناه والنتيجة في ضرب الرابع قولنا
بعض الحيوان ليس بناطق فلو لم تصدق لصدق نقيضها وهو كل حيوان ناطق فنضمه مع كبراه
ونقول كل حيوان ناطق وكل ناطق انسان ينتج كل حيوان انسان مع ان صغراه بعض الحيوان
ليس بانسان الى آخر ما قلناه وثانيها عكس الكبرى بالعكس المستوي ليرتد الى
الشكل الاول لينتج المطلوب من الشكل الثاني وذلك اعني عكس الكبرى انما يجري فيما يكون صغراه
موجبة مطلقا ويكون كبراه سالبة كلية ينعكس كنفسها اي كلية لتصلح كبرى الشكل الاول
ولا يكون ذلك الا في الضرب الاول والثالث بان نعكس انا نعكس كبرى الضرب
الاول من ضروبه الاربعة ونجعلها كبرى ونجعل صغراه صغرى فنقول كل انسان حيوان
ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر وهي النتيجة المطلوبة سابقا بعينها وننعكس
كبرى الضرب الثالث ونجعلها كبرى وصغراه صغرى ونقول بعض الحيوان انسان

ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهي النتيجة المطلوبة بعينها فثبت
المطلوب وهذا هو الذي اشار اليه المصنف بقوله او عكس الكبرى واما الضربان الاخران اعني الثالث
والرابع فلا يجري طريق العكس فيهما فان كبريهما موجبة كلية لا تنعكس الا موجبة جزئية لم تصلح لكبروية
الشكل الاول وصغريهما سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول وهو ظاهر وثالثها بعكس الصغرى ليصير شكلا
رابعا ثم بعكس الترتيب بان يجعل الصغرى المعكوسة كبرى والكبرى بعينها صغرى فيصير شكلا اولا فينتج
نتيجة الشكل الاول ثم تعكس تلك النتيجة بالعكس المستوي ليظهر النتيجة المطلوبة في الشكل الثاني وهذا
هو الذي اشار اليه المصنف او الصغرى ثم عكس الترتيب ثم النتيجة وذلك لان عكس الصغرى
انما يتصور فيما يكون عكس صغراه كلية لتصلح لكبروية الشكل الاول ويكون كبراه موجبة لتصلح لصغروية
الشكل الاول فهذا انما يجري في الضرب الثاني من ضروبه الاربعة فقط لان صغراه سالبة
كلية تنعكس كنفسها ويصلح لكبروية الشكل الاول وكبراه موجبة كلية بيان ذلك ان نتيجة
الضرب الثاني من الشكل الثاني كما مر لا شيء من الحجر بحيوان وكل انسان حيوان ولا شيء
من الحجر بانسان فنعكس صغراه اولا بان نقول لا شيء من الحيوان بحجر فيصير شكلا رابعا هكذا كل
من الحيوان بحجر وكل انسان حيوان ثم نقلب صغرى هذا الشكل موضع كبراه وكبراه موضع صغراه
ليصير شكلا اولا هكذا كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر فنعكس
هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الحيوان بحجر ينتج لا شيء من الانسان بحجر فنعكس الى النتيجة
بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الحجر بانسان وهي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب وهو المطلوب
واما الضروب الثلاثة الباقية اعني الاول والثالث والرابع فلا يجري فيها عكس الصغرى
لان الصغرى في الضرب الاول والثالث موجبة كلية لا تنعكس الا جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول
مع ان كبريهما سالبة لا تصلح لصغروية واما الصغرى في الضرب الرابع فهي سالبة جزئية
لا تنعكس ولا تصلح لكبروية لو فرض انعكاسها كما اذا كانت احدى الخاصتين الا في

تكلفهم

كما ذكرناهم

قول

عكسها لا يكون الا جزئية فتسلبها قول المصنف وفي الثالث ايجاب الصغرى وفعليتها مع كلية
احديهما يعني انه يشترط في الشكل الثالث بحسب الكيفية ايجاب الصغرى لانه لو لم يشترط ايجابه وجاز سلبه
لم يندرج الاصغر في الاوسط لان الكبرى تدل على ان ما ثبت له الاوسط حكم عليه بالاكبر فالاصغر لا يكون
داخلا فيما ثبت له الاوسط فالحكم على ما ثبت له الاوسط لا يتعدى الى الاصغر فلا يلزم النتيجة وكذا
يشترط فيه بحسب الجهة فعلية صغراه لان الحكم في كبراه سواء كان ايجابا او سلبا على ما هو اوسط بالفعل كما مر
في بيان الشكل الاول فلو لم يتحد الاصغر مع الاوسط بالفعل بان لا يتحد امكانا وتكون الصغرى سالبة او ممكنة لكن لا يتحقق
وتكون الصغرى موجبة ممكنة لم يتعد الحكم من الاوسط بالفعل الى الاصغر هذا ما ذكره مرارا وقد عرفت
ما فيه خصوصا ما قررنا قول المصنف ايجاب الصغرى في الشكل الاول وهذا لم يذكر هذا الشرط
الكرهم وتقرر في الكل الموانع وقال السيد الشريف وحاصل الشكل الثالث ان الاصغر لا
الاوسط ايجابا والاكبر لا وساطة اما ايجابا او سلبا فيتلاقيان في جملة اما ايجابا او سلبا فلا ينتج الشكل
الثالث الا جزئية فلذلك ضروبه المنتجة موجبة جزئية ونتيجة الضرب سالبة جزئية انتهى ويشترط
فيه بحسب الكمية كلية احدى مقدمتيه اما صغراه او كبراه على سبيل منع الخلو لان الضرب الاول والرابع
منه كلتا مقدمتيهما كلية وانما اشترط كلية احدى مقدمتيه لانه لو كانتا مقدمتاه كلتاهما جزئيتين
لجاز ان يكون بعض من الاوسط المحكوم عليه بالاصغر غير البعض المحكوم عليه بالاكبر فلا يلزم تعدية الحكم
من الاكبر الى الاصغر مثلا يصدق بعض الحيوان انسان وبعض الحيوان فرس ولا يصدق بعض الانسان
فرس لان بعض الحيوان الذي حكم عليه بالانسانية غير الحيوان الذي حكم عليه بالفرسية فلا ينتج
ولذا لم ينتج قول المصنف فينتج الموجبات الخ يعني ان الضروب المنتجة في الشكل الثالث بحسب الشرائط
الثلاثة المذكورة ستة حاصلة من ضرب الصغرى الموجبة الكلية في الكبريات المحصورات الاربع
الاربع ومن ضرب الصغرى الموجبة الجزئية في الكبريين الكليتين الموجبة والسالبة وان
كانت ضروبه المحتملة ستة عشر ايضا كالاول والثاني هكذا ولكن سقط منها عشرة ثمانية منها

قول ... بالاكبر الى الاوسط لانه لو كانت
والصغرى جزئية كانت سالبة
حاصلة بان الاوسط

قول المصنف

قوله

باعتبار الشرائط ايجاب الصغرى واثنان منها باعتبار اشتراط كلية احديهما اي احدى مقدمتيه كما اشرنا اليه

الدائرة الباقية

	الكبرى موجبة كلية	الكبرى موجبة جزئية	الكبرى سالبة كلية	الكبرى سالبة جزئية
الصغرى موجبة كلية	صحيح	صحيح	صحيح	صحيح
الصغرى موجبة جزئية	صحيح	باطل	صحيح	باطل
الصغرى سالبة كلية	باطل	باطل	باطل	باطل
الصغرى سالبة جزئية	باطل	باطل	باطل	باطل

بقولنا حاصلة من ضرب الصغرى
الموجبة الكلية الى آخر ما قلنا صحيحة
وهذه الضروب الصحيحة كلها
مشترك في انها لا تنتج الا جزئية
كما ان ثلاثة ضروب منها منتجة للايجاب
وثلاثة منها للسلب اما
الثلاثة المنتجة للايجاب فاولها
المركب من الموجبتين الكليتين نحو كل انسان حيوان وكل انسان ناطق فبعض الحيوان ناطق وثانيها
المركب من موجبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى نحو بعض الحيوان انسان وكل حيوان ماش فبعض
الانسان ماش والى هذين الضربين اشار المصنف بقوله ينتج الموجبتان مع الموجبة الكلية اي
الموجبتان الصغريان مع الموجبة الكلية الكبرى موجبة جزئية وثالثها عكس الثاني اعني المركب من موجبة
كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى نحو كل انسان حيوان وبعض الانسان شاعر فبعض الحيوان شاعر
والى هذا اشار بقوله او بالعكس اي عكس الثاني فقط اذ ليس عكس الاول الا الاول واما الثلاثة المنتجة
للسلب فاولها المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة كلية كبرى نحو كل انسان حيوان ولا شيء من
الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس وثانيها المركب من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية
كبرى نحو بعض الانسان حيوان ولا شيء من الانسان بفرس فبعض الحيوان ليس بفرس والى
هذين اشار بقوله ومع السالبة الكلية فهو معطوف على قوله مع الموجبة الكلية اي ينتج الموجبتان
الصغريان مع السالبة الكلية الكبرى سالبة جزئية وثالثها المركب من موجبة كلية صغرى وسالبة
جزئية كبرى نحو كل كاتب انسان وبعض الكاتب ليس بشاعر فبعض الانسان ليس بشاعر

المصنف

والى هذا اشار بقوله او الكلية مع الجزئية الموجبتين الصغرى مع الجزئية الكبرى
بالخلف متعلق بقوله ينتج يعني ان انتاج هذا الشكل هذه النتائج لضروبه الستة المشار اليها
بالخلف لا لان نظريا غير بديهي احتاج الى امور ثلاثة كما في الثاني احدها دليل الخلف وهو كما مر ان يؤخذ
نقيض النتيجة ويجعل لكليته في جميع الضروب صغرى لشكل الاول وصغرى قياس شكل الثالث لايجابها
صغرى الشكل الاول لينتج من الشكل الاول ما ينافي الكبرى وهذا الدليل يجري في الضروب
الستة للشكل الثالث كلها مثلا نقرب الذي ذكرنا في انتاج الشكل الثاني مثلا كانت النتيجة
في الضرب الاول على ما ذكرنا من المثال قولنا بعض الحيوان ناطق فلو لم يصدق لصدق نقيضه وهو لا
شيء من الحيوان بناطق فنجعله كبرى وصغرى القياس صغرى ونقول كل انسان حيوان ولا
شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق مع ان الكبرى في هذا الضرب كل انسان
ناطق فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال منشؤه ليس الا نقيض النتيجة فيكون
نقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب وقس على ذلك سائر الضروب الخمسة الباقية
وثانيها عكس الصغرى ليرتد شكلا اولا لينتج النتيجة المطلوبة وذلك انما يكون فيما كانت الكبرى كلية
فيه لتصلح لكبروية الشكل الاول وذلك في اربعة ضروب منها وهي الاول والثاني
والرابع والخامس مثلا كان الضرب الاول على ما ذكرنا من المثال قولنا كل انسان حيوان وكل
انسان ناطق فنعكس صغراه بالعكس المستوي الى قولنا بعض الحيوان انسان لما مر ان الموجبة
لا تنعكس في المستوي الا جزئية فنضمه مع الكبرى ونقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج
بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة وقس على الثانية والرابعة والخامسة اما الضرب الثالث
والسادس فكبريهما جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول فلا يجري طريق عكس الصغرى
فيهما وثالثها عكس الكبرى ليصير شكلا رابعا ثم عكس الترتيب ليصير الكبرى المعكوسة صغرى ويجعل
صغرى بعينها كبرى ليرتد شكلا اولا ثم الانتاج ثم تعكس النتيجة الى المطلوبة وذلك اعني عكس

قوله

ضروب الكبرى ...

وكل انسان

ليحصل النتيجة ثم

الكبرى انما يتصور فيما اذا كانت الكبرى موجبة تقبل لصغروية الشكل الاول وكانت صغراه كلية لتصلح ان
تكون كبرى له وذلك انما يكون في الاول والثالث المتقدمين لان الاول مع كلتيهما يستلزمان كليتان وصغرى
الثالث موجبة كلية صالحة لكبروية الشكل الاول وكبراه موجبة جزئية تصلح لصغرويته مثلا
كان الضرب الاول على ما ذكرنا من المثال كل انسان حيوان وكل ناطق انسان فينتج بعض الحيوان
ناطق فيعكس الترتيب بالعكس المستوي بعض الشكل رابعا هكذا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ثم
تعكس الترتيب بان يجعل الكبرى المذكورة صغرى والصغرى كبرى ونقول كل ناطق انسان وكل انسان
حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم تعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي الى الموجبة الجزئية بقولنا بعض الحيوان
ناطق وهو النتيجة المطلوبة في هذا الضرب بعينه وكان الضرب الثالث على ما مثلنا وقولنا كل انسان
حيوان وبعض الانسان شاعر ينتج بعض الحيوان شاعر وقد يعكس الكبرى ويجعلها صغرى
ويجعل الصغرى كبرى ويصير شكلا اولا هكذا بعض الانسان شاعر وكل انسان حيوان ينتج بعض
الشاعر حيوان فتعكس هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا بعض الحيوان شاعر وهو النتيجة المطلوبة
في هذا الضرب بعينه واما باقي الضروب الاربعة الباقية فلا يتصور فيها طريق عكس الكبرى
واما الثاني فلان صغراه جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول واما الخامس فلان صغراه
جزئية لا تصلح لكبروية الشكل الاول وكبراه سالبة لا تصلح لصغرويته اما السادس فلان
كبراه سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول قوله وضع الرابع الى آخره اعلم ان كلية الصغرى
او اختلاف مقدمتيه مع كلية احدهما فهو شرط في انتاج الشكل الرابع بحسب الكمية والكيفية اي
بحسب الكلية والجزئية والايجاب والسلب احد الامرين على سبيل الانفصال الحقيقي وهو
اما اتفاق المقدمتين في الايجاب مع كلية الصغرى واما اختلاف المقدمتين في الكيف
مع كلية احداهما وذلك لانه لولا احد الامرين لزم احد الامور الستة اما كون المقدمتين كلتيهما
سالبتين او موجبتين مع جزئية الصغرى لزم هذين الامرين باعتبار انتفاء الاول والاول

واختلاف

(هامش: بعض)

(هامش: واما الخامس فلان كبراه سالبة لا تصلح لصغروية الشكل الاول … — قوله …)

واختلاف المقدمتين في الكيف مع كلية احداهما ولزم احد الامور باعتبار انتفاء الامر الثاني وعلى التقادير الثلاثة
يحصل الاختلاف الى آخر ما قلت قوله ولم يتعرض الشيخ لاختلاطات الشكل الاربعة
من الموجهات في شيء من الاشكال الاربعة لطول الكلام فيها فتفصيلها موكول الى مطولات
الفن فقد عرفت ان القضايا الموجهة على ما ذكره المصنف واعتبره خمس عشرة فاذا اعتبرناها
في الصغرى وفي الكبرى حصل مائتان وخمسة وعشرون اختلاطا وهي حاصلة من ضرب خمس عشرة
في نفسها وقد عرفت ايضا ان القضايا المعتبرة في العلوم هي المحصورات الاربع فاذا ضربنا
المائتين والخمسة والعشرين في الاربعة حصل تسعمائة اختلاط فتكون الاحتمالات العقلية في
المختلطات في كل شكل من الاشكال الاربعة تسعمائة لكن اكثر الاحتمالات العقلية الصغرى في بعضها
كما في الاول والثالث على ما ذهب اليه الشيخ يسقط مائة وعشرين اختلاطا من تلك الجملة وهي
الحاصلة من ضرب الممكنتين في خمس عشرة ثم ضرب المجتمع وهو ثلثون في الاربعة وكذا يسقط بعض آخر
من تلك الجملة باعتبار نوعي الاشتراك ونوعي الجهات المنافية في جميع الاشكال … الى بعضها في
فهم الضابطة ان شاء الله تعالى قوله الضروب المنتجة في هذا الشكل … ثمانية
اي ثمانية حاصلة الى آخره وهو واضح لكن قدمنا المنتجة منحصر والضروب المنتجة من هذا الشكل
في الثمانية الاول من الاقسام الثمانية التي سيذكرها الى قوله والتفصيل هنا ان الضروب
هذا الشكل ثمانية الاول الى آخره وقالوا ان الضروب الثلاثة الاخر عقيمة لتحقق الاختلاف
فيها الموجب لعدم الانتاج اما في الضرب السادس فلانا اذا قلنا ليس بعض الحيوان بانسان
وكل فرس حيوان هو السلب ولو قلنا كل ناطق حيوان كان الحق الايجاب واما في السابع
فلانا اذا قلنا كل انسان ناطق وبعض الفرس ليس بانسان كان الحق السلب ولو قلنا
بعض الحيوان ليس بانسان كان الحق الايجاب واما في الثامن فلانا اذا قلنا لا شيء من
الانسان بفرس وبعض الناطق انسان كان الحق السلب ولو قلنا بعض الحيوان انسان

(هامش: للشيخ …)

(هامش: قوله)

كان الحق الايجاب فاذا تحقق الاختلاف لم يحصل النتيجة لانه دليل العقم فالضروب المنتجة
في الشكل الرابع منحصرة في الثمانية الاول والمتأخرون ومنهم المصنف اجابوا بان الاختلاف
في هذه الضروب الثلاثة انما يتم اذا كان القياس مركبا من المقدمات البسيطة لكنا نشترط في انتاجها
ان تكون السالبة المستعملة فيها من احدى الخاصتين فلا ينقض تلك النقوض ولا يتقدم عليها
ودليله في التمهيد واعلم ان انتاجها مبني على انعكاس السالبة الجزئية الخاصة كنفسها
لان … الى ان يرد الى الثاني والثالث بعكسها والثامن انما ينتج لو كانت
بحيث اذا بدل … الى الشكل الاول سالبة خاصة تعكس الى النتيجة المطلوبة ولم يظهر
للمقدمتين انعكاسها واتفق لبعض الافاضل من المتأخرين ان وقف عليه فبين ذلك
انتهى وقد بين انعكاس السالبتين الجزئيتين الخاصتين بالعكس المستوي بالافتراض في اواخر
مبحث عكس النقيض وحاصله ان الاحتمالات العقلية في هذا الشكل ايضا كالثلاثة الاول
باعتبار ملاحظة المحصورات الاربع ستة عشر بل الثمانية منها صحيحة وثمانية منها باطلة

الشكل الرابع	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]	صحيح	صحيح	صحيح	صحيح
[illegible]	باطل	باطل	صحيح	باطل
[illegible]	صحيح	صحيح	باطل	باطل
[illegible]	صحيح	باطل	باطل	باطل

واما امثلة الضروب فالاول المركب من موجبتين كليتين كقولنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق والثاني من موجبتين كلية صغرى وموجبة جزئية
كبرى كقولنا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان ينتج بعض الناطق حيوان والثالث من سالبة
كلية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان ينتج فلا شيء من

الفرس بناطق

الفرس بناطق والرابع عكس الثالث كقولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس
بفرس والخامس من موجبة جزئية صغرى وسالبة كلية كبرى كقولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من
الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر والسادس من سالبة جزئية صغرى وموجبة كلية كبرى كقولنا
بعض الحيوان ليس بابيض وكل انسان حيوان ينتج بعض الابيض ليس بانسان والسابع من موجبة
كلية صغرى وسالبة جزئية كبرى كقولنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان ينتج بعض
الحيوان ليس بابيض والثامن من سالبة كلية صغرى وموجبة جزئية كبرى كقولنا لا شيء من
الحيوان بحجر وبعض الابيض حيوان ينتج بعض الحجر ليس بابيض الاولان من هذه الضروب الثمانية
ينتجان موجبة جزئية والثالث سالبة كلية والخمسة الباقية سالبة جزئية قوله والمطلوب بالخلف
منها … لينتج وكذا المطلوبات بعده يعني ان انتاج هذه الضروب الثمانية لما لم يكن بديهيا
لما كان نظريا احتاج الى امور غريبة او الخلف … وهو في هذا الشكل ان يؤخذ
نقيض النتيجة ويضم الى احدى المقدمتين لينتظم شكلا اولا منتجا لنقيض الاخرى فينتج … اذا
كان منافية للمقدمة الاخرى وذلك … انما يجري في الضرب الاول والثاني
والثالث والرابع والخامس من الثمانية الباقية اما بيان جريانه في الضرب الاول فنقول
كما مثلنا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق والا لصدق نقيضه
وهو لا شيء من الحيوان بناطق ونجعله كبرى للشكل الاول لكليته ونجعل صغرى القياس لايجابه صغرى
ونقول كل انسان حيوان ولا شيء من الحيوان بناطق ينتج لا شيء من الانسان بناطق ثم نعكس
هذه النتيجة بالعكس المستوي الى قولنا لا شيء من الناطق بانسان وكان
منافيا لكبرى الشكل الرابع وهو كل ناطق انسان فيلزم اجتماع النقيضين وهو محال
منشاه ليس الا نقيض النتيجة فيكون نقيض النتيجة باطلا والنتيجة حقا وهو المطلوب وفي الضرب
الثاني كانت النتيجة الصادقة على ما ذكرنا من المثال قولنا بعض الناطق حيوان فلو لم يصدق

(هامش: قوله …)

لصدق نقيضه لا شيء من الناطق بحيوان فنجعله كبرى والعكس القياس لكبرى صغرى ونقول كل
انسان ناطق ولا شيء من الناطق بحيوان ينتج لا شيء من الانسان بحيوان فاذا انعكس وقلت لا شيء من الحيوان
بالانسان والحيوان كان نقيضا او منافيا لكبرى القياس وهو بعض الحيوان انسان الا ان هذا المثال
وفي الثالث كانت النتيجة الصادقة ما ذكرنا لا شيء من الفرس بناطق فلولم يصدق لصدق نقيضه
وهو بعض الفرس ناطق وكل ناطق انسان ينتج بعض الفرس انسان فاذا انعكس وقلت
بعض الانسان فرس كان منافيا ونقيضا لصغرى القياس وهو لا شيء من الانسان بفرس
الى اخر ما قلناه في الضرب الاول الكبرى وفي الرابع كانت النتيجة الصادقة ما ذكرنا في الشرح بعض
الحيوان ليس بفرس فلولم يصدق لصدق نقيضه وهو كل حيوان فرس فنجعله للايجابه صغرى ولكبرى
القياس لكليتها كبرى فنقول كل حيوان فرس ولا شيء من الفرس بانسان ينتج لا شيء من الحيوان
بانسان فاذا انعكس وقلت لا شيء من الانسان بحيوان كان منافيا لصغرى وهو كل انسان
حيوان الى اخر التقريب الذي ذكرنا في الضرب الاول وفي الخامس كانت النتيجة الصادقة
قولنا بعض الانسان ليس بحجر فلولم يصدق لصدق نقيضه وهو كل انسان حجر فنجعله للايجابه
صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى ونقول كل انسان حجر ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج لا شيء من
الانسان بحيوان فاذا انعكس وقلت لا شيء من الحيوان بانسان كان منافيا ونقيضا لصغرى وهو
وكذا بعض الحيوان انسان والاكبر ولا يخفى عليك في الضرب السادس الى الضرب الثامن والسادس
والسابع والثامن فنقول المصنف يجري بيانه في السادس كما يشير اليه ما علم بيانه في
السادس فلان النتيجة فيه سالبة جزئية ونقيضها موجبة كلية فاذا جعلنا النقيض المذكور
للايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى لانتظم شكلا اول لا ينتج موجبة كلية وعكسها موجبة
جزئية وهي لا تنافي صغرى القياس اعني السالبة الجزئية اصلا مثلا اذا قلنا
بعض الحيوان ليس بفرس وكل ناطق حيوان ينتج بعض الفرس ليس بناطق والا لصدق نقيضه

وهو كل فرس

[margin: فنجعله للايجابه صغرى وكبرى القياس لكليتها كبرى ونقول بعض الفرس ناطق]
[margin: بعض م]

وهو كل فرس ناطق فنجعله صغرى وكبرى القياس كبرى ونقول كل فرس ناطق وكل ناطق حيوان
ينتج كل فرس حيوان واذا انعكسناه الى قولنا بعض الحيوان فرس وهو لا ينافي صغرى القياس اعني
بعض الحيوان ليس بفرس واذا جعلنا نقيض النتيجة كبرى وكبرى القياس صغرى لينتظم شكلا اول
ينتج كل المثال المذكور كل حيوان فرس ولا يحتاج في الى الانعكاس لكونه شكلا رابعا لكنه ينافي صغرى
القياس اعني بعض الحيوان ليس بفرس مع انه من خلف المقصود هاهنا ولكن منشأ الاشتباه المصنف
هو هذا فافهم مع ان مثل ذلك واقع في السابع والثامن كان منشأ البرهان التحقيق اذا
انتظم شكلا رابعا كما في المثال ينتج موجبة جزئية اعني بعض الحيوان فرس وهو لا ينافي صغرى
القياس اصلا وهي قولنا بعض الحيوان ليس بفرس واما عدم جريانه في السابع فلان النتيجة فيه سالبة
جزئية ايضا ونقيضها موجبة كلية فاذا جعلنا النقيض المذكور كبرى وصغرى القياس للايجابه صغرى
لينتظم شكلا ثالثا لا ينتج نتيجة موجبة كلية وعكسها موجبة جزئية وهي لا تنافي الكبرى اعني السالبة
الجزئية كما ذكرنا في السادس مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان وبعض الابيض ليس بانسان
ينتج الحيوان ليس بابيض والا لصدق نقيضه وهو كل حيوان ابيض فلو جعلناه كبرى وصغرى القياس
للايجابه صغرى وقلت كل انسان حيوان وكل حيوان ابيض لانتج كل انسان ابيض فلو عكسناه الى
بعض قولنا بعض الابيض انسان وان جعلناه لا ينافي كبرى القياس اعني قولنا بعض الابيض
ليس بانسان ولو جعلناه نقيض النتيجة صغرى وصغرى القياس لكليتها كبرى هكذا كل حيوان ابيض
وكل انسان حيوان لا ينتج شكلا او كبرى ينتظم شكلا رابعا ينتج بعض الابيض انسان
ولا يحتاج الى الانعكاس لكونه شكلا رابعا ولا ينافي كبرى القياس اعني بعض الابيض ليس
بانسان مع ان هذا خلف في شيء كما قلنا في السادس واما عدم جريانه في الثامن فلان
صغراه سالبة كلية وكبراه موجبة جزئية هكذا لا شيء من الحيوان بحجر وبعض الابيض حيوان فبعض
الحجر ليس بابيض فلولم يصدق هذه النتيجة لصدق نقيضها وهو موجبة كلية اعني كل حجر ابيض فلو جعلناه

[margin: بعض م]
[margin: لكنه م]
[margin: وانتجنا سالبة م]

كبراه وصغرى القياس صغرى صار شكلا اولا هكذا لا شيء من الحيوان بحجر وكل حجر ابيض نتجت شرائط
الشكل الاول اعني ايجاب الصغرى لان صغرى قياس من سالبة كلية كما ذكرنا ولو جعلناه صغرى
وصغرى القياس لكليتها كبرى وهكذا كل حجر ابيض ولا شيء من الحيوان بحجر لا يصير شكلا اولا بل ينتظم
شكلا رابعا فانه ينتج بعض الابيض ليس بحيوان وهو لا ينافي كبرى القياس وهي بعض الابيض حيوان
وليس بخلف اصلا كما قلنا في السابق وثانيها بعكس الترتيب ثم عكس النتيجة كما اشار اليه
بقوله او بعكس الترتيب ثم النتيجة اي بجعل الصغرى بعينها كبرى والكبرى بعينها صغرى ليصير شكلا اولا لانه
الاول فينتج نتيجة الشكل الاول ثم نعكس تلك النتيجة بالعكس المستوي الى النتيجة المطلوبة في الشكل
الرابع وذلك في العكس المذكور انما يجري فيما يكون الكبرى فيه موجبة لتصلح صغرى الشكل الاول والصغرى
كلية لتصلح الكبروية والنتيجة قابلة للانعكاس كما في الضرب الاول والثاني والثالث وكما في
الخامس ان انعكست السالبة الجزئية كما ذكرنا اذا كانت احدى الخاصتين الاثنين في الضرب الاول والثاني
والثالث فلان صغرها كلية صالحة لكبروية الشكل الاول وكبراها موجبة صالحة لصغرى الشكل الاول
ونتيجة الاول موجبة كلية تنعكس موجبة جزئية ونتيجة الثاني موجبة جزئية تنعكس كنفسها الى النتيجة
المطلوبة ونتيجة الثالث سالبة كلية تنعكس كنفسها الى النتيجة المطلوبة مثلا نقول في الاول كما
قلنا سابقا كل انسان حيوان وكل ناطق انسان ينتج بعض الحيوان ناطق ثم نعكس الكبرى صغرى والصغرى
كبرى ونقول كل ناطق انسان وكل انسان حيوان ينتج كل ناطق حيوان ثم نعكس هذا النتيجة الى قولنا
بعض الحيوان ناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الاول من الشكل الرابع وكان الضرب الثاني
مثلنا هكذا كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان ينتج بعض الناطق حيوان فنجعل الكبرى
صغرى والصغرى كبرى ونقول بعض الحيوان انسان وكل انسان ناطق ينتج بعض الحيوان
ناطق ثم نعكس هذه النتيجة الى قولنا بعض الناطق حيوان وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثاني
وكان الضرب الثالث مثلنا له هكذا لا شيء من الانسان بفرس وكل ناطق انسان فلا شيء

من الفرس

[margin: شارح]

من الفرس بناطق فنجعل الصغرى كبرى والكبرى صغرى ونقول كل ناطق انسان ولا شيء من الانسان
بفرس ينتج لا شيء من الناطق بفرس ثم نعكس هذه النتيجة كنفسها لكونها سالبة كلية الى قولنا
لا شيء من الفرس بناطق وهو النتيجة المطلوبة في الضرب الثالث واما الضرب الخامس فان
لم يكن نتيجة احدى الخاصتين لم يجر فيه عكس الترتيب كما اذا قلنا لا شيء من الحيوان بحجر وبعض الابيض
حيوان ينتج بعض الحجر ليس بابيض فانه وان كانت مقدماته قابلة لعكس الترتيب لكون كبراه
موجبة وصغراه كلية لكن لما لم يكن نتيجة الخامس سالبة جزئية احدى الخاصتين لم تكن قابلة للانعكاس لما قلنا
في العكوس العكس المستوي ان السالبة الجزئية لا تنعكس اصلا لجواز عموم الموضوع او المقدم اذا كانت احدى
الخاصتين فانها تنعكس كنفسها بعكس الاقتران كما مر بيانه في الاول من عكس النقيض مثلا
اذا قلنا في الضرب الخامس لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما
وبعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة ما دام متحرك الاصابع لا دائما ينتج بعض الساكن الاصابع
ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لا دائما فاذا عكسنا الترتيب وقلنا
بعض متحرك الاصابع كاتب بالضرورة ما دام متحرك الاصابع لا دائما ولا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة
ما دام كاتبا لا دائما ينتج بعض متحرك الاصابع ليس بساكن الاصابع بالضرورة ما دام متحرك الاصابع
لا دائما فاذا عكسنا هذه النتيجة التي هي احدى الخاصتين بالعكس المستوي الى قولنا بعض الساكن
الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالضرورة ما دام ساكن الاصابع لا دائما كانت هي النتيجة المطلوبة
وثبت جريان عكس الترتيب في الخامس ايضا ولا يجري عكس الترتيب في الاضرب الباقية اعني
الرابع والسادس والسابع والثامن اما عدم جريانه في الرابع فانه وان كانت صغراه
كلية لكن كبراه سالبة اما في السادس فان صغراه موجبة جزئية وكبراه سالبة واما في السابع
فانه وان كانت كبراه موجبة لكن صغراه جزئية واما في الثامن فانه وان كانت صغراه كلية لكن
كبراه سالبة فيكون كل واحد من هذه الضروب الاربعة سببا في احد المنع جريان عكس الترتيب

[margin: وصغراه م]
[margin: من الكاتب م]

منها الاول والثاني فانه فيه يتبين منتجه كما عرفت بالاشارة اليه مع ان نتيجة الجزئية سالبة غير قابلة للانعكاس
الا اذا كانت احدى الخاصتين مع الخلف مما لا يكون نفعا لعدم بركة الترتيب في اصطلاحهم والثالث
عكس المقدمتين اي عكس كل واحدة من الصغرى والكبرى بالعكس المستوي والعكس كل واحدة منهما في
مكان الاخرى ليصير شكلا اولا ايضا ولكن ذلك اي عكس المقدمتين الا فيما يكون صغرى فيه موجبة مطلقة
او جزئية لم سواء كانت كلية او جزئية والكبرى سالبة كلية تنعكس الى الكلية وذلك انما يتصور في الضرب الرابع
والخامس من الدوائر اما جزئية في الرابع فلان صغراه موجبة كلية تنعكس الى موجبة جزئية صالحة لصغروية
الشكل الاول وكبراه سالبة كلية تنعكس كنفسها فتصلح للكبروية مثاله فيما ذكر الكتاب قولنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فلو عكسنا المقدمتين وجعلناهما في
مكانهما وقلنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس
وهو بعينه النتيجة المطلوبة في هذا الضرب واما جزئية في الخامس فان صغراه موجبة جزئية تنعكس جزئية م
كنفسها وتصلح لصغروية الشكل الاول وكبراه سالبة كلية تنعكس كنفسها وتصلح للكبروية مثاله
كما ذكر الكتاب قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس
بحجر فلو عكسنا المقدمتين بالعكس المستوي وجعلناهما في مكانهما وقلنا بعض الانسان حيوان ولا شيء
من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهو بعينه النتيجة المطلوبة فيه والحاصل ان عكس المقدمتين
في الضروب الستة الباقية اعني الاول والثاني والثالث والسادس والسابع والثامن
اصلا اما عدم جريانه في الاول والثاني فلانه وان كانت صغراهما موجبة الا ان كبراهما موجبة
كلية في الاول وموجبة جزئية في الثاني لا يصلح عكسهما للكبروية في الشكل الاول واما في الثالث
والسادس والثامن فلان صغراها سالبة وكبراها موجبة فعكس هذه الثلاثة سبب [illegible] جزئية
عكس المقدمتين واما في السابع فلانه وان كانت صغراه موجبة لكن كبراه سالبة جزئية والرابع
الرد الى الثاني بعكس الصغرى اي رد الشكل الرابع الى الشكل الثاني بعكس الصغرى بالعكس المستوي

ليكون الاول

١٠٩

ليكون الاول الاصغر كالاكبر والكبرى ذلك الرد الى الاول يكون في هذا الضرب مشتملا على شرائط الشكل
الثاني بان يكون مقدمتاه مختلفتين في الكيف وتكون الكبرى كلية وتكون الصغرى قابلة
للانعكاس ولا يتصور ذلك الا في الضرب الثالث والرابع والخامس وفي السادس ايضا ان
انعكست السالبة الجزئية كما اذا كانت احدى الخاصتين كما مر في الضروب الاربعة الباقية
اما جريانه في الضرب الثالث فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف وكبراه موجبة كلية وصغراه
سالبة كلية تنعكس كنفسها مثاله فيما ذكره الكتاب قولنا لا شيء من الانسان بفرس
وكل ناطق انسان ينتج سالبة كلية اعني قولنا لا شيء من الفرس بناطق فاذا عكسنا الصغرى
وقلنا لا شيء من الفرس بانسان وكل ناطق انسان ينتج لا شيء من الفرس بناطق وهذه هي
النتيجة المطلوبة واما في الرابع فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف وكبراه سالبة كلية وصغراه
موجبة تنعكس جزئية مثاله فيما ذكرنا كل انسان حيوان ولا شيء من الفرس بانسان ينتج
بعض الحيوان ليس بفرس فاذا عكسنا الصغرى وقلنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الفرس
بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهي النتيجة المطلوبة في هذا الضرب واما في
الخامس فلان مقدمتيه مختلفتان في الكيف ايضا وكبراه سالبة كلية وصغراه موجبة جزئية
تنعكس كنفسها مثاله فيما مر قولنا بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض
الانسان ليس بحجر فاذا عكسنا الصغرى وقلنا بعض الانسان حيوان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج
بعض الانسان ليس بحجر وهي النتيجة المطلوبة واما في السادس فان صغراه سالبة جزئية
وكبراه موجبة كلية فان كانت من احدى الخاصتين يجري فيه الرد الى الثاني ايضا وكل متحرك
مثلا اذا قلنا بعض الكاتب ليس بساكن الاصابع بالضرورة ما دام كاتبا لا دائما وكل
[illegible] الاصابع كاتب بالامكان ينتج بعض [illegible] ليس بمتحرك الاصابع بالامكان فاذا عكسنا
الصغرى وقلنا بعض ساكن الاصابع ليس بكاتب بالضرورة ما دام [illegible] الصغرى م

لا دائما وكل متحرك الاصابع كاتب بالامكان ينتج بعض ساكن الاصابع ليس بمتحرك الاصابع بالامكان
وان لم يكن صغراه من احدى الخاصتين لم يجر فيه الرد الى الثاني كما اذا قلنا بعض الحيوان ليس
بابيض وكل انسان حيوان ينتج بعض الابيض ليس بانسان فاذا عكسنا الصغرى قولنا بعض
الحيوان ليس بابيض لا ينعكس لما مر في العكس المستوي وخامسها الرد الى الثالث بعكس الكبرى اي رد
الشكل الرابع الى الشكل الثالث بعكس الكبرى في قياس الشكل الرابع بالعكس المستوي ليصير الاصغر
موضوعا للاكبر كالاصغر ولا يتصور ذلك الرد الا فيما يكون مشتملا على شرائط الشكل الثالث
بان تكون صغراه موجبة وكبراه قابلة للانعكاس وتكون الصغرى او عكس الكبرى كلية لاشتراط كلية احدى
المقدمتين في الشكل الثالث وذلك الاخير اعني كون الصغرى او عكس الكبرى كلية لازم الاولين
اعني الشرطين الاولين وهما كون الصغرى موجبة والكبرى قابلة للانعكاس اي كلما تحقق الشرطان الاولان
تحقق الاخير كما في هذه الضروب التي فيها ذلك الرد المذكور وهي انما يتصور في الضرب الاول
والثاني والرابع والخامس وفي الثامن ايضا ان انعكست السالبة الجزئية كما اذا كان من احدى
الخاصتين دون الضروب الثلاثة الباقية اما جريانه في الضرب الاول والثاني والرابع فلان صغراها
موجبة كلية وكبراها قابلة للانعكاس مثال الاول قولنا كل حيوان انسان وكل ناطق حيوان ينتج
بعض الحيوان ناطق فاذا عكسنا الكبرى وقلنا كل انسان حيوان وبعض الانسان ناطق ينتج بعض
الحيوان ناطق وهي النتيجة المطلوبة بعينها ومثال الثاني كل انسان ناطق وبعض الحيوان انسان
ينتج بعض الناطق حيوان فاذا عكسنا الكبرى وقلنا كل انسان ناطق وبعض الانسان حيوان
ينتج بعض الناطق حيوان وهو النتيجة المطلوبة ومثال الرابع قولنا كل انسان حيوان ولا شيء
من الفرس بانسان ينتج بعض الحيوان ليس بفرس فاذا عكسنا الكبرى وقلنا كل انسان
حيوان ولا شيء من الانسان بفرس ينتج بعض الحيوان ليس بفرس وهو النتيجة المطلوبة واما جريانه
في الخامس فلان صغراه موجبة الكلية وكبراه سالبة تنعكس الى سالبة الكلية مثاله قولنا بعض كلية م بلغ

الحيوان انسان

الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان ينتج بعض الانسان ليس بحجر فاذا عكسنا الكبرى وقلنا بعض
الحيوان انسان ولا شيء من الحيوان بحجر ينتج بعض الانسان ليس بحجر وهي النتيجة المطلوبة واما في الثامن
فلان صغراه موجبة كلية وكبراه سالبة جزئية فان انعكست كما اذا كانت من احدى الخاصتين
يجري فيه الرد المذكور ومثاله واضح مما ذكرنا في الرد الى الثاني في الضرب السادس والا فلا
يجري الرد المذكور في الضروب الثلاثة الباقية اعني الثالث والسادس والسابع فلان صغرى
جميع هذه الثلاثة سالبة **قوله** وضابطة شرائط الاربعة في فن فيه المنطق ان الضابطة
والقانون والاساس والقاعدة اسماء للقضية الكلية والامر الكلي يعني ان القاعدة والامر
الكلي الذي اذا راعيته في كل قياس اقتراني كان مشتملا على الشرائط بتمامها في كل واحد
من الاشكال الاربعة [illegible] ومنتجا [illegible] بتمامها المذكورة ~~[illegible]~~
فقد [illegible] ان الضابطة **قوله** اي لا بد في انتاج القياس اي انتاج كل قياس
سواء كان شكلا اولا او غيره احد امرين اما من عموم موضوعية الاوسط كذا واما من عموم موضوعية
الاكبر كذا [illegible] **قوله** اما من عموم موضوعية الاوسط هذا هو الامر الاول اي كلية قضية
موضوعها الاوسط سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية كالكبرى في جميع ضروب الشكل الاول المانع
فيه من اشتراط كلية الكبرى والاوسط فيه موضوع للاكبر وكاحدى المقدمتين في جميع ضروب
الثالث لما مر من اشتراط كلية احدى مقدمتيه مع ان الاوسط فيه ايضا موضوع للاكبر والاصغر
معا وكالصغرى في الضرب الاول والثاني والثالث والرابع والسابع والثامن من الشكل
الرابع لان الصغرى في جميع هذه الضروب الستة كلية مع ان الاوسط فيها موضوع للاكبر
واما الصغرى من الضرب الخامس والسادس من الشكل الرابع فجزئية فلا يكون
داخلا تحت هذا الامر الاول وكذا الكبرى في جميع ضروب الشكل الثاني بين جميع
ذلك اعني الضرب الخامس والسادس من ضروب الشكل الثاني داخلة تحت الامر الثاني

قوله

اعني قوله واما من عموم موضوعية الاكبر كما يجي قوله ففي الكلام اشارة استطرادية الى اشتراط فعلية الصغرى في هذه الضروب الستة فقط الضروب الاربعة اعني الاول والثاني والرابع والسابع من الشكل الرابع وانما كانت الاشارة استطرادية لان المقابلة المذكورة بالكلية اشارة الى ما شرط سابقا في كل شكل من الاشكال الاربعة فكما شرط فيما سبق في الشكل الاول ولا ثالث ايجاب الصغرى بالفعل كانت الاشارة المذكورة بالنسبة اليهما اصالة بخلاف الضروب الاربعة للشكل الرابع فانه لم يشترط فيها ذلك فكانت الاشارة المذكورة بالنسبة اليها استطرادية قوله وذلك كما في كبرى الضرب الاول والثاني والثالث والثامن من الشكل الرابع اي حمل الاوسط على الاكبر ايجابا انما هو في هذه الضروب الاربعة من الشكل الرابع من الاربعة الباقية اعني الرابع والخامس والسادس والسابع اما الرابع والخامس والسابع فلكون كبرى كل واحد من هذه الثلثة سالبة لكون الرابع والسابع داخلا تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر لكون صغريهما موجبتين والخامس غير داخل في شيء منهما لكون صغريه موجبة جزئية وكبريه سالبة كلية واما السادس وان كانت كبريه موجبة كلية تقتضي ان تكون داخلا تحت قوله او حمله على الاكبر لكن صغريه سالبة جزئية غير داخل تحت عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر الذي هو الاصل فافهم قوله فالضرب الاول والثاني قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني يعني ان الضرب الاول والثاني من الشكل الرابع قد اندرجا تحت كلا شقي الترديد الثاني المراد بالترديد الثاني هو قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر لكن مع ملاحظة عموم موضوعية الاوسط والمراد بالترديد الاول هو قوله اما من عموم موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية الاكبر فالضرب الاول والثاني من الشكل الرابع مندرجان تحت كلا شقي الترديد الثاني مندرجان تحت ملاقاته للاصغر بالفعل وهو الشق الاول من الترديد

حمله

الثاني

الثاني وتحت حمله على الاكبر وهو الشق الثاني من الترديد الثاني فيكونان داخلين فيهما كليهما وذلك لان صغريهما موجبة كلية مع ملاقاته للاصغر بالفعل بمعنى حمل الاصغر على الاوسط ايجابا وكبريهما موجبة فالاوسط فيهما محمول على الاكبر ايجابا قوله كانوا اصطلحوا سبب منع الخلو اي الترديد الثاني انما هو على سبيل منع الخلو كالترديد الاول اعني قوله اما من عموم موضوعية الاوسط واما من عموم موضوعية الاكبر قوله وههنا تمت الاشارة الى تمت الاشارة الى اشتراط انتاج جميع ضروب الشكل الاول كما وكيفا وكذا اشتراط انتاج جميع ضروب الشكل الثالث كما وكيفا وكذا اشتراط انتاج ستة اضرب من الشكل الرابع كما وكيفا من قوله اما من عموم موضوعية الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر يعني انه علم ان للشكل الاول شرطين كيفا ايجاب الصغرى بالفعل وكما كلية الكبرى فعلم كلية كبريه من قوله من عموم موضوعية الاوسط وعلم ايجاب صغريه بالفعل من قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل وان للشكل الثالث شرطين ايضا كيفا ايجاب الصغرى بالفعل وكما كلية احدى المقدمتين فعلم كلية احدى المقدمتين من قوله من عموم موضوعية الاوسط وعلم ايجاب صغريه بالفعل من قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل بمعنى حمل الاصغر على الاوسط ايجابا بالفعل وان للضروب الستة من الشكل الرابع شرطين ايضا كيفا ايجاب الصغرى مع مقدمتيها او ايجاب كبريها وكما كلية الكبرى او كلية احدى المقدمتين فعلم الكلية من قوله من عموم موضوعية الاوسط والايجاب بالفعل من مجموع قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل او حمله على الاكبر فتمت ههنا شرائط انتاج جميع الضروب الاربعة للشكل الاول وجميع ضروب الستة للشكل الثالث والضروب الستة من الشكل الرابع كما وكيفا وذلك لان هذه الستة من الشكل الرابع داخلة تحت عموم موضوعية الاوسط واربعة من تلك الستة داخلة تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل واربعة من الستة المذكورة داخلة تحت او حمله على الاكبر فالاول والثاني

قوله

قوله

من الشكل الرابع داخلة تحت عموم موضوعية الاوسط من تلك الستة داخلان تحت مع ملاقاته للاصغر بالفعل وتحت او حمله على الاكبر وتمت شرائط انتاج جميع المذكورات وبقيت شرائط الضرب الخامس والسادس وشرائط جميع الضروب الاربعة للشكل الثاني وسيجيء في قوله واما موضوعية الاكبر قوله فاعلم انه لم يعتبر او للاكبر او مع ملاقاته للاكبر حتى يكون احصر وذلك ظاهر لكان او للاكبر احصر من او حمله على الاكبر ووجه العدول من الاحصر الى الاطول ان الملاقاة كالشمس تشمل الوضع والحمل فيلزم كون القياس المترتب على هيئة الشكل الاول من كبرى موجبة كلية مع صغرى سالبة منتجا مع انه ليس كذلك لانا اذا قلنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان ناطق كان الحق السلب اعني بعض الحيوان ليس بناطق ولو قلنا لا شيء من الحيوان بحجر وكل حجر جسم لا ينتج لا شيء من الحيوان بجسم لصدق كل حيوان جسم والاختلاف دليل العقم كما مر مرارا وكذا يلزم كون القياس المترتب على هيئة الشكل الثالث من صغرى سالبة وكبرى موجبة مع كلية احديهما منتجا مع انه ليس كذلك لانا اذا قلنا لا شيء من الانسان بفرس وكل انسان ناطق كان الحق السلب اعني لا شيء من الفرس بناطق ولو قلنا كل انسان حيوان كان الحق الايجاب اعني كل فرس حيوان مع ان النتيجة ههنا ليست كذلك وكذا ذلك من الاشكال والاختلاف دليل العقم كما مر بيانا وانما يلزم ذلك لانه يصدق على القياس المذكور المترتب على هيئة الشكل الاول وعلى هيئة الشكل الثالث انه داخل في عموم موضوعية الاوسط اي كلية قضية موضوعها الاوسط مع ملاقاته للاصغر بالفعل او للاكبر بمعنى ان الاكبر محمول على الاوسط فيهما بالايجاب لانهما داخلان في احد شقي الترديد الثاني اعني قوله او للاكبر وان لم يدخل في شقه الاول اعني قوله مع ملاقاته للاصغر بالفعل فلذلك صرح بقوله او حمله على الاكبر حتى لا يلزم ذلك وللتحصيل لاحد الاشتباه في ذلك قوله

قوله

واما

واما من عموم موضوعية الموضوع الاكبر هذا هو الامر الثاني من الامرين الذين ذكرناهما اولا انه لا بد في انتاج القياس من احدهما على سبيل منع الخلو اما من كلية قضية موضوعها الاكبر سواء كانت موجبة كلية او سالبة كلية مع اختلاف المقدمتين اعني الصغرى والكبرى في الكيف اي في الايجاب والسلب وذلك اي كلية قضية موضوعها الاكبر مع اختلاف المقدمتين في الكيف انما يكون في جميع الضروب الاربعة للشكل الثاني لما مر من اشتراط اختلاف المقدمتين مع كلية الكبرى في الشكل الثاني وفي اربعة اضرب من الضروب الثمانية للشكل الرابع اعني الثالث والرابع والخامس والسادس لما مر من ان الضرب الثالث من الشكل الرابع كبريه موجبة كلية وصغريه سالبة كلية والرابع صغراه موجبة جزئية وكبراه سالبة كلية وفي الضرب الرابع كبراه سالبة كلية وصغراه موجبة كلية وفي الخامس كبراه سالبة كلية وصغريه موجبة جزئية وفي السادس كبراه موجبة كلية وصغراه سالبة جزئية فهذه الاضرب الاربعة كلية مع ان المقدمتين فيها مختلفتان في الايجاب والسلب فقد دخل الضرب الثالث والرابع من الشكل الرابع في كلا الامرين اعني في عموم موضوعية الاوسط وعموم موضوعية الاكبر معا ولذا يكون هذا الترديد على سبيل منع الخلو كما في الترديد الاول والثاني

تقدم

المقابلة الى قوله مع الاختلاف في الكيف الى جميع شرائط الشكل الاول والثالث كما وكيفا وجملة كما ذكرنا والى شرائط الشكل الرابع والثاني كما وكيفا كما ذكرنا سابقا وههنا بقيت شرائط الشكل الثاني بحسب الجهة فاشار اليها بقوله مع منافاة نسبة قوله في لا بد في انتاجه من شرط ثالث وهو منافاة نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر في الشكل الثاني المحمول على الاصغر والاكبر معا كما قد تكون لوصف الاوسط نسبة الى ذات الاصغر او لوصفه نسبة الى وصف الاكبر فيشترط ان تكون نسبة الثانية اي نسبة وصفه الى وصف الاكبر منافية لنسبة الاولى اي نسبة وصفه الى ذات الاصغر اي تكون النسبة الثانية منافية للنسبة الاولى قوله وهذه المنافاة دائرة وجودا

قوله

قوله

تاوعد ما وقع ما مرّ من شرطي الشكل الثاني بحسب الجهة اعني مع دوام الصغرى او انعكاس سالبة
سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او الكبرى المشروطة كما ذكرنا سابقا في شرائط
الشكل الثاني فيتحقق المنافاة بتحقق الانتاج وبانتفائها ينتفي الانتاج اما انها اي
المنافاة دائرة مع الشرطين وجودا يعني انه كلما وجد الشرطان المذكوران تحققت المنافاة
المذكورة فلانه اذا كانت الصغرى ضرورية او دائمة وكانت الكبرى اي قضية من الموجهات
ماعدا الممكنتين فان لهما حكما على حدة كما يجيء فلا شك ان نسبة وصف الاوسط الى
وصف الاكبر اي فعلية السلب او اخص منه ولا منافاة بين دوام الايجاب
وفعلية السلب او بالعكس لما مرّ في بحث التناقض ان نقيض دوام الايجاب هو فعلية السلب
وبالعكس مثلا اذا قلنا كل انسان حيوان دائما او بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالفعل
ينتج لا شيء من الحجر بالانسان الانسان بحجر بالضرورة فاذا تحققت المنافاة بين شيء من القضايا
التي وقعت صغرى كالضرورية او الدوام بين الاعم الذي هو المطلقة العامة التي وقعت كبرى اذا
المنافاة بين ذلك الشيء وبين الاخص بالطريق الاولى ولما مرّ ان منوّر الشكل الثاني اذا كانت
ما يصدق عليها الدوام سواء كانت ضرورية مطلقة او دائمة مطلقة يصح ان يكون كبرى اي قضية
كانت من الموجهات الخمس عشرة ماعدا الممكنتين وهي الدائمتان والعامتان والوقتيتان المطلقتان
والخاصتان والوقتيتان والمطلقة العامة والوجودية اللادائمة والوجودية اللاضرورية فالضروبات
المنتجة اي مادة اختلاط بعضها على بعض ستة وعشرون وكلها منتجة للسالبة وصورتها هكذا

	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
الصغرى الضرورية المطلقة													
الصغرى الدائمة المطلقة													

فنقول

فنقول كل ج ب بإحدى الجهتين اعني الدوام او الضرورية ولا شيء من اب باحدى
الجهات الثلاث عشرة ينتج لا شيء من ج ا باحدى الجهات الثلاث عشرة وتفصيله
انه لما شرط في الشكل الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف فلو كانت صغرى من احدى الدائمتين
بالايجاب فلا بد ان تكون كبرى من احدى القضايا الثلاث عشرة بالسلب او بالعكس
بان تكون صغرى احدى الدائمتين بالسلب كبرى من احدى الثلاث عشرة بالايجاب كما ذكرنا ولما
نسبة الاوسط في الاكبر منافية ومنافية لنسبة الاوسط الى الاصغر كما ذكرنا ولما
كانت المطلقة العامة اعم من القضايا الاثنتي عشرة الباقية فاذا تحققت المنافاة
بينها وبين احدى الدائمتين الصغريين تحققت المنافاة بينها وبين الاخص من المطلقة
العامة وهو القضايا الاثنتا عشرة الباقية بالطريق الاولى قوله ولهذا اذا كانت الكبرى
مما تنعكس سالبتها والصغرى اي قضية كانت الى قوله او اخص منه حاصله ان الكبرى
الشكل الثاني اذا كانت من القضايا الست التي تنعكس سالبتها بالعكس المستوي وهي
الدائمتان والعامتان والخاصتان يصح ان تكون الصغرى اي قضية كانت من
الموجهات الخمس عشرة ماعدا الممكنتين فان لهما حكما على حدة كما يجيء فالضروب
الحاصلة من ضرب الصغريات الثلاث عشرة في الكبريات الست التي تنعكس سالبتها
ثمانية وسبعون كلها صحيحة منتجة وصورتها هكذا

[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]	[illegible]
[illegible]													
الكبرى الدائمة المطلقة													
الكبرى المشروطة العامة													
الكبرى المشروطة الخاصة													
العرفية العامة													
العرفية الخاصة													

فنقول لا شيء من ج ب باحدى الجهات الثلاث عشرة وكل اب باحدى الست ينتج لا شيء من
ج ا باحديهما وتفصيله انه لو تكون نسبة وصف الاوسط الى وصف الاكبر لضرورة الايجاب ذاتية او وصفية
او دوام الايجاب ذاتية او وصفية ولا خفاء في منافاتها مع نسبة وصف الاوسط الى ذات
الاصغر لفعلية السلب التي هي المطلقة العامة التي هي اعم منها او بالعكس فاذا تحققت
المنافاة بين شيء وبين الاعم تحققت المنافاة بينه وبين الاخص بالطريق الاولى مثلا
اذا قلنا لا شيء من الحجر بحيوان بالفعل وكل انسان حيوان بالضرورة ينتج لا شيء من الحجر
بانسان بالضرورة وضرورة الايجاب مثلا تنافي فعلية السلب في ما هي اخص
الضرورية المطلقة مما تنعكس سوالبها وكذا اذا كانت الكبرى دائمة مطلقة او مشروطة
عامة او خاصة او عرفية عامة او خاصة لانها مما تنعكس سوالبها كما مرّ في العكس المستوي واذا تحققت
المنافاة بين شيء من هذه القضايا الست التي وقعت كبرى وبين الاعم الذي هو المطلقة
بالضرورة العامة التي هي اعم الصغريات لزم المنافاة بينه وبين الاخص بالبعض قوله وكذا اذا كانت
الصغريات ممكنة والكبرى ضرورية الى قوله ولا زم اللازم لازم حاصله ان من شرائط الشكل
الثاني اذا كانت احدى الممكنتين العامة والخاصة كانت الكبرى احدى هذه الثلاث الضرورية
والمشروطة العامة والمشروطة الخاصة ضرورة منافاة الوصف بالامكان لسلب الوصف
بالضرورة ذاتية كانت الضرورة ام وصفية كما مرّ من ان نقيض الضرورة هو الامكان
وبالعكس فالضروب الحاصلة من ضرب الاثنين في الثلاثة ستة كلها صحيحة منتجة وصورتها هكذا

	الكبرى الضرورية المطلقة	الكبرى المشروطة العامة	الكبرى المشروطة الخاصة
الصغرى الممكنة العامة			
[illegible]			

فنقول مثلا كل ج ب بالامكان
ولا شيء من اب بالضرورة او ما دام او
ما دام الا دائما ينتج لا شيء من ج ا بالضرورة
او ما دام ج او ما دام ج لا دائما وتفصيل

ذلك

ذلك ان نسبة وصف الاوسط الى ذات الاصغر بامكان الايجاب مثلا ونسبة وصف الاوسط
الى وصف الاكبر بضرورة السلب ذاتية كانت الضرورة او وصفية اما في الكبرى المشروطة
خاصة كانت او عامة فظاهر ان ضرورة منافاة امكان ايجاب الوصف الضرورة سلب الوصف
واما في الكبرى الضرورية فلان المحمول اذا كان ضروريا للذات ما دامت موجودة كان
ضروريا لوصفها العنواني لان الذات لازم للوصف والمحمول لازم للذات ولازم اللازم
لازم وقد عرفت في التناقض ان نقيض امكان الايجاب ضرورة السلب وبالعكس قوله
ولهذا اذا كانت الكبرى ممكنة والصغرى ضرورية عكس ما مرّ يعني اذا كانت كبرى الشكل الثاني
ممكنة كانت صغراه ضرورية مطلقة لانه كما عرفت بان شرائط الشكل الثاني سابقا اذ ح
يكون وصف الاوسط الى وصف الاكبر بامكان الايجاب او امكان السلب ووصف الاوسط
الى ذات الاصغر بضرورة السلب او ضرورة الايجاب مثلا اذا قلنا لا شيء من الحجر بحيوان بالضرورة
وكل انسان حيوان بالامكان ينتج لا شيء من الحجر بانسان بالامكان واذا قلنا
كل انسان حيوان بالضرورة ولا شيء من الحجر بحيوان بالامكان ينتج لا شيء من الانسان
بحجر بالامكان وانما لم يجز ان يكون كبرى الشكل الثاني ممكنة كون صغرى مشروطة عامة او خاصة
لانا قلنا مرارا ان وصف الاوسط ثابت لذات الاصغر دون وصفه مثلا اذا قلنا كل
من الحجر بحيوان بالضرورة كان المراد سلب وصف الحيوان عن ذات الحجر دون وصفه فاذا كانت
صغرى مشروطة فلا بد ان يكون وصف الاوسط ثابتا لوصف الاصغر ضرورة ان الاوسط
ثابت للاصغر في المشروطة بملاحظة الوصف بخلاف الكبرى فان وصف الاوسط ثابت
لوصف الاكبر كما مرّ مرارا ولذا لم يجز اذا كانت الصغرى ممكنة كون الكبرى ضرورية او مشروطة
او خاصة عامة واما انها دائرة مع الشرطين عدما اي كلما انتفى احد الشرطين المذكورين اعني
دوام الصغرى او انعكاس سالبة الكبرى وكون الممكنة مع الضرورية او الكبرى المشروطة التفصيل

الذي ذكرنا في وجود الشرطين يعني اذا اشتمل احديهن لم يتحقق المنافاة فلم ينتج فلانه اذا لم
يكن احد الصغرى مما يصدق عليه الدوام فلا الكبرى مما ينعكس سالبتها بان يكون من القضايا التسع التي
لا تنعكس سوالبها اعني الوقتيتين المطلقتين والمطلقة العامة والممكنة العامة من البسائط واللاضروريتين
والوجوديتين والممكنة الخاصة من المركبات لم يكن في الصغريات اخص من المشروطة الخاصة وكل
الكبريات اخص من الوقتية ولا منافاة بين ضرورة الايجاب مادام الوصف لا دائما وبين
ضرورة السلب في وقت معين لا دائما اذ لعل ذلك الوقت غير اوقات الوصف العنواني اذ لا منافاة
بين قولنا كل كاتب متحرك الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما وقولنا لا شيء من الكاتب
بمتحرك الاصابع بالضرورة وقت كونه نائما لا دائما لان وقت كونه نائما غير اوقات
الوصف العنواني وهو الكتابة وقس عليه البواقي واذا ارتفعت المنافاة بين الاخصين اعني
الصغرى المشروطة الخاصة والكبرى الوقتية ارتفعت بين ما هو اعم منهما ضرورة ولذا ارتفعت
بين كل واحد منهما وبين ما هو اعم من كل واحد منهما وكذا اذا لم تكن الكبرى ضرورية ولا مشروطة
عامة او خاصة حين كون الصغرى ممكنة كان اخص الكبريات الدائمة او الوقتية الخاصة
او الوقتية ولا منافاة بين امكان الايجاب ودوام السلب مادام الذات ولا بينه
وبين دوام السلب بحسب الوصف ولا بينه وبين ضرورة السلب في وقت معين لا دائما
اذ الامكان الذاتي لا ينافي الامتناع بالغير فقولنا كل فلك ساكن بالامكان لا ينافي قولنا
لا شيء من الفلك بساكن دائما مادام فلكا وكذا قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان
لا ينافي قولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع مادام كاتبا لا دائما اي كل كاتب
ساكن الاصابع بالفعل وكذا لا تنافي بين قولنا كل قمر منخسف بالامكان وقولنا
لا شيء من القمر بمنخسف وقت التربيع لا دائما اي كل قمر منخسف بالفعل قوله ولانه اذا
لم تكن الصغرى ضرورية مع تقدير كون الكبرى ممكنة كان اخص الصغريات المشروطة

الخاصة

وكذا
قوله

الخاصة او الدائمة ولا منافاة بين امكان الايجاب في الكبرى وبين ضرورة السلب بحسب
الوصف لا دائما ولا بينه وبين دوام السلب مادام الذات لما علمنا من انه لا تنافي بين الامكان
الذاتي والامتناع بالغير فقولنا لا شيء من الكاتب بساكن الاصابع بالضرورة مادام كاتبا لا دائما
لا ينافي قولنا كل كاتب ساكن الاصابع بالامكان وكذا قولنا لا شيء من الفلك بساكن دائما
مادام فلكا لا ينافي قولنا كل فلك ساكن بالامكان فهذا منتهى ان يفهم المقام ولله الحمد على اتمام
المرام قال المصنف فصل الشرطي من الاقتراني انه قد مر سابقا ان القياس الاقتراني وهو
ما يكون فيه النتيجة مذكورا فيه لا بالفعل قسمان حملي وشرطي ولما فرغ من حملي الاقتراني
شرع في الشرطي منه فقال الشرطي من الاقتراني اما ان يتركب قوله من متصلتين
كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج كلما
كانت الشمس طالعة فالعالم مضيء وهذا المثال على هيئة الشكل الاول واذا قلنا كلما كانت الشمس
طالعة فالنهار موجود وليس البتة اذا كان العالم مظلما فالنهار موجود ينتج ليس البتة اذا كانت
الشمس طالعة فالعالم مظلم كان شكلا ثانيا واذا قلنا في المثال المذكور كلما كان النهار موجودا
فالشمس طالعة وكلما كان النهار موجودا فالعالم مضيء ينتج قد يكون اذا كانت الشمس طالعة فالعالم
مضيء كان شكلا ثالثا واذا قلنا في الاول كلما كان النهار موجودا فالشمس طالعة وكلما كان العالم مضيئا
كان شكلا رابعا وشرائط هذه الاشكال الاربعة هنا كما في الحمليات من غير تفرقة وكذا
الضابطة والمختلطات التي اشرنا اليها والذي ذكرناه مثال واحد لضرب واحد من ضروب
الاشكال الاربعة وقس البواقي على ما ذكرنا قوله او منفصلتين كقولنا اما ان يكون
العدد زوجا واما ان يكون فردا واما ان يكون الزوج زوج الزوج واما ان يكون زوج
الفرد ينتج اما ان يكون العدد زوج الزوج او يكون زوج الفرد او يكون فردا هذا ايضا
على هيئة الشكل الاول المركبة من منفصلتين حقيقيتين لكن المقدمتان مانعتا [illegible]

بحث القياس الشرطي الاقتراني [illegible]

قوله
قوله

[crossed out: illegible]
ولكن كان العالم مضيئا
فالنهار موجود ينتج قد يكون
اذا كان الشمس طالعة

لكن وعليه فقس سائر الاشكال والشرائط ولا يخفى ما اهمل المحشي رحمه الله في هذا المقام من كلية
الكبرى ولكن المنافاة في المنفصلات ليست من داب المحصلين قوله اعلم ان العدد مطلق كما ذكر
في شرح المتن المسمى بشرح السحاب في شرح نظم علامة [illegible] اما زوج ان انقسم بمتساويين او فرد
ان لم ينقسم بها والزوج ثلثة اقسام زوج الزوج وزوج الفرد وزوج الزوج والفرد اما زوج
الزوج فهو العدد الذي يقبل التنصيف بعد دهج الى الواحد كالاثنين والاربعة والثمانية والستة
عشر والاثنين والثلاثين والاربعة والستين وهكذا واما زوج الفرد فهو العدد الذي
يقبل التنصيف مرة واحدة ثم يصير نصفاه فردين كالستة والعشرة والاربعة عشر والثمانية
عشر والثلاثين والخمسين وهكذا واما زوج الزوج والفرد فهو العدد الذي يقبل التنصيف
اكثر من مرة واحدة بعد دهج ويكون منتهى وصوله الى الواحد كسر كالاثنى عشر والثمانية والعشرين
وهكذا والنسبة بين الاقسام الثلثة للزوج تباين باعتبار ما صدق والزوج المطلق يشمل
الاقسام الثلثة والفرد قسمان فرد اول وفرد مركب وذكرنا بايضاح في الشرح المذكور
فليرجع اليه قوله او حملية ومتصلة كقولنا هذا انسان وكلما كان انسانا كان حيوانا ينتج هذا
حيوان ويجوز العكس اعني كون الصغرى متصلة والكبرى حملية ومثل ذلك على هيئة الشكل الاول
وقس عليه البواقي قوله او حملية ومنفصلة كقولنا هذا عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون
فردا ينتج هذا اما ان يكون زوجا او فردا ويجوز العكس الى آخر ما قلنا قوله او متصلة ومنفصلة
كقولنا كلما كان هذا ثلثة فهو عدد ودائما اما ان يكون العدد زوجا او يكون فردا ينتج كلما كان هذا
ثلثة فاما ان يكون زوجا او فردا ويجوز العكس الى آخر ما قلنا واعلم ان الاقسام
الاقترانية الشرطية خمسة ينعقد في كل منها الاشكال الاربعة وشرائط نتائج هذه الاشكال الاربعة
كما في الحمليات من غير تفرقة حتى يشترط في الاول ايجاب الصغرى بالفعل وكلية الكبرى
وفي الثاني اختلاف مقدمتيه في الكيف وكلية الكبرى الى غير ذلك وكذا في سائر

الشكل

عبارة
قوله
قوله
قوله

النتائج في الكمية والكيفية في كل منها وكذا الضابطة وكذا العدد ضروب الا في الشكل الاول الرابع فان
عدد ضروبه بها ثمانية لان انتاج الضروب الثلثة الاخيرة يجب التركيب البالغ وهو غير معتبر في
الشرطيات كما اشرنا اليه سابقا وكيفية انعقاد الاشكال الاربعة فيها انه لا بد في كل من الاقسام
الثمانية من اشتراك المقدمتين في جزء يكون هو الحد الاوسط وهو اما ان يكون محمولا للاصغر وموضوعا
للاكبر او محمولا لهما او موضوعا لهما او موضوعا للاصغر ومحمولا للاكبر فالاول هو الاول والثاني هو الثاني
والثالث هو الثالث والرابع هو الرابع هكذا ينبغي ان يفهم المقام قوله الاستثنائي فلما
فرغ من الاقتراني بكلا قسميه شرع في الاستثنائي وهو على ما عرف المصنف ان يكون النتيجة او نقيضها مذكورا
فيه والمذكور هنا النتيجة او نقيضها اما مقدمة او مقدمة تالية وهو ملزوم واللازم اثبات الشيء ينفي او نقيضه
واما جزء من مقدمة والمقدمة الاخرى قضية تكون شرطية فالقياس الاستثنائي ابدا يكون مركبا من
مقدمتين احديهما شرطية والاخرى وضع او اثبات لاحد جزئيها او رفعه يلزم وضع جزء الآخر او رفعه
وهو المراد بقول المحشي من مقدمة شرطية ومقدمة حملية يستثنى فيها عين احد جزئي الشرطية او نقيضه
ليستنتج عين الآخر او نقيضه كقولنا كلما كانت الشمس طالعة فالنهار موجود لكن الشمس طالعة ينتج
ان النهار موجود لكن النهار ليس بموجود ينتج ان الشمس ليست بطالعة وكقولنا دائما اما ان يكون اما
العدد زوجا او فردا ولكن هذا العدد زوج ينتج انه ليس بفرد لكنه ليس بزوج ينتج انه فرد
ففي المتصلات ينتج الوضع الوضع والرفع الرفع ولا ينتج الوضع الرفع ولا الرفع الوضع وفي المنفصلات
ينتج وضع كل رفع الآخر ورفع كل وضع الآخر فالاحتمالات المتصورة في انتاج الاستثنائي
اربعة وضع كل ورفع كل لكن المنتج في المتصلات قسمان اعني الوضع الوضع والرفع الرفع
كما ذكرنا وفي المنفصلات الحقيقية جميع الاربعة وفي المانعة الجمع اثنان وضع كل ورفع الآخر
لعدم امتناع الخلو وفي مانعة الخلو بالعكس لعدم امتناع الجمع كالسجع وشرط في انتاج القياس
الاستثنائي ثلث شرائط احدها ان تكون الشرطية مطلقا موجبة فانها لو كانت سالبة

من النتيجة [illegible]

شرائط القياس الاستثنائي [illegible]

لم ينتج شيئا لا الوضع ولا الرفع فان منع الشرطية انما هو بسبب اللزوم او العناد واذا لم يكن بين
امرين لزوم لم يلزم من وجود احدهما او عدمه وجود الاخر او عدمه وثانيها ان يكون الشرطية
لزومية ان كانت متصلة او عنادية ان كانت منفصلة وذلك لان العلم بصدق احد طرفيها او
كذبه يعني العلم بصدق الاخر او كذبه فلو استفيد العلم بصدق احد الطرفين او بكذبه من الاتفاقية
لزم الدور وثالثها احد الامرين وهو اما كلية الشرطية او كلية الاستثنائية اي كلية الوضع او الرفع
فانه لو انتفى الامران كلاهما احتمل ان يكون اللزوم او العناد على بعض الاوضاع والاستثناء على وضع
آخر فلا يلزم من اثبات احد جزئي الشرطية او نفيه ثبوت الاخر او انتفاؤه والمراد بكلية الاستثناء
الاستثناء الكلي في جميع الازمنة مع جميع الاوضاع التي لا تنافي وضع المقدم وتسمية هذا القياس
بالاستثنائي من تسمية الكل باسم جزئه قوله ان الشرطية ان كانت متصلة ينتج منها اثنان لان وضع
وضع المقدم وضع التالي ورفع التالي رفع المقدم فلانه لما اشترط في الشرطية المتصلة ان يكون لزومية
لزومية كان تحقق اللزوم اعني المقدم مستلزما لتحقق اللازم اعني التالي فيلزم من وضعه وضعه واما
الثاني اعني رفع التالي ينتج رفع المقدم فلان انتفاء اللازم اعني التالي يستلزم انتفاء الملزوم اعني
المقدم واما الاخيران لان الاخران اعني وضع التالي ورفع المقدم فلا ينتجان كما اشرنا لجواز ان يكون
اللازم الذي هو التالي اعم من الملزوم الذي هو المقدم فلا يلزم من تحقق اللازم الاعم تحقق الملزوم
الاخص ولا من انتفاء الملزوم الاخص انتفاء اللازم الاعم مثلا اذا قلنا كلما كان هذا
انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج انه حيوان لكنه ليس بحيوان ينتج انه ليس بانسان لما
ذكرنا من انه يستلزم تحقق الملزوم تحقق اللازم وانتفاء اللازم انتفاء الملزوم واذا قلنا
في المثال المذكور لكنه حيوان لا ينتج انه انسان لجواز ان يكون حيوانا آخر غير انسان كالفرس
فلا يلزم الاول الاخر هو الذي هو النتيجة وكذا اذا قلنا فيه لكنه ليس بانسان لا ينتج انه ليس

بحيوان

حيوان لجواز ان يكون فرسا مثلا لما ذكرنا من جواز ان يكون اللازم اعم كما في المثال فلا يلزم من
تحقق تحقق اللزوم ولا من انتفاء الملزوم انتفاؤه ثم اذا كان اللازم مساويا للملزوم فرفع
المقدم ووضع التالي ينتجان ايضا كقولنا كلما كان هذا انسانا كان كاتبا بالقوة لكنه ليس بانسان
ينتج انه ليس بكاتب بالقوة او ينتج انه انسان لكن ولا يلتفت اليه لان القواعد المنطقية يجب ان يكون
كلية قوله ومن الحقيقية كقولنا اما ان يكون هذا العدد زوجا او فردا الصواب ما ذكرنا من الاكثر اطرادا
يقول دائما اما ان يكون زوجا وكذا في المتصلة وفيه ما فيه قوله وقد يختص باسم قياس
الخلف الخ يعني انه من لواحق القياس قسمان اخران احدهما قياس الخلف وهو ما يقصد
به اثبات المطلوب بابطال نقيضه وهو ظاهر مما ذكره المحشي رحمه الله وهو محتاج اليه في مباحث
العكوس كما مر بيانه مرارا من ذلك قولنا وانه لا كلية سالبة كنفسها والاثبات
النتيجة من نقيضه بان قلنا مثلا اذا صدق هذا الاصل يصدق هذا العكس الا لا
العكس لازم للقضية كاذب وهو المطلوب فلم يثبت المطلوب اعني العكس المقصود ليثبت نقيضه وكما
يثبت بنقيضه يثبت حكم الخ وكذا هو محتاج اليه في باب الاقيسة كما في الاشكال الثلاثة
الباقية غير الاول وثانيهما القياس المركب وهو قياس مركب من مقدمات ينتج
مقدمتان منها نتيجة وهي مع مقدمة الاخرى نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب وذلك
انما يكون اذا كان القياس المنتج للمطلوب يحتاج مقدمتاه او احدهما الى كسب بقياس آخر
كذلك الى ان ينتهي الكسب الى المبادي البديهية فيكون هناك قياسات مترتبة ومحصلة للمطلوب
ولذا يسمى قياسات مركبا فان صرح فيها بنتائج تلك القياسات سمي موصول النتائج لوصل تلك
النتائج بالمقدمات كقولنا كل ج ب وكل ب د فكل ج د ثم كل ج د وكل د آ
فكل ج آ ثم كل ج آ وكل آ ه فكل ج ه وان لم يصرح بها سمي مفصول النتائج لفصلها عن المقدمات
في الذكر وان كانت مرادة في المعنى كقولنا كل ج ب وكل ب د وكل د آ وكل آ ه فكل

ج ه كما عرفنا عليه قوله الاستقراء وقد مرت قوله باب القياس ان الحجة ثلاثة اقسام قياس
واستقراء وتمثيل وان المقصود الاقصى والمطلب الاعلى في باب التصديقات هو القياس
لافادته اليقين بخلاف الاستقراء والتمثيل فانهما يفيدان الظن وقد ذكرنا وجه التقسيم الى الثلاثة
والاستقراء الجزئيات احدها ما ذكره الجمهور انه هو الحجة التي يستدل فيها من حكم الجزئيات ما وانا
قالوا في اكثر الجزئيات لانه الحكم لو كان موجودا في جميع الجزئيات لم يكن استقراء بل قياسا مقسما وثانيها
ما في الشفاء انه تتبع الجزئيات لاثبات حكم كلي والكل ما فيه من التسامح كما ذكره المحشي رحمه الله وانما
سمي هذا القسم من الحجة استقراء لان مقدماته لا تحصل الا باستقراء وتتبع الجزئيات كقولنا
كل حيوان يحرك فكه الاسفل عند المضغ لان الانسان والبهائم والسباع وكذلك هذا الا
يفيد اليقين لجواز وجود جزئي آخر لم يستقرأ ويكون حكمه مخالفا لما استقرئ كالتمساح قوله
فيها وجه آخر يسمى وهو ان يكون المصدر بمعنى المفعول كالخلق بمعنى المخلوق والتمثيل عند المناطقة
فيكون المعنى الاستقراء هو الحجة المتتبع فيها الجزئيات لاثبات حكم كلي قوله القياس كما ينقسم
باعتبار الهيئة والصورة الى الاستثنائي والاقتراني باقسامه كذلك ينقسم باعتبار المادة
الى الصناعات الخمس اعني البرهان والجدل والخطابة والشعر والمغالطة وقد تسمى المغالطة
سفسطة ومشاغبة ايضا كما يجيء والغرض من البرهان الجزم والقطع مع المطلوب لكونه من
البرهان وهو القطع والغرض من الجدل الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك المقدمات
بالبرهان والغرض من الخطابة ترغيب الناس فيما ينفعهم من الامور والغرض من الشعر انفعال
النفس بالترغيب والترهيب والغرض من المغالطة تغليط الخصم وتكاية وهي المؤلفة من
قضايا كاذبة يحكم بها الوهم ووجه حصر القياس باعتبار المادة ما ذكره المحشي رحمه الله من
قوله لان مقدماته اما ان تفيد الخ وما يتألف منه كل من هذه الصناعات من اليقينيات
ومن المشهورات والمسلمات ومن المقبولات والمظنونات والمخيلات

والوهميات

والوهميات والمشبهات تسمى مواد الاقيسة كما يجب على المنطقي النظر في صورة الاقيسة كذلك
يجب عليه النظر في موادها الكلية حتى يمكنه الاحتراز عن الخطأ في الفكر من جهتي الصورة والمادة
جميعا ومواد الاقيسة اما يقينية او غير يقينية واليقينية هي مادة البرهان وغير اليقينية مواد
الاربعة الباقية كما سيجيء اما اليقين فهو التصديق الجازم الى آخر ما قاله المحشي رحمه الله
فاصول اليقينيات هي البديهيات والنظريات متفرعة عليها والبديهيات
وهي المسماة بالضروريات اعني ما لا يحتاج في حصولها الى نظر وفكر وان احتاجت
الى حدس والتفات نفس او نحو ذلك ستة اقسام وهي الاوليات والمشاهدات
والتجربيات والحدسيات والمتواترات والفطريات ووجه الضبط ما ذكره المحشي
كما غراه ولي ميل ان الضروريات ست لان الحاكم بصدق القضايا اليقينية اما
العقل او الحس او المركب منهما لانحصار المدرك في العقل والحس فان كان
الحاكم هو العقل فاما ان يكون تصور الطرفين مع النسبة كافيا في الحكم والجزم الى آخر ما ذكره
المحشي رحمه الله قوله وقد علم بذلك حد كل واحد منها اي قد علم بوجه الضبط حد كل واحد من الاقسام
الستة للضروريات التي هي اصول اليقينيات اما الاوليات فقد علم انها هي
القضايا التي يحكم بها العقل بمجرد تصور اطرافها كالحكم بان الكل اعظم من جزئه وان
الواحد نصف الاثنين وان الجسم الواحد لا يكون في آن واحد في مكانين وليس من ان
الاوليات هي القضايا التي لا يتكلف فيها العقل واما المشاهدات فقد علم انها هي
القضايا التي يحكم بها العقل بتوسط الحواس الظاهرة او الباطنة فالاول يسمى حسيات
كالحكم بان الشمس مشرقة والنار محرقة والثانية تسمى وجدانيات وهي ما نجده في نفوسنا لا بالة
البديهية كشعورنا بان لنا جوعا وعطشا وغضبا ونحو ذلك واما التجربيات فقد علم انها هي
القضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف بانضمام تكرار المشاهدة والقياس

لحق المنتج لليقين انما هو ان الوقوع المتكرر على نهج واحد لا بد له من سبب وان لم يعرف ماهيته
وكلما علم وجود السبب علم وجود المسبب قطعا وذلك كالحكم بان السقمونيا مسهل للصفراء
فان قلت هذا القياس ان حصل بمجرد الفكر والنظر كانت التجربيات نظرية لا ضرورية وان
حصل بالحدس كانت حدسية لا تجربية وان حصل بمجرد تصور الطرفين من غير فكر ولا حدس
بل بواسطة لا تغيب عن الذهن عند تصور الاطراف كانت من جملة القضايا التي قياساتها
معها اعني الفطريات قلنا هو حصول حصل بوجه آخر غير تلك الوجوه وهو انه لما تكررت المشاهدة
حصل هذا القياس وادى الى اليقين من غير نظر ولا حدس ولا واسطة لا تغيب واما الحدسيات
فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف مع انضمام حدس قوي من
النفس يزول معه الشك ويحصل به اليقين كالحكم بان نور القمر مستفاد من نور الشمس
لما يرى من اختلاف تشكلات نوره بحسب اوضاعه من الشمس قربا وبعدا وذلك انه يحدس
ان الهالة التي تلي الشمس فيحدس العقل انه لو لم يكن نوره من الشمس لما كان كذلك والحدس
هو سرعة انتقال الذهن من المبادي الى المطالب ويقابله الفكر فانه حركة الذهن نحو المبادي
الى المطالب ~~ويقابله الفكر فانه حركة الذهن~~ ورجوعه عنها الى المطالب فلا بد فيه من حركتين
بخلاف الحدس اذ لا حركة فيه اصلا والانتقال فيه ليس بحركة فان الحركة تدريجية الوجود والانتقال
دفعي الوجود واعلم ان الحدسيات والتجربيات ليستا حجتين على الغير لجواز ان لا يحصل
له الحدس والتجربة المفيدة للعلم بل هما حجتان على الحادس والمجرب واسباب التجربة والحدس
التي ربما تكون مختلفة شدة وضعفا واما المتواترات فقد علم انها القضايا التي
يحكم بها العقل بعد تصور الاطراف بانضمام كثرة شهادة المخبرين بما هو مستند
الى الحس من كثرة يمتنع تواطؤهم على الكذب كقولنا مكة موجودة وكذا سائر الاخبار
المتواترة اعلم انه يعتبر في المتواترات امران احدهما ان الخبر ممكن وقوعه لان الممتنع لا يحصل

اليقين

اليقين به وان كثرت الاخبار عنه وثانيهما كونه محسوسا لان المعقول لا يكثر فيها الاشتباه فلا يفيد
تواتر الاخبار فيها يقينا كما من غير شبهة واحد بل اصلا فان قلت الخبر المسموع مرة واحدة
اذا انضاف اليه قرائن افادة اليقين الكامل دليل على صدق فانه داخل في المتواترات
لما علم من وجه الحصر وليس متواترا بلا اشتباه قلنا الخبر الصادق ان علم صدقه بالتواتر فهو خارج
عن المقسم وان علم بالحدس فهو من جنس الحدسيات وكذا الخبر المحفوف بالقرائن فانه انما يفيد
اليقين اما باستدلال او حدس من القرائن وعلى الاول يخرج من المقسم وعلى الثاني يدخل في الحدسيات
بخلاف خبر غدير خم فانه متواتر لفظا لانه وقع بمشهد جمع كثير واحسن جم غفير وسمع آيات
متشابهات والعبارات كثيرة من المخالف والمؤالف فهو كصاحبه صلوات الله عليه في الاشتهار
كالشمس في رابعة النهار واما الفطريات فقد علم انها هي القضايا التي يحكم بها العقل بعد
تصور الاطراف بانضمام واسطة لا تغيب عند حضور الاطراف ولذا اشتهر قضايا قياساتها
معها كالحكم بان الاربعة زوج لانها منقسمة بمتساويين فان العقل عند تصور الاربعة
والزوجية يحصل له تصور الانقسام بمتساويين وهي في ذاتها يحصل له قياس وهو ان الاربعة
منقسمة بمتساويين وكل منقسم بمتساويين زوج فالاربعة زوج هذا الذي ذكرناه هو حدود
هذه الاقسام الستة للقضايا والتصورات حركة وذكرنا امثلتها في محل وهكذا ينبغي ان
يبسط المقام قوله ثم ان كان الاوسط مع عليته للنسبة في الذهن علة لها في الخارج فلمي والا فاني
يعني ان الحد الاوسط في البرهان وفي كل قياس لا بد ان يكون علة لحصول العلم بنسبة الاكبر
الى الاصغر الذي هما طرفا النتيجة المطلوبة ولذا يقال للحد الاوسط الواسطة في الاثبات
والواسطة في التصديق فان كان مع ذلك ايضا مع عليته لنسبة الاكبر الى الاصغر في الذهن علة لتلك
النسبة في الخارج اي في الواقع وفي نفس الامر ايضا ويقال له الواسطة في الثبوت فهو برهان
لمي لانه يعطي لمية الحكم في الذهن والخارج اي عليته في الواقع ونفس الامر كتعفن الاخلاط

في قولنا زيد متعفن الاخلاط وكل متعفن الاخلاط محموم فزيد محموم فتعفن الاخلاط الذي
هو الاوسط كما انه علة لثبوت الحمى في الذهن كذلك علة لثبوت الحمى في الخارج وان لم يكن كذلك
بل لا يكون علة لثبوت نسبة الاكبر الى الاصغر الا في الذهن فقط فهو برهان انّي لانه لا يفيد
انية النسبة وتحققها في الذهن دون لميتها اي عليتها في الواقع سواء كان الاوسط معلولا
للحكم كالحمى في قولنا زيد محموم وكل محموم متعفن الاخلاط فزيد متعفن الاخلاط فالحمى وان كانت
علة لثبوت تعفن الاخلاط في الذهن الا انها ليست علة له في الخارج والواقع بل الامر
بالعكس ومثل ذلك التغير في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث فالعالم حادث او لم
يكن معلولا للحكم كما انه ليس علة له بل يكونان معلولي ثالث كقولنا هذه الحمى تشتد غبا وكل
حمى تشتد غبا محرقة فهذه الحمى محرقة فان الاشتداد غبا ليس معلولا للاحراق ولا العكس
بل كلاهما معلولان للصفراء المتعفنة وهذان القسمان كلاهما يسميان بالبرهان
الانّي تنبيه اعلم ان طرق معرفة الشيء انما يكون باربعة اوجه اما بذاته وحضوره
كمعرفة الاشياء وهذا النفس وغير ذلك واما بمعرفة علله واسبابه وهذا الطريق يقال له برهان
لمي واما بمعرفة اثاره ومعلولاته ويقال لهذا الطريق برهان انّي واما بمعرفة معلول آخر
مناسب لذلك الشيء المعلول كما ذكرناه في قولنا هذه الحمى تشتد غبا الى آخره ولا طريق الى
معرفة الشيء بغير هذه الاوجه الاربعة لان ما يكون ذلك نفس الشيء ولا علته ولا معلوله
ولا معلولا لآخر مناسبا لذلك الشيء المعلول لا تعلق له بذلك الشيء فلا مدخل له في كونه
وسيلة الى معرفته اذا عرفت هذا فاعلم ان معرفة الله تعالى لا يمكن على الوجه الاول اذ لا يتيسر ذلك
للانبياء ولا للاولياء ولا في الآخرة فضلا عن غيرهم ولا على الوجه الثاني اذ لا اثر له في ساحة
قدسه تعالى لانه لا سبب له ولا علة لانه تعالى بسيط صرف لا تركيب فيه ولا ينقسم خارجا
ولا عقلا ولا وهما ولا ذهنا بل هو مسبب الاسباب وواجب لذاته وسيد جميع ما سواه

واليه ينتهي الآثار كلها فلا فاعل له خارجا عن ذاته ولا سبب له داخلا في ذاته تعالى الله
عن ذلك علوا كبيرا ولا على الوجه الرابع لانه تعالى ليس معلولا كما عرفت في الوجه الثاني
فبقي الطريق الثالث من المعرفة اعني معرفته تعالى بمعرفة آثاره ومعلولاته والعلم الحاصل
منه علم ناقص لا يعلم به خصوصية ذات المعلوم وصفاته كما ينبغي لان الاثر والمعلول
لا يستدعيان الا سببا ما وعلة ما على وجه كلي لا مؤثرا معينا وعلة معلومة بل غاية ما
يستفاد منه انا اذا نظرنا الى اجزاء العالم ووجود الحوادث وحركات الافلاك على النسق
وجه واحكمه علمنا ان في الوجود خالقا قيوما ازليا واحدا لا شريك له ولا شبيه قادرا متصفا
بالصفات الحسنى والاسماء العليا والكبرياء والآلاء وهذه الطريق الثالثة ايضا تختلف
في سلوكها ارباب العقول من العالمين حتى الانبياء والمرسلين كما قال تعالى وكذلك نري
ابراهيم ملكوت السموات والارض وليكون من الموقنين فلما جن عليه الليل راى كوكبا الآية
وان كان سلوكهم على تفاوت مراتب عقولهم كما ان ابراهيم عليه السلام جاء الحق في النار ولوط ع
الى حيث قال لو ان لي بكم قوة او آوي الى ركن شديد عارفان كوبه جلالش
بتحير منسوب كما قال اعرف الخلق به سبحانه سبحانك ما عرفناك حق معرفتك وقال
ان الله تعالى احتجب عن العقول كما احتجب عن الابصار وان الملأ الاعلى يطلبونه
كما انتم تطلبونه فلا تلتفت الى من زعم انه قد وصل الى كنه الحقيقة المقدسة بل احث
التراب في فيه فقد ضل وغوى وكذب وافترى فان الامر ارفع واطهر من ان يتلوث
بخواطر البشر وكلما تصوره العالم الراسخ فهو نقص كبريائه بفراسخ والله لا يوصف
ولا يحيط به ولا يحد ولا جزئي ولا النفس البسيط ولا العقل ولا يعلمون كنه ذاته
بغير انه احد الملك والترمذي صف نشينان بارگاه الست غير ازين پي نبرده
اند كه هست فالزم ايها الاخ في الله ما ذكرت واحفظه وطالعه قوله من المشهورات

وهي القضايا التي تطابق فيها آراء الكل في سبب شهرة تلك القضايا بينهم اما اشتمالها على مصلحة عامة كقولنا العدل حسن والظلم قبيح واما انه طباعهم من الرحمة كقولنا ان مراعاة الضعفاء محمودة واما ما فيهم من الحمية والحياء كقولنا كشف العورة مذموم واما انفعالهم من ذبح الحيوانات عند اهل الهند وعدم قبحه عند غيرهم او من الشرائع والآداب كالامور الشرعية وغيرها وربما تبلغ الشهرة بحيث تلتبس بالاوليات ويفرق بينها بكون الاوليات لما ذكرنا وتكثر قوم مشهورات بحسب عاداتهم وآدابهم **قوله** والمسلمات وهي القضايا التي تسلم من الخصم ويبنى عليها الكلام لدفعه سواء كانت مسلمة بين المتخاصمين في المناظرة او برهن عليها في علم واخذت في علم آخر على سبيل التسليم كما يستدل في علم الفقه على وجوب الزكوة في حلي البالغة بقوله عليه السلام في حلي الزكوة فلو قال الخصم خبر واحد بدليل انه حجة قلت برهن هذا في علم اصول الفقه ولا بد ان تاخذه مسلمة وله نظائر كثيرة من مسائل الفقه وغيره والقياس المؤلف من المشهورات والمسلمات يسمى جدلا والغرض منه كما ذكرنا سابقا الزام الخصم واقناع من هو قاصر عن ادراك مقدمات البرهان **قوله** من المقبولات وهي القضايا التي تؤخذ ممن يعتقد فيه اما لامر سماوي من المعجزات والكرامات كالانبياء والاولياء واما لاختصاصه بمزيد عقل ودين كاهل العلم والزهد وهي نافعة جدا في تعظيم امر الله والشفقة على خلق الله **قوله** والمظنونات اي قضايا يحكم بها العقل حكما راجحا مع تجويز نقيضه كقولك فلان يطوف بالليل فهو سارق والقياس المركب من المقبولات والمظنونات يسمى خطابة والغرض منها كما ذكرنا ترغيب الناس فيما ينفعهم من امور معاشهم ومعادهم كما تفعله الخطباء والواعظون **قوله** من المخيلات اي قضايا اذا وردت على النفس اثرت فيها تأثيرا عجيبا من ترغيب او ترهيب او قبض وبسط كما اذا قيل الخمر ياقوتة سيالة انبسطت النفس ورغبت في شربها

واذا قيل

واذا قيل العسل مرة مهوعة انقبضت وتنفرت عنها واذا قرن بها سجع او وزن ازداد تأثيرا وترغيبا وترهيبا كقوله مشعشعة كان الحريق فيها اذا ما الماء خالطها سخينا والقياس المؤلف منها يسمى شعرا والغرض منه كما ذكرنا انفعال النفس بالترغيب والترهيب **قوله** من الوهميات وهي قضايا التي يحكم بها الوهم في غير المحسوس قياسا على المحسوس كالحكم بان كل موجود فله متحيز وليس كذلك وهكذا الحكم بصفات الواجب بما هو مألوف ومعروف منه وانما قيد بغير المحسوس لان حكم الوهم في المحسوسات ليس بكاذب كما اذا حكم بحسن الحسناء وقبح القوهاء **قوله** والمشبهات هي القضايا الكاذبة الشبيهة بالصادقة الاولية او المشهورة لاشتباه لفظي او معنوي كما سنشير اليه والقياس المركب منهما يسمى مغالطة وسفسطة ومشاغبة والغرض منها تغليط الخصم واسكاته **واعلم** ان المغالطة قياس فاسد اما من جهة الهيئة والصورة وذلك هو الاشتباه اللفظي واما من جهة المادة وذلك هو الاشتباه المعنوي **اما** من جهة الهيئة والصورة فلاختلال شرط من شروطه بان لا يكون على هيئة منتجة بحسب الكمية والكيفية او الجهة او غير ذلك من الشرائط وذلك كما اذا كان كبرى الشكل الاول مثلا جزئية وصغراه سالبة او ممكنة من جهة المادة فبان يكون المطلوب وبعض مقدماته شيئا واحدا ويقال له المصادرة على المطلوب كقولك كل انسان بشر وكل بشر ضاحك فكل انسان ضاحك كانك قلت كل انسان انسان وكل انسان ضاحك لان الانسان والبشر شيء واحد مرادف للآخر ويكون بعض المقدمات كاذبة شبيهة بالصادقة وشبهة الكاذبة بالصادقة اما من حيث الصورة او من حيث المادة **اما** من حيث الصورة فكقولنا لصورة الفرس المنقوش على الجدار انها فرس وكل فرس صهال ادى بالجملة الى ان هذه صهال او بالحمل الشيء وبعض متعلق الدور وسطا الطلاق موقوف على النكاح وكل نكاح موقوف على رضاء الطرفين ينتج الطلاق موقوف على رضاء الطرفين

القضية الطبيعية مقام الكلية سواء كانت صغرى او كبرى كقولنا الانسان حيوان والحيوان جنس لينتج الانسان جنس وكقولنا زيد انسان والانسان نوع لينتج زيد نوع وكقولنا الجنس ثابت للحيوان والحيوان ثابت للانسان والثابت للثابت للشيء ثابت لذلك الشيء فيكون الجنس ثابتا للانسان **واما** من جهة المادة فكاخذ القضايا الذهنية مقام الخارجية كقولنا الحدث حادث وكل حادث فله حدوث فالحدوث له حدوث وكاخذ الخارجية مكان الذهنية كقولنا الجوهر موجود في الذهن وكل موجود في الذهن فهو عرض ينتج ان الجوهر عرض ومن يستعمل المغالطة ان كان مقابلا للحكيم فهو سوفسطائي اي حكيم بالحكمة المموهة المدلسة وان كان مقابلا للجدلي فهو مشاغبي اي مهيج الشر **قوله** اجزاء العلوم ثلثة موضوعات ومبادي ومسائل **اما** الموضوع فقد عرفت بيانه وتعريفه في المقدمة عند قوله وموضوعه الخ وهو اما امر واحد كبدن الانسان لعلم الطب وكالعدد للحساب واما امور متعددة ولا بد من اشتراكها في امر يلاحظ في سائر مباحث العلم كموضوعات هذا الفن فانها تشترك في الايصال الى المطلوب المجهول والآلي فان تكون العلوم المنطقية علما واحدا **واما** المبادي فهي التي يتوقف عليها مسائل العلم وهي اما تصورات او تصديقات **واما** التصورات فيقال لها المبادي التصورية وهي حدود الموضوعات واجزائها وجزئياتها واعراضها الذاتية **واما** التصديقات ويقال لها المبادي التصديقية فهي اما مقدمات بينة بنفسها اي البديهية وتسمى علوما متعارفة واما غير بينة بنفسها وتسمى الى ذلك مسلمة في عند قول المص مقدمات الى آخره **واما** المسائل فهي المطالب التي يبرهن عليها في العلم ولها موضوعات ومحمولات سنشير اليها بالتفصيل عند قول المص والمسائل هي قضايا يطلب في العلم وموضوعها اما موضوع العلم **قوله** فلان كان المسائل هي نفس المحمولات المنسوبة لوجب عد بعض موضوعات المسائل التي هي ورائه موضوع العلم من اجزاء العلم

فاهل

حاصل انه يلزم من جواب المحقق الدواني ان تكون اجزاء العلوم اربعة اولها موضوع العلم وثانيها المبادي وثالثها المسائل التي هي نفس المحمولات ورابعها موضوعات المسائل **قوله** واجزائها قد عرفت ما ذكرنا سابقا ان المبادي وهي التي يتوقف عليها مسائل العلم اما تصورات او تصديقات اما التصورات فهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها وجزئياتها واعراضها الذاتية فقوله وهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها اشارة الى المبادي التصورية وقوله واجزائها واعراضها مجرور بالعطف على الموضوعات اذا كانت التي احاطت بها حدود اي وحدود اجزائها اي اجزاء الموضوعات اذا كانت الموضوعات مركبة ولفظ الاعراض محذوف اي وحدود اعراضها الذاتية المثبتة لتلك الموضوعات كما اشرنا اليه لان موضوع كل علم ما يبحث فيه عن عوارضه الذاتية **قوله** ومقدمات الخ كان مستقلا في المقدمة فهذه الكلمة من المبادي التصورية عطف على قوله حدود الموضوعات وهي اشارة الى المبادي التصديقية كما اشرنا اليه لما في اما المبادي التصورية فهي حدود الموضوعات واجزائها واعراضها الذاتية اما المبادي التصديقية فهي اما مقدمات بينة بنفسها اي البديهية وتسمى التعريفات واما المبادي التصديقية غير محتاجة الى شيء آخر وتسمى علوما متعارفة كقولنا في علم الهندسة المقادير المساوية لشيء واحد متساوية وكقولنا في النحو كل فاعل مرفوع وكقولنا الشمس مشرقة واما مقدمات ماخوذة اي غير بينة بنفسها بل نظرية ماخوذة ومكتسبة من البديهيات فان اذعن بها المتعلم بحسن ظنه من المعلم سميت اصولا موضوعة كقولك لنا ان نصل بين كل نقطتين بخط مستقيم وكقولك لنا ان نخرج الموجبة الى جزئية لنحصل مطلوبنا وان تلقاها بالانكار والاستنكار سميت مصادرات كقولك لنا ان نرسم على كل نقطة وعلى اي بعد شئنا دائرة ومن هنا يعلم ان مقدمة واحدة يجوز ان تكون

اصلا موضوعا بالنسبة الى الشخص باعتبار اخذه من معلمه ومصادرة بالنسبة الى
شخص آخر باعتبار انكاره وشكه **قول المصنف** وموضوعاتها موضوع العلم اه اي نفس الى
موضوع المسائل فقد يكون موضوع العلم بعينه كقول الطبيعيين كل جسم فله شكل
طبيعي فالجسم موضوع العلم الطبيعي وقد صدق انه هنا موضوع المسئلة وكقول المهندس
المهندس كل مقدار اما مشارك او مباين فالمقدار موضوع علم الهندسة وقد صدق
حيل ههنا موضوع هذه المسئلة وقول المنطقيين كل تصور وتصديق اما بديهي
او نظري فالتصور والتصديق موضوع المنطق وقول النحاة الكلمة اما اسم او
فعل او حرف والكلام اما جملة او انشاء وقول الاطباء بدن الانسان اما صحيح
او مريض وقد يكون نوعا من موضوع العلم كقول النحاة الاسم اما معرب ومبني
فان الاسم نوع من الكلمة التي هي موضوع علم النحو وقد صدق موضوع هذه المسئلة
وقول المهندس كل خط يمكن تنصيفه فان الخط نوع من المقدار وقد صدق موضوع هذه
المسئلة وقد يكون عرضا ذاتيا لموضوع العلم كقول المهندس كل مثلث فان زواياه
مثل قائمتين فان المثلث عرض ذاتي للمقدار وقد صدق موضوع هذه المسئلة وقول
الطبيعيين كل متحرك فله ميل فان المتحرك عرض ذاتي للجسم الذي هو موضوع
العلم الطبيعي وقول النحاة المعرب اما اسم او فعل فان المعرب عرض ذاتي للكلمة التي
هي موضوع علم النحو وقد صدق موضوع المسئلة وقد يكون نوع عرض ذاتي لموضوع العلم كقول
المهندس كل مثلث متساوي الساقين فان زاويتي قاعدته متساويتان فان
المثلث المتساوي الساقين نوع من المثلث المطلق الذي هو عرض ذاتي للمقدار
وقد يكون موضوع المسئلة مركبا من موضوع العلم مع عرض ذاتي كقول المهندس
كل مقدار وسط في النسبة فهو يضلع ما يحيط به الطرفان فان المقدار موضوع

علم الهندسة

علم الهندسة وقد اخذ في المسئلة مع كونه وسطا في النسبة وهو عرض ذاتي له اي لموضوع العلم
اي المقدار وقد يكون مركبا من نوع موضوع العلم مع عرض ذاتي له كقول المهندس كل
خط قام على خط فان زاويتي جنبيه اما قائمتان او مساويتان لهما فان الخط نوع من المقدار
وقد اخذ في المسئلة مع قيامه على خط وهو عرض ذاتي له وقول النحاة الاسم المعرب اما منصرف
او غير منصرف فان الاسم نوع من الكلمة وقد اخذ في المسئلة مع كونه معربا وهو ذاتي للكلمة
هذه المذكورات موضوعات المسائل وكذا ينبغي ان يفصل المقام **قوله** ومحمولاتها اي محمولات
المسائل هي الاعراض الذاتية لموضوع العلم فلا تكون خارجة عن موضوعات المسائل لا جرم انها
محمولة عليها لامتناع ان يكون جزء الشيء مطلوبا بالبرهان لان الاجزاء بينة الثبوت
قوله ولو اكتفى المصنف بالحق بان يقول ومحمولاتها امور لاحقة لها لا بد من ذكر
خارجة عنها لكفى **قوله** وكثيرا ما يكون محمول المسئلة بالنسبة الى موضوعها من الاعراض
العامة الغريبة كقول الفقهاء كل مسكر حرام لان غير المسكر ايضا حرام كالميتة ولحم الخنزير
والابوال والارواث وغير ذلك وقول النحاة كل فاعل مرفوع لان غير الفاعل
ايضا مرفوع وقول الطبيعيين كل فلك متحرك على الاستدارة فان غير الفلك ايضا متحرك
على الاستدارة كالرحى والدولاب **قوله** نعم يعتبر ان لا يكون اعم من الموضوع
موضوع العلم اي نعم يعتبر ان لا يكون محمول المسئلة اعم من موضوع العلم **قوله** واقول في
لزوم هذا الاعتبار نظر اي الاعتبار الذي اعتبره المحقق الطوسي رحمه الله وغيره وهو اشتراط
ان لا يكون محمول المسئلة اعم من موضوع العلم **قوله** لصحة ارجاع المحمولات العامة
الغريبة الى العرض الذاتي بالقيود المخصصة بان نقول في قولهم كل مسكر حرام اي حرام
ناشئ عن الاسكار وفي كل فاعل مرفوع اي مرفوع بالفاعلية وفي كل فلك متحرك
على الاستدارة اي متحرك على الاستدارة المخصوصة المختصة بالفلك ونحو ذلك

قوله كما ترجع المحمولات الخاصة الى الذاتية بالمفهوم المردد اذا كانت الموضوعات
اعم من المحمولات كقولك الحيوان ضاحك فانه في قوة قولك الحيوان ضاحك او غير ضاحك
قوله والكلام صريح بالاعتبار الثاني يعني السيد المحقق صرح بالاعتبار الثاني اعني ارجاع
المحمولات الخاصة الى العرض الذاتية بالمفهوم المردد وهدم الاعتبار الاول وهو ارجاع
المحمولات العامة الغريبة الى العرض الذاتية بالقيود المخصصة كما قول بلا دليل **قوله** سواء
كان داخلا في العلم فيكون من المبادي المصطلحة التي اعني المبادي التصورية و
التصديقية باقسامها التي ذكرت **قوله** فان المقدمات خارجة عن العلم لا محالة بخلاف
المبادي اي بخلاف المبادي بهذا المعنى الذي هو اصطلاح ابن الحاجب ومن تبعه فانها
اعم من ان يكون خارجة عن العلم ام لا فالحاصل الفرق بين المبادي المصطلحة التي هي
والمبادي باصطلاح آخر عموما مطلقا وبين المبادي المصطلحة ذات التصورات والمقدمات
تباين كليا وبين المبادي المصطلحة باصطلاح آخر والمقدمات عموما مطلقا ايضا وهو ظ
قوله او من المبادي بالمعنى الاعم اي المصطلحة باصطلاح آخر غير الاول التي هي
احق فانا تنا بنا به المقدمات كما ذكرنا **قوله** اعلم ان ما يترتب على فعل الترتيب
حصول شيء على حصول شيء آخر كترتب حرارة الجمر على الاشكال وكحصول الضياء عند حصول الطلوع
الشمس **قوله** يسمى غرضا وعلة غائية فلا يمكن ان يكون المنفعة والرجحان والفائدة
متحدة بالذات متغايرة بالوصف بالاعتبار فكل ما يحصل من خطاء في الفكر فانه من حيث
انه باعث للتحصيل علم المنطق يسمى غرضا وعلة غائية ومن حيث انه مترتب على تحصيل
المنطق يسمى فائدة ومن حيث انه تشوق النفس في تحصيل المنطق يسمى
منفعة **قوله** سواء كان حد الطرفين عليها ام عكس طرفي المطلوب على موضوعات
المطلوب كما في الشكل الثالث وكبرى الشكل الاول **قوله** او حملها على الطرفين اي
حمل

حمل الموضوعات على طرفي المطلوب كما في الشكل الثاني وكبرى الرابع هذا في الموجبة **قوله**
وكذلك الطلب بجميع ما يسلب عنه احد الطرفين اي موضوع يسلب عنه احد طرفي المطلوب
كما في كبرى بعض ضروب الشكل الثالث وفي صغرى بعض ضروب الشكل الرابع
اعني الضرب الثالث والسادس والثامن نحو قولنا بعض الحيوان ليس بانسان في قولنا
كل انسان حيوان وبعض الانسان كاتب في الشكل الثالث ونحو بعض
الانسان ليس بانسان في قولنا بعض الحيوان ليس بانسان وكل انسان حيوان في الشكل
الرابع **قوله** او يسلب هو عن احد الطرفين اي الطلب جميع موضوع يسلب ذلك الموضوع
عن احد طرفي المطلوب كما في الشكل الثاني وكبرى بعض ضروب الشكل الرابع
الرابع والى مثل هذا نحو قولنا بعض الحيوان ليس بفرس في قولنا بعض الحيوان انسان
ولا شيء من الفرس بانسان في الشكل الثاني ونحو بعض الانسان ليس بحجر في قولنا
بعض الحيوان انسان ولا شيء من الحجر بحيوان في الشكل الرابع **قوله** او يكثر المقدمات
افضاء الى ارح النتيجة فيكون من قبيل البرهان الاني بان ذلك انك
تأخذ اولا النتيجة كقولنا العالم حادث وهما اعني العالم والحادث طرفا المطلوب
ثم تطلب جميع موضوعات كل واحد منهما وجميع محمولات كل واحد منهما سواء
كان اولا او ثانيا كما قال الحكيم رحمه الله حتى تحصل المقدمات على هيئة شكل من
الاشكال الاربعة لينتج النتيجة المطلوبة التي اخذتها اولا **قوله** وهو عكس الترتيب
اي التقسيم الذي مر **قوله** حصل المطلوب الى قوله فالقياس اقتراني بيان
ذلك انك تأخذ اولا مطلوبا كقولنا زيد حيوان مسلما ثم تنظر الى القياس
المنتج له وهو قولنا كلما كان زيد انسانا كان حيوانا لكنه انسان ينتج ان
زيدا حيوان واحدى مقدمتي هذا القياس وهو قولنا كان انسانا كان حيوانا مشترك

المطلوب بكلا جزئيه فالقياس المذكور صح استثنائي كما مر آنفا وكذا مأخذ مطلوبا بآخر كقولنا
الوضوء بالماء المغصوب حرام ثم تنظر الى القياس المنتج له وهو قولنا الوضوء بالماء المغصوب
تصرف في ملك الغير بغير اذنه وكل تصرف في ملك الغير بغير اذنه حرام ينتج ان
الوضوء بالماء المغصوب حرام واحدى مقدمتي هذا القياس لا تشارك المطلوب
بكلا جزئيه فالقياس اقتراني حملي كما مر قوله ثم انظر الى الحد المطلوب الخ والتمييز
عندك الصغرى عن الكبرى لان ذلك الجزء ان كان محكوما عليه في النتيجة اي
جزء المطلوب ان كان محكوما عليه في النتيجة كزيد في قولنا زيد حيوان وكالوضوء
بالماء المغصوب في قولنا الوضوء بالماء المغصوب حرام فهو اي فذلك الجزء هو الصغرى
لانه اصغر من الصغرى لمجموع ذلك الجزء والاوسط معا وكذا الكلام في قوله او محكوما به فهو
الكبرى كحيوان او حرام في المثالين المذكورين قوله وان لم يتألفا كان القياس مركبا
على النهج الذي ذكره هنا او على النهج الذي ذكرناه عند نحو ذكر قياس الخلف قوله
ولكان المراد الموقت مطلقا اي سواء كان حدا تاما او ناقصا او رسما تاما او ناقصا
لا الحد الذي هو احد اقسام الموقت والباقي واضح وهذا آخر ما اردنا جمعه
من الفوائد التي يرجى في تحقيق مقاصد هذا الكتاب اليها ونظمه من
الفوائد التي يعول في فهم مسائله عليها ومن الزوائد التي لا غنى عنها ومن
الاستدراكات التي لا بد منها فجاء بحمد الله عمدة في هذا الفن وعدة لمن يريد
الوصول الى مقاصد هذا العلم واسأل الله تعالى ان يرحمنا برحمته التي
وسعت كل شيء وان يجعلنا مع الذين انعم عليهم من النبيين والصديقين
والشهداء والصالحين بمنه وكرمه وصلى الله على محمد واله الطيبين وقد
شرعت في جمعه في العشر الاخير من شهر شعبان المعظم في شهور سنة اثنتين 1132

وثلثين

وثلثين ومائة والف من الهجرة المقدسة وتم في العشر الاوسط من شهر رمضان
المبارك في هذه السنة 1132 مع تشتت الاحوال وتكثر الاشغال بدار السلطنة
قزوين صانها الله تعالى على يد مؤلفه ... الصغير محمد واله الطاهرين والحمد
لله اولا واخرا وباطنا وظاهرا والصلوة على نبينا المصطفى واله الذين هم مصابيح
الدجى ومفاتيح الهدى ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم تمت
هذا الكتاب ... من نسخة الاصل على يد العبد الفقير
محمد بن عبد الرزاق في شهر جمادى الاولى في يوم
الاربعاء سنة 1259

العلم ان كان اذعانا للنسبة فتصديق والا فتصور

قد اختلفوا في تعريف العلم فقيل هو الصورة الحاصلة من الشيء عند العقل فهو من مقولة الكيف

[illegible]

اهدائی	دکتر صفائی
شماره	۸۱۱۱۷
نام کتاب	حاشیهٔ حاشیهٔ ملا عبدالله بر تهذیب منطق
مؤلف / مترجم	از مولی حسن بن طاهر قزوینی
کاتب / تاریخ	خط عادی مورخ ۱۲۵۹
تاریخ کتابت	فارسی - عربی
نوع خط	
نوع جلد	
نوع کاغذ	
ملاحظات	
تزئینات و مشخصات	